

مجموعه دستنویس

که طالبان علم منطق را از خواندن اینها استعدادی بیفزاید و سوادی رونمایند

القول السالم حل شرح السالم

شرح ملا حسن علی سلم العلوم

القول الرابع فی رد شبهات المومنین

حل مخلق فی الجمع المطلق

القول البسيط فی جعل المومنین البسيط

الشرح الزمّن علی المومنین

حسب استدعای شریز القدر حافظ محمد عبدالستار خان سلمه الرحمن

مطبع نظامی طبع

۱۵۰
مطبع
نظامی
۵۸

[illegible]

[illegible][illegible]

تخص به دوى القول من السجين والاخير لشم الكلى ثم للتبسيم شبه بالركبات
الخارجية من الحقائق المتصلة فيستدعي عللا اربعاً فالسبب هو العلة
الفاعلية والقول والعمل والحال والاعتقاد كالعلة المادية وتخصيصها
العارضة لها من اظهار التدبري عن كل سوء بمنزلة العلة الصورية و
غايتها انعكاس اشعة التنزه الى المنزهين بالكسوف المنزه بالفتح
لا ينزه من تنزيههم بل هم ينزهون به وهكذا حال المح والصلوة
ما اعظم شأنه حال من ضمير سبحانه بقدر القول اى مقولاً في
حقه ما اعظم شأنه لا يوجد هذا القول بظاهره

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

والا كذا كذا...
الادوات من جنسها في كل وقت
من اجزاءها...
الادوات من جنسها في كل وقت
من اجزاءها...

سبيل الى المارة
والصوت...
الادوات من جنسها في كل وقت
من اجزاءها...

الادوات من جنسها في كل وقت
من اجزاءها...

حقيقة في ذات الشيء تكون محسوسة في كل شيء الوجود وجنود يثبت
التلازم بالبرهان بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذهنية وضع
قطعة النظر عن القول بمحصل الاشياء في الذهن بانفسها نقول على تقدير
القول بالمثل في الذهن ايضا لان الاجزاء الحقيقية ما تكون داخل في نفس
قوامها فاذا كان قوامها في الخارج فقط فاجزاءها الحقيقية هي الاجزاء
الخارجية فقط واما الاجزاء للمثال الشيء فليس اجزاء للشيء بل للاجزاء
له وبالمجمل ان الحد يد المراد هنا هو الحد يد بالاجزاء الحقيقية و
في عين الاجزاء الخارجية او مستلزما لها وعلى التقديرين يلزم
من نفي الاجزاء الخارجية نفي الحد يد الحقيقة المراد هنا وبما يمكن نفيها
عليه التحقق ان الواجب تعالى وتقدس لو كان له اجزاء خارجية فمكون

انه تعالى
بسيط ليس له

اجزاء

الادوات من جنسها في كل وقت
من اجزاءها...

الادوات من جنسها في كل وقت
من اجزاءها...

الادوات من جنسها في كل وقت
من اجزاءها...

قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
فمن عباد الله من قال قولاً ليس بالله
او من عباد الله من قال قولاً ليس بالله
او من عباد الله من قال قولاً ليس بالله

الغالب هو
سلسبیلہ عن اربعہ
جہ مجیدہ قولہ کہ میں ہی الواجب
استان انہی انفاث فی نفس الذات
تو یہ جو دلائل تدرج
اسے

این بنده ذلک قول نمیکند الا بوجوب و دلالت بر
 علی التمام الا بوجوب و دلالت بر
 قولی ای التمام قولی بوجوب و دلالت بر
 قولی ای التمام قولی بوجوب و دلالت بر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ فَهُوَ كَالْغَنِيِّ

حقائق النفس
التي وجدها الدكتور في الموت
الآن إذا نفاستنا من الموت إلى الأبد
فماذا نحتاج إلى الشغل في ما بين الموت
والحياة؟

تلك الأجزاء علالة تعالى ضرورية كون وجودات الأجزاء عللا لوجود الكل
وحينئذ يكون الكل معلوما متاخرا عن علالة فهذا الثاني آخر ما لنا من الزايات
فقط او مع الزماني على الأول ثبت الجود الذاتي وعلى الثاني الجود الذاتي
وكلاهما في الحدوث مختصان بالتمكن فيكون الواجب ممكنا على تقدير القول
بالأجزاء الحقيقية والتحديد الحقيقي وحينئذ ثبت المطلوب بالبرهان القطعي
ولم يكن لقول من قال ان للدليل يقضي بطلان الأجزاء الخارجية دون الذاتية
سبيل الى الهدم اساس المطع وبعبارة اخرى ان تقول في بيان المطلوب ان
الواجب تعالى لو كانت له أجزاء يكون بحسب ذاته محتاجا الى نفسه وادراك
الأجزاء وبحسب جوده يكون محتاجا الى وجود الأجزاء كما هو شأن الذات للذات
وبيناك على وجه التحقيق في بعض المحاشي فيكون الواجب تعالى بحسب نفسه
ذاته عاريا عن الوجود فان المحتاج الى شيء اخر ولو كان جزءا يكون فاقدا
لوصفه المحتاج فيه وفقدان الوجود هو العدم فيكون الواجب تعالى بالنظر
في ذاته معدوما وهذا ينافي معنى الوجوب الذاتي فانه عبارة عما لا يقبل
العدم لذاته تعالى وقد يستدل على المطلوب بان الواجب تعالى لو كان له
أجزاء ما ان يكون تلك الأجزاء ممكنات فيلزم من رفعها بحسب الذات

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
تفصيل لكل شيء من أجل أن لا يكون
القرآن كالحجر الذي لا يفهم
الشيء من غير أن يكون له
تفسير يوضح ما فيه من المعاني
والأحكام والآداب والعلوم
التي هي من أجلها نزل القرآن

والا بوجهی
مع قطع التعلل الى حسن عيني
فوقه لعل الى حسن عيني
جاء في نسخة قوله من فادات الكواكب
منه التعلل من كواكب
منه التعلل من كواكب
منه التعلل من كواكب

ليس
للاوجب تعالى
احزاء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

سلطانہ الزینبیہ خانم اور صاحبزادہ زینبیہ
سیدی خاتون بیگم صاحبزادہ زینبیہ
اور صاحبزادہ زینبیہ

اقبله يا رسول الله

[illegible]

ماہنامہ سید بن علما الاشعریہ الدینیہ فی
 بیانیہ اور عربیہ الفاظ میں
 شائع ہوتا ہے۔

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قوله كذا كذا في سبيل انكسار قولك
فلا يكون الخ فان الواجب ان يكون
من اجل انكسار قولك

[illegible]

رفع الواجب كذلك فلا يكون الواجب اجبا أو ممتناعا هو ظاهر البطлан
ضمه في ان امتناع الاجزاء يستلزم امتناع الكل أو واجبات فيلزم تعدد الواجب
وايهما يلزم ان يكون الواجب تعالى حقيقة محصلة بل امر اعتباريا فان الواجب
لا يعقل بينها علاقة الافتقار والاصار بمكنة والتركيب الحقيقي لا يعقل
بدون الافتقار وهذا البليان وان يقنع به الناظر ولكن لا يفهم الناظر فان
تعدد الواجب تعالى باطل في نفس الامر بدليل شرعي وبیان عقلي خارج عن
العقول المتوسطة كعقول العرفاء فانهم يعلمون ذلك بالعقول ايضا
في خلواتهم ومراقباتهم وصفاء اذهانهم ولكن لم يعم عليه برهان قوي
بعد في عالم العقول المتوسطة التي كالانسانيا وكذا القول بحصر التركيب
الحقيقي في الافتقار بين الاجزاء غير مسلم بان يجوز ان يكون بينها علاقة خاصة
في نفس الامر محصورة لكنه يحلها من غير اعتبارية بمعنى الاختراع والانتزاع
فقط بل الحق ان المجمع على المركبة من الاجسام المتباعدة في الوضع كالجبال
مثلا لها وجودات خارجية سوى وجودات الاجزاء بمعنى كل واحد واحد
واحكام المجموعات تغاير في نفس الامر لاحكام الاجزاء متغايرة في الواقع ولا
تلك الوجودات والاحكام الى انتزاع المنتزع واعتبارا للمعتبر فلو كان وجود
الواجب تعالى كذلك لا يلزم استحالة على طريق العقل المتوسط

[illegible][illegible]

الواجب
بسيط ليس له

اجزاء

[illegible]

[illegible]

في نفس الامر فانها قد لا تكون كذا
لكن في نفس الامر ان
الواجب هو ما لا يمكن ان
يكون له وجود خارجي بل هو
وجوده في العقل فقط
فان كان كذلك لكان
لا يكون له وجود خارجي بل هو
وجوده في العقل فقط

عن جميع ماعداه ويحصل الامتياز الاخر كذلك في ضمن شخص اخر فهذا الامتياز
للشخص بالذات للطباع بالعرض فان قلت هذا البيان ينفي سبيل حصول
الاشخاص الخارجية في الادهان فكيف سبيل العلم بها قلت سبيل العلم بها
اما بانحواس المختصة او بحصول طبائعها الكلية في الذهن مع حصول تخصص
ذهني لها مماثل للشخص الخارجي وحينئذ يكون الشخص الذهني المماثل في
الحقيقة للشخص الخارجي كما شفا له فيستغنى عن سبيل حصول الاشياء بانفسها
اي بما هيته الكلية بقدر الامكان وبقي مطالبه البرهان على ان وجود
الواجب وتخصسه عين ذاته وميانته ان الشخص الخاص والوجود كذلك لم يكن عينا
له تعالى لكن اجزاء اولئك الاول باطل لما مر سابقا والثاني ايضا باطل
فان الزائد يتأتى فيه احتمالات ثلثة اما ان يكون قائما منضمّا او منتزعا
او امرا منفصلا والانفصال ظاهر البطلان فان الوجود والتخصص
كلهما محمولان على الواجب تعالى والمنفصل لا يحل صلا والقيام يستلزم
احتياج القائل الى ما قام به والاحتياج ملازم للامكان والعلم
يستلزم العلة فوجود الواجب يستلزم ان يكون له علة ولا يكون
غيره تعالى والا له يكن الواجب واجبا ولا يكون العلة نفس ذات
الواجب من حيث هي فان العلية من خواص الوجود فالوجود

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

محمد زید ابن اسود علم السجده من الحج ان الله وادخل الجنة من كان الملك في الدنيا

منشأ لاكتشاف الكثيرين ولكن بين الكشفيين بواجب عدم اتفق الاول كشف ناقص اجمالي وفي الثاني كشف تام تفصيلي فان قلت مع تباين ذات الكاشف والمكشوف كيف يتصور الكشف فانه انما يتحقق بقدر الاختلاف وايضا كيف يتصور التمايز في الكشف بين الممكنات مع اتحاد ذات الكاشف قلت يتصور الكشف مع كون الكاشف مباينا للمكشوف اذا كان الاول خصوصية مع الثاني وانما يمتنع ذلك فيما ليس له خصوصية اصلا بل الخصوصية قد تزيد على الاتحاد في حق الكشف فخر النظر الى تمايز الخصوصيات يحصل تمايز العلوم فان قلت لا يخلو اما ان يكون تلك الخصوصيات انضمامية فيرجع الى شق الانضمام او انتزاعية فيرجع الى شق الانتزاع وقد ابطالنا الشقين فيما مر قلت فمخاركونها انتزاعية ولكن ليس من اهل الكشف على هذه المفهومات الانتزاعية بل على منشئها وهو ذات واحدة بسيطة ويحتمل ان يكون ذات واحدة منشأ الانتزاع امود كثيرة مختلفة الآثار والاحكام كما يشاهد في الكرة فانها تكون منشأ الانتزاع المنطقة والدوائر الصغار والاقطاب والمخاروج كونها متمايزة في الآثار كذلك يكون ذات الواجب تعالى منشأ الانتزاع خصوصيات مختلفة متمايزة الاحكام والآثار وهي العلوم المتمايزة وحينئذ لا يخار في هذا المذهب الا يكون علم الباري تعالى على هذا الطور بمحصل الصورة فيتم قول المصنف ولا يتصور على صيغة العلوم واهل تنقيح هذا المطلب الشريف هذا القطع النقيض لا يوجد في مطاوي الكتب الكبار فضلا عن الصغار فانظر بعين العقل الصائب ولا تكن من المسرعين في الرد والقبول حتى يجعل لك حقيقة الحال لا ينتج بالمعروف والمجهول اي لمولد ولمولود

[illegible]

العلم
الإجمالي للباري
تعالى

[illegible][illegible]

قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

اما الثاني فظاهر فانه يستلزم لامكان واما الاول فلان الوالد غير
 مستعمل في العرف واللغة في السبب فقط بل في اخراج المثل من الوطن
 والله سبحانه وتعالى منزلة عنها ولا يتغير لاني واته وهو ظاهر من
 معنى الوجوب الذاتي ولا في صفاته فانه قد تقر في موضعين صفاته
 تجب لذاته تعالى ولا تطيل الكلام بذلك الدلائل الموددة في مقامه تعالى
 عن الجنس والجهات الجنس اما ان يراد به مصطلح اهل الميزان فقد ظهر
 وجه نفيه من السابق من نفي الاجزاء الحقيقية للوجوب ته الى الجنس
 الحقيقي يكون جبراً حقيقياً البتة وهو المقصود من النفي وهذا ايضاً
 او يراد به الجنس ففني الشريك في مقام السجل له تعالى وقد سمعت
 من بعض الاساتذة قدس اسرارهم لفظاً الجنس مقام الجنس وهو مناسب
 الجهات ولكن لم يحصل البراعة والمراد بالجهات الجهات الستة
 المشهورة وفيه من البراعة ما لا يخفى جعل الكليات والجزئيات

قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

لا يتغير تعاقب الجنس

قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في الحاشية فيه إشارة الى ان القول بالجمل البسيط هو الحق كما ينطبق به القرآن
للمجد انتهى وجهه الاشارة ظاهر حيث ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى
جعل الظلمات والنور فان الجمل البسيط استدعى المفعول الذي هو المفعول الاول
دون المفعول اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الابعاء والتصريح من المصنف
في تحقيق الجمل البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام غريباً وبياناً ان
الممكنات اذا خرجت من عدم الى عالم الوجود من الجاهل فلا بد له من تاني وثالث
تابع له فلا تزلزلات اما نفس الشيء للوجود في عالم الوجود من الجاهل سواء كان
بسيطاً كالقول والافلاك وبسائط العناصر ومركباتها وعلى هذا لا يكتفى
تحتها الا بمجمل فقط بسيطاً او مركباً دون المفعول اليه او اختلاطاً مع حيثية
الوجود وهذا الاختلاط الذي فرض اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكم
فانها تابعة للحاكمي فافترضنا عدمه او عدم حكميته يترك الاثر بالضرورة
فليس من شأن العاقل ان يقول به بل يكون في مرتبة الحكمي عنه اعني مرتبة
انصاف الماهية بالوجود في نفس الامر وهي هيئات تركيبية واقعية لا تكون
تابعة لاعتبار الاعتبار ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل مفاد الهمية
التركيبية المحمية اعني مفاد كون الشيء موجوداً والاول الجمل البسيط لظفا
به الاشارة والثاني الجمل المؤلف القائل به المشائية فهذا هو محل
النزاع بين الفريقين ونذكر الاستدلال للفريقين شفيين ما هو الحق على
ما اشار اليه المصنف ببيان شاف صاف عن الكدورات فنقول استدلال
على المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجمل البسيط فان كل ما يفرض
اثر الجاهل يكون ماهية من الماهيات وقبه وهن ظاهر فانه مبني على
عدم تصور الجمل البسيط والمؤلف اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من
اول الامر ويصير نزاعاً لفظياً ومنشأ الخلاف بينهما بالحقيقة ان الاثر

القول
باجمل البسيط
وحقيقته

قوله اجمل البسيط هو الحق كما ينطبق به القرآن للمجد انتهى وجهه الاشارة ظاهر حيث ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى جعل الظلمات والنور فان الجمل البسيط استدعى المفعول الذي هو المفعول الاول دون المفعول اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الابعاء والتصريح من المصنف في تحقيق الجمل البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام غريباً وبياناً ان الممكنات اذا خرجت من عدم الى عالم الوجود من الجاهل فلا بد له من تاني وثالث تابع له فلا تزلزلات اما نفس الشيء للوجود في عالم الوجود من الجاهل سواء كان بسيطاً كالقول والافلاك وبسائط العناصر ومركباتها وعلى هذا لا يكتفى تحتها الا بمجمل فقط بسيطاً او مركباً دون المفعول اليه او اختلاطاً مع حيثية الوجود وهذا الاختلاط الذي فرض اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكم فانها تابعة للحاكمي فافترضنا عدمه او عدم حكميته يترك الاثر بالضرورة فليس من شأن العاقل ان يقول به بل يكون في مرتبة الحكمي عنه اعني مرتبة انصاف الماهية بالوجود في نفس الامر وهي هيئات تركيبية واقعية لا تكون تابعة لاعتبار الاعتبار ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل مفاد الهمية التركيبية المحمية اعني مفاد كون الشيء موجوداً والاول الجمل البسيط لظفا به الاشارة والثاني الجمل المؤلف القائل به المشائية فهذا هو محل النزاع بين الفريقين ونذكر الاستدلال للفريقين شفيين ما هو الحق على ما اشار اليه المصنف ببيان شاف صاف عن الكدورات فنقول استدلال على المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجمل البسيط فان كل ما يفرض اثر الجاهل يكون ماهية من الماهيات وقبه وهن ظاهر فانه مبني على عدم تصور الجمل البسيط والمؤلف اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من اول الامر ويصير نزاعاً لفظياً ومنشأ الخلاف بينهما بالحقيقة ان الاثر

قوله اجمل البسيط هو الحق كما ينطبق به القرآن للمجد انتهى وجهه الاشارة ظاهر حيث ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى جعل الظلمات والنور فان الجمل البسيط استدعى المفعول الذي هو المفعول الاول دون المفعول اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الابعاء والتصريح من المصنف في تحقيق الجمل البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام غريباً وبياناً ان الممكنات اذا خرجت من عدم الى عالم الوجود من الجاهل فلا بد له من تاني وثالث تابع له فلا تزلزلات اما نفس الشيء للوجود في عالم الوجود من الجاهل سواء كان بسيطاً كالقول والافلاك وبسائط العناصر ومركباتها وعلى هذا لا يكتفى تحتها الا بمجمل فقط بسيطاً او مركباً دون المفعول اليه او اختلاطاً مع حيثية الوجود وهذا الاختلاط الذي فرض اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكم فانها تابعة للحاكمي فافترضنا عدمه او عدم حكميته يترك الاثر بالضرورة فليس من شأن العاقل ان يقول به بل يكون في مرتبة الحكمي عنه اعني مرتبة انصاف الماهية بالوجود في نفس الامر وهي هيئات تركيبية واقعية لا تكون تابعة لاعتبار الاعتبار ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل مفاد الهمية التركيبية المحمية اعني مفاد كون الشيء موجوداً والاول الجمل البسيط لظفا به الاشارة والثاني الجمل المؤلف القائل به المشائية فهذا هو محل النزاع بين الفريقين ونذكر الاستدلال للفريقين شفيين ما هو الحق على ما اشار اليه المصنف ببيان شاف صاف عن الكدورات فنقول استدلال على المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجمل البسيط فان كل ما يفرض اثر الجاهل يكون ماهية من الماهيات وقبه وهن ظاهر فانه مبني على عدم تصور الجمل البسيط والمؤلف اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من اول الامر ويصير نزاعاً لفظياً ومنشأ الخلاف بينهما بالحقيقة ان الاثر

[illegible]

واثرا له كذلك والتابع اعنى الوجود والحياة التركيبية محتاجا الىه للتابع
 واثرا له كذلك فهذا المعنى يقرر الجعل البسيط والدلائل على المذهب الثاني
 ضعيفة متخيفة رأينا تركها الجدل **والحق** ما قول بتوفيق الله تعالى وتأييده
 وان كان مستنبطا من كلامهم ويقضي تمهيد مقدمة او لا وهى ان الاش
 الجاعل الذاتى الماهيات الحقيقية التى كلامنا فيها لا بد ان لا يكون تابعا لاحد
 المعبر والملاحظ الا لفظ فان الماهيات الحقيقية تخرج من حيز العدم الى
 بقعة الوجود بالضرورة سواء فرضنا وجود المعبر والاعتبار او عدمهما
 نعم ان قلنا يكون الاعتباريات اثر الجاعل فما اعتبار المنشأ الذى هو ليس باعتبار
 واذا تم هذا نقول ان لنا سبيلين الاول نفي وجود الكلي الطبعي والخارج
 كما هو الحق عندي وسند كبرهانا قويا على ذلك ومقامه وهو ان كان محالفا
 لجمهور الحكماء لكني في مقام التحقيق لست بمالذنب تغلوا ببقائهم وعلى
 هذا التقدير ليس في عالم الكون الا التشخصات المحضة هي الوجودات الحقيقية
 لان الحق ان الوجود اما عين الشخص كى هو رأي الفارابي او مساوق له كما
 هو أي غيره ومعنى المساوقة ههنا ان لا يختلف احدهما عن الآخر تحلفا
 نعمانيا او ذاتيا فلو كان الوجود عارضا لها او جزوا او منفصلا ليفوت العينية
 او المساوقة كما لا يخفى على من له ادنى تأمل بل لا بد ان يكون عنادا فاذ اقررت
 العينية فلم يتحقق الحياة التركيبية بين الشيء ووجوده اللهم الا في الذهن باعتبار
 انتزاع معنى الوجود المصدري انتسابه في الذهن اليه ومشأ هذا من الامرين
 الاعتباريين نفس تلك التشخصات في الخارج فهي ثمرات الجاعل بالذات واما
 الوجود المصدري وانتسابه الى تلك فهما ثمرتان بالتبع لكونها اعتباريين محضا
 وهذا المعنى يحقق الجعل البسيط والثاني سبيل وجود الكلي الطبعي وهو الحق
 عندهم حينئذ اما ان يكون الوجود الخاص والتشخص عين الماهية فمعناهم

[illegible][illegible]

٢٢
 قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء

على هذا التقدير شخص بذاته فلو كان له شخص وطبيعة يلزم التسلسل
 المستحيل بل هو متميز بذاته لا يعقل له مرتبة الطبيعة فاذا لم يكن
 الشخص منضما لم يكن الوجود الخاص ايضا كذلك علان في الوجود
 الخاص اذا كان الانضمام كاتضمام الصوة الى المادة يلزم الدور صراحة
 فان الصوة بنفس طبيعتها كما تنفذ الوجود الخاص للمادة تفيد وجود
 الطبيعة لها فطبيعة الوجود الماخوذة في الوجود الخاص للماهية
 اذا كانت علة للوجود المطلق للماهية يلزم الدور صراحة ولا يعقل
 تحقق المجل المؤلف الاعلى طريق الانضمام فان الطبيعة الماخوذة مع
 الوجود حينئذ تكون موجودة في الخارج قابلة لان تكون اثر المجل
 المؤلف كما قررنا واذا بطل شق الانضمام ايضا بطل المجل المؤلف
 فان الوجود حينئذ يكون مرا انتزاعيا منشأ انتزاعه ومنبعه نفس
 الماهية فالوجود لم يكن ثمرة واثر الجاهل بالذات كما قررنا سابقا
 وكذا الاتصاف به فانه ايضا مرا اعتباري منشأ انتزاعه نفس الماهية
 من حيث هي فان الانتزاع لا يتوقف على الحق حقيقة اخرى
 كالاستناد الى الجاهل وغيره فانها لو كانت غيرها كانت هي الوجود
 حقيقة فيجوز الكلام فيه فيجوز ان يكون قابلا للاستناد الى الجاهل
 واثره بالذات لا الماهية من حيث هي اعني نفس الماهية قبلا اعتبارا
 حقيقة اخرى وهذا هو المجل البسيط فهو الحق كما ذكره المصنف فتأمل
 في هذا التحقيق فانه من النفائس المختصة بهذا الكتاب الايمان به اي
 بالله تعالى وبنزليه وقيل بالمجل مطلقا وبالمجل البسيط لعدم
 التصديق في كاشفه فيه اسارة الى ان التصديق هو المعتبر في الايمان
 فيما بينه وبين الله تعالى ووجه الاشارة اطلاق التصديق على الايمان

كان من الكليات
 او انما هي من الكليات
 فلو كان من الكليات
 فلو كان من الكليات
 فلو كان من الكليات
 فلو كان من الكليات
 فلو كان من الكليات
 فلو كان من الكليات
 فلو كان من الكليات

حقيقة
 المجل البسيط والدليل
 عليه

قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء

قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
 وقوله تعالى ان الله يضل من يشاء

قوله في قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم

قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم

قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم

النعمة
للسؤل والمنقبة للآل
والاصحاب

قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم

فلو كان الايمان مركبا من التصديق وغيره لم يطلق عليه حقيقة فان
الاجزاء الخارجية للشيء لا تكون محمولة عليه كاللبنات على البيت لاخصا
به اي بالله تعالى حبل التوفيق معناه معروف والصلوة والسلام على
من بعث بالدليل الذي فيه شفاء لكل عليل فان القرآن المجيد دليل
مرشد الى حلاوة غسل الايمان وبه يشفى كل واحد من الامراض الظاهرة
والباطنة كما يظهر لمن تفكر في آيات كلامه المجيد وعلى آله واصحابه
هم مقدمات الدين المقدمة ههنا اما بالمعنى اللغوي او بالمعنى الموقوف
عليه وكلا الوجهين يحكان حجج الهداية واليقين اذ يوصل بهم الى الهداية
واليقين اما بعد فهذه لسان في صناعة الميزان اي في علم المنطق
سكنها باسم العلوم هذه التسمية بالنظر الى المقصود من الكتاب فان
المنطق وسيلة العلوم كلها اللهم اجعل بين المتون كالشمس بين
النجوم في الضياء والشهرة واختفاء غيرة من المتون عند ظهورها
مقدمة وهي ما يتوقف عليه الشروع في العلم والمراد بالتوقف
هو المصحح لدخول البقاء والمذكورات فيها كذلك فان الموضوع و
الحد والغاية المذكورة فيها ما يتوصل به الى الشروع في العلم ويدفع بها
استحالة طلب المجهول المطلق وطلب العبث وعدم الاغتيال بين المسائل

قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم

قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم
قوله لا تصدقوا حتى ياتيكم من ربكم

ولا يتصور الاشتراك بين المصاديق المذكورة لافي المفهومين المذكورين
وهما من البداهيات الأولية كما عرفت فهذا النزاع باطل من اول الامر
ويمكن ان يجعل النزاع لفظيا فمن قال بيدها هته ذهب الى المصدري
مفهوم الحاضر عند المدرك ومن قال بنظرية ذهب الى المصادق ولا
يخفى انه بعيد من شأن المصطلحين هذا كلام حل المنازعين واما
على المصنف فهو انه لا يفهم ماذا المراد بمرجع الضمير في قوله انه من اجل
البداهيات اما نفس مفهوم العلم بالمعنى المصدري او نفس مفهوم الحاضر
عند المدرك فكلامه حرك قوله نعم تنقيح حقيقة عسير لا يلائم فان
المعاني لا تتراعى حقيقة ما يحصل في الذهن دون غيره كما عرفت عندنا
وان المراد مصداقه فلم يتعين بعد كما ذكرنا فان قلت قد تعين مصداق
الحاضر عند المدرك عند المصنف على ما سياتي من ان العلم حقيقة هو
الحالة الادراكية قلت ان الحكم على شيء لم يثبت بعد ما يليق بشأن
المعاقل عللا ان جعله من اجل البداهيات مع وقوع الاختلاف
المتكثير في ذلك بعيد مع ان رجوع الضمير الى بعض افراد الكل الذي
قصد عمومهم بعيد من العبارة والسحق ان معنى كلام المصنف انه لا
العلم بالمعنى المصدري من اجل البداهيات من حيث المفهوم كالنور
والسرور نعم تنقيح حقيقة اية مصداقه ومنشأ انتزاعه عسير فأت
الحقيقة قد تطلق على المصادق والافراد ايضا ولا شبهة في تعسره
اما في الواجب فقد عرفت ان مصداق هذا المفهوم نفس ذات الواجب
وقيل ذوات الممكنات وقيل الصورة القائمة بالباري تعالى على
ما مر من التفصيل فقد عرفت حال تعسره واما في الممكن فقول الصورة
الحاصلة وقيل قبول النفس لتلك الصورة وقيل التعالق بين العلم والمعلوم

قوله لا يتصور الاشتراك بين المصاديق المذكورة لافي المفهومين المذكورين
قوله هما من البداهيات الأولية كما عرفت فهذا النزاع باطل من اول الامر
قوله ويمكن ان يجعل النزاع لفظيا فمن قال بيدها هته ذهب الى المصدري
قوله مفهوم الحاضر عند المدرك ومن قال بنظرية ذهب الى المصادق ولا
قوله يخفى انه بعيد من شأن المصطلحين هذا كلام حل المنازعين واما
قوله على المصنف فهو انه لا يفهم ماذا المراد بمرجع الضمير في قوله انه من اجل
قوله البداهيات اما نفس مفهوم العلم بالمعنى المصدري او نفس مفهوم الحاضر
قوله عند المدرك فكلامه حرك قوله نعم تنقيح حقيقة عسير لا يلائم فان
قوله المعاني لا تتراعى حقيقة ما يحصل في الذهن دون غيره كما عرفت عندنا
قوله وان المراد مصداقه فلم يتعين بعد كما ذكرنا فان قلت قد تعين مصداق
قوله الحاضر عند المدرك عند المصنف على ما سياتي من ان العلم حقيقة هو
قوله الحالة الادراكية قلت ان الحكم على شيء لم يثبت بعد ما يليق بشأن
قوله المعاقل عللا ان جعله من اجل البداهيات مع وقوع الاختلاف
قوله المتكثير في ذلك بعيد مع ان رجوع الضمير الى بعض افراد الكل الذي
قوله قصد عمومهم بعيد من العبارة والسحق ان معنى كلام المصنف انه لا
قوله العلم بالمعنى المصدري من اجل البداهيات من حيث المفهوم كالنور
قوله والسرور نعم تنقيح حقيقة اية مصداقه ومنشأ انتزاعه عسير فأت
قوله الحقيقة قد تطلق على المصادق والافراد ايضا ولا شبهة في تعسره
قوله اما في الواجب فقد عرفت ان مصداق هذا المفهوم نفس ذات الواجب
قوله وقيل ذوات الممكنات وقيل الصورة القائمة بالباري تعالى على
قوله ما مر من التفصيل فقد عرفت حال تعسره واما في الممكن فقول الصورة
قوله الحاصلة وقيل قبول النفس لتلك الصورة وقيل التعالق بين العلم والمعلوم

قوله لا يتصور الاشتراك بين المصاديق المذكورة لافي المفهومين المذكورين
قوله هما من البداهيات الأولية كما عرفت فهذا النزاع باطل من اول الامر
قوله ويمكن ان يجعل النزاع لفظيا فمن قال بيدها هته ذهب الى المصدري
قوله مفهوم الحاضر عند المدرك ومن قال بنظرية ذهب الى المصادق ولا
قوله يخفى انه بعيد من شأن المصطلحين هذا كلام حل المنازعين واما
قوله على المصنف فهو انه لا يفهم ماذا المراد بمرجع الضمير في قوله انه من اجل
قوله البداهيات اما نفس مفهوم العلم بالمعنى المصدري او نفس مفهوم الحاضر
قوله عند المدرك فكلامه حرك قوله نعم تنقيح حقيقة عسير لا يلائم فان
قوله المعاني لا تتراعى حقيقة ما يحصل في الذهن دون غيره كما عرفت عندنا
قوله وان المراد مصداقه فلم يتعين بعد كما ذكرنا فان قلت قد تعين مصداق
قوله الحاضر عند المدرك عند المصنف على ما سياتي من ان العلم حقيقة هو
قوله الحالة الادراكية قلت ان الحكم على شيء لم يثبت بعد ما يليق بشأن
قوله المعاقل عللا ان جعله من اجل البداهيات مع وقوع الاختلاف
قوله المتكثير في ذلك بعيد مع ان رجوع الضمير الى بعض افراد الكل الذي
قوله قصد عمومهم بعيد من العبارة والسحق ان معنى كلام المصنف انه لا
قوله العلم بالمعنى المصدري من اجل البداهيات من حيث المفهوم كالنور
قوله والسرور نعم تنقيح حقيقة اية مصداقه ومنشأ انتزاعه عسير فأت
قوله الحقيقة قد تطلق على المصادق والافراد ايضا ولا شبهة في تعسره
قوله اما في الواجب فقد عرفت ان مصداق هذا المفهوم نفس ذات الواجب
قوله وقيل ذوات الممكنات وقيل الصورة القائمة بالباري تعالى على
قوله ما مر من التفصيل فقد عرفت حال تعسره واما في الممكن فقول الصورة
قوله الحاصلة وقيل قبول النفس لتلك الصورة وقيل التعالق بين العلم والمعلوم

تمهيد
بيان لغاية وتعرية العلم
وكيفيته

قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره

قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره

لا يجدى نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
بوجه اجمالي وذلك لان كلام المصنف لم يكن في العلم بالكنه المصطلح بمعنى
ان يكون ذاتات الشيء مرآة له بل في العلم بكنهه اعني حصول نفس
الشيء وهو حاصل في المعنى المصدري للعلم المطلق اذا تسودت الحصة
الخاصة منه فان المطلق المذكور يكون جزءاً انفصلياً منه ولا يمكن تصور
كنهه المقيد بدون تصور كنهه مطلق فظهر حينئذ تحقيق قوله المصنف
في المتن والحاشية على خلاف ما زعموه في الشرح فافهم ذلك فان كان
اعتقاد النسبة خبرية فتصديق وحكم الاعتقاد ان لم يبلغ الى حل الجرم
بمعنى انتفاء احتمال الجانب المخالف يسمى ظناً فهو قسم منه وان يلزم الى واحد
فاما ان كان طابق الواقع يسمى جهلاً مركباً او يطابق الواقع فاما ان يزول الامر
فسمى تعليلاً او لا يزول فيسمى بقناً ثم قد يذهب البعض الى وهام ان
الادراك ليس بدارك بمعنى انه ليس منشأً للاكتشاف بل هو من عوارض
الادراك كحصول السور والغموم للنفس فهو من كفيات نفسانية اخرى
سوى الادراك وهذا الكلام وان صدر عن الفوم الذين بنى عقولهم
الانامل بالاعتقاد لكنه غلط فاحش فان الادراك عبارة عن منشأ
الاكتشاف والامتنان للذهن وفي الاعتقاد كشف تام لمحك عند الواقع
عند المعتقد كما يظهر لمن له بصيرة بالرجوع الى الوجدان كيف كانت
الانسان هي التصديقات الالهية وانما كماليتها بالنظر الى الكشف التام
نعم هذا الكشف نوع مبين للكشف التصوي فان كان مرادهم
الاصطلاح فقط على ان العلوم التصديقية ليست بعلم بمعنى العلم
التصوي فالينفع البتة وان كان مرادهم انها ليست من جنس العلوم
بمعنى منشأ الاكتشاف مطلقاً فهو باطل ضرراً انه بعد التصديق شيئاً

بيان الغاية وتعريف العلم
وتقسيمه

قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره

قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
قوله لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره
أي كونه لا يوجد نفعاً إلا بوثب براهمة حقيقة العلم بالكنه إذ بكفه تصوره

[illegible]

اليقين يحصل للذهن نوباً به يتجلى الأمر الواقعي يقال له بالفارسية بل
وله اسم في كل لغة فكيف يخرج من جنس الإدراك بل التحقيق أن أقوى
مراتب الانكشاف اليقين ثم الجهل المركب ثم التقليد ثم الظن والعلوم والتصويرة
من اضعف مدارج العلوم ثم العلم المحض الذي جعله بعضهم العلم
حقيقةً فإن فيه ليس قوة الكشف لا ترى أن النفس مع كمال شعورها
عندها لا تعلمها كما تعلم الأشياء الأخر فلا تعلمها بسيطة أو مركبة
جرها و عرض فلو كان لها أشرف فتعلم نفسها كما تعلم غيرها
بالجبرية والعرضية والبساطة والتركيب فهذا اضعف مدارج
العلوم كما أن اليقين أقوىها فتحالفهم بها هير الحكماء بغير دليل
وبداهة يحجج العقل السليم والفهم المستقيم لأن يقال مرادهم
من الإدراك حصول الصورة بمعنى الصورة الحاصلة ولا شك أن الإدراك
ليس بصورة حاصلة للشيء وإن كان منشأً للانكشاف فإن الصورة عبارة
عن الشيء الحاصل في الذهن من الخارج بعد حذف الشخصيات وجرها
عن المادة فحريداً تاماً وانفصلاً عن من الكيفيات النفسانية ^{شبه} التامة
فيها ثم هذا أيضاً المصنف فإنه قال هو حاضر عند المدرك وما أخذ لفظ
الصورة في التعريف لاقتصافاً ^{شبه} سادج هذا يشمل ما لم يكن فيه نسبة تامة
خبرية سواء لم يكن فيه نسبة أصلاً أو كانت ولم تكن خبرية وما يكون فيه
تلك فلم يكن فيلاد ^{شبه} عان كما في صورة الخيال والشك والوهم وهما نوعان
متباينان من الإدراك ضرورة هذا الكلام يفيد فائدتين الأولى أن
التصديق كيفية إدراكية والثانية أن التصور والتصديق

[illegible]

محمد
 دوغان بن محمد الدوبک
 والتصدیق در کار
 بن بن لو افسان
 اطلاق السلام علی
 النصدیقین سابقاً و لاحقاً

[illegible]

[illegible]

مطلقا على الماهية من حيث هي بل الموجود الذهني ما لا يعتبر فيه جهة
القيام بالذهن ويعتبر معه الوجود مع قطع النظر عن تلك الجهة ففى
العبارة مسأحة بان يراد بمرتبة الحصول فى الذهن مرتبة الشيء من حيث
هو فاعلم اقرب اليها بالنظر الى قيامه بالذهن ومن حيث القيام به علم
وهذا مرتبة الشخص لذات اقل المعلوم كلى والعلم جزئى ومرتبة الوجود
الذهنى الذى قال به بعض المحققين كانها برزخ بين مرتبة العلم و
المعلوم فالتشبه بالذهن اختصاص بوجوب كونه تعالى لا اثار وقطع النظر عن قيام
بالذهن فنزل من مرتبة المعلوم الذهنى من حيث هو الى مرتبة الوجود الذهنى ثم اذا
لو حظ الى القيام بالذهن صار شخصا ذهنيا وعلما موجودا خارجا لمرتبة
الاثار عليه كالانكشاف ثم بعد التفتيش بعلم ان تلك الصورة انما صارت
علما لان الحالة الادراكية التى هي العلم حقيقة ويعبر عنه بالفارسية بدانش
قد خالطت بوجودها الانطباعى اى الانضمامى مع الذهن فانها انما تحل
فيه دون الصورة والا صارت عالمة فهذه الحالة بوجودها القائم بالذهن
خالطت مع الصورة خلطا لا بطيا اتحاديا اراد بالخطا الرابطى الاتحادى
حل العرضيات على المعروضات وليس الاتحاد فهنا فى الوجود كما ذكره
بل الاتحاد الحولى كما فى العرضى بالنسبة الى المعروض لا بل كما فى عرضيات
فأتمين بمعرض واحد كالفضاك والتعجب فى حاصل الكلام ان مرتبة
الوجدانيات ان بعد حصول الصورة فى الذهن يحصل لنا حالة فى
الذهن يعبر عنها بالفارسية بدانش وفى العزنية بحالة الشعور والفهم
ولكن فى كل لغة اسم يخصها كما ان السراج اذا دخلت فى دؤر مظلمة
تنور بها الدور فالسراج كالصورة والضياء القائل تلك الدور فترتد
الحالة الادراكية والفرق بين الصورتين ان الضياء قائم بالسراج والدور

[illegible][illegible]

[illegible]

المقدمة ههنا ولم نستغل يذكرها ودفعوا كذا لغيره الكلام من اللفظ الذي
بسطه للفاضل في الجمع لا فكاك العرضين عن اللغو كالحالة الذوقية
هي ادراك المذوقات بالمدن وقامت فصارت صفة ذوقية وحاصله التمثيل
في النظر الجلي مثال واضح يستعان به على غيره فان عند اكل المذوقات كالحل
والعمل مثلا يحصل صفتها في الذهن ويختلف بها حالة ادراكية خاصة
فالذهن بالضرورة وهي الحالة الذوقية وكذا السمعية بالمسموعات ههنا
المسموعة بالملفوظات فينتقل الذهن من هذه الامثلة الجزئية الضمنية الى
صور الكليات وصور الجزئيات المتغايرة قلنا ذكرنا فانها في هذا ايضا كذلك
فيحصل بعد حصول صورها في الذهن حالة انكشافية مغايرة لها
مختلطة بها اختلاطا يصح به الحمل كما ذكرنا وفي النظر الدقيق لعلمه انشاق
الى جواب اشكال دقيق وهو ان صور الجزئيات للمادية في الحواس كما هو
المقرر عندهم والحالة الادراكية قائمة بالنفس كما هو الثابت عندهم
ايضا فكيف الاختلاط لهما ولم يتحصل ما قلنا بان الحالة والصورة قائمتان
بالذهن قيام عرضيين بحمل واحد وهو الصحيح للحمل وجوابه ان الامر
ان صور الجزئيات انما تتحصل في الحواس بل تتحصل في النفس كما هو
فيما مر من حصول الخاصة للخاصة للجزئي المادي في النفس وامر مماثل
له فيها وكلام المصنف ههنا مبني على التحقيق دون المقرر عندهم وعلى
تقدير التسليم فيجوز ان يكون تلك الحالة ايضا في الحواس كما قيل ان
مدراك الجزئيات هو الحواس والحق ان الادراك التصوري والتصديقي
للفنفس اختلاط الحالة الادراكية بالصورة كاختلاط الادعان بالقضية
بالشخصية فان الادعان للنفس بالضرورة والقضية الشخصية ليست
بوجودية فيها لا امتناع جزئها فيها او كاختلاط الانتقاة بالجزئيات

[illegible]

بيان الغاية وكوالبجالة

الأدراكية علما

[illegible]

المادية وتحقيقنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات ولم يصرح
 المصنف بالحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وقوله انما صارت علما
 معناها انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الحالة الادراكية
 فان لفظ العلم يدل على معاني كثيرة وانما يخرج الاشكال على من قال بالحمل
 بالمواطاة التحقيق فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة انفراد الصورة
 الذوقية وغيرها على سبيل التمثيل من التلصص الكلية المذكورة سابقا
 وهي شاملة لها ايضا فتلك الحالة تنقسم الى التصو والتصديق حقيقة وهما نوعان
 متباينان منهما كذلك وانما انقسام الصورة فانما يكون الى التصو والتصديق بالعرض
 وهما المجهولان في الفن دون الاولين فتفاوتهما كغفاوت النوم واليقظة
 العارضة متباعدان واحدا المتباينتين بحسب حقيقة ما ففكر فالكذا
 الواحدة المعروضة طبعها ذات القضية والتصو والتصديق العارضان
 لها على سبيل التعاقب كما يناسبه التظهير بالشك والادعان وعلى سبيل
 الاجتماع كتصورات الاجزاء الثلاثة والادعان وحاصل الجواب ان التباين
 انما يلزم لو كان الاتحاد والتباين بالنظر الى امر واحد وليس كذلك فان
 التصو المتحد مع التصديق سواء اخذته بمعنى المصدق به او الادعان
 هو التصو بمعنى الصورة العلمية والتصو المتباين للتصديق هو التصو
 الحقيقي بمعنى الحالة الادراكية وبالحكمة ان الحالة التصورية اذا تعلقت
 بالقضية فلا تتحد معها وكذا لا يتحد القضية مع الحالة الادراكية التصديق
 فلا يلزم اتحاد المتباينين اصلا واذا تعلقت بنفس التصديق فيحتمل ان يكون
 عارضا له واتحاد العارض مع المعارض بالذات محال فلا يلزم الخلف
 نعم ان التصو بمعنى الصورة العلمية يتحد مع القضية وحقيقة التصديق
 بالذات ليس فيه استحالة فهذا الجواب جار في التصديق بمعنى الادعان ايضا

م سبيل التعاقب قوله لا اجزاء الثلاثة اي الضيق والجليل والنبه قوله الجواب كما المذكور في المتن قوله الاتحاد والالتصاف
 والالتصاف هو الاتحاد الذي هو في الحقيقة اتحاد الكليات والادعان هو التصديق الذي هو في الحقيقة التصديق بالعرض
 والتصديق بالعرض هو التصديق الذي هو في الحقيقة التصديق بالعرض وهو في الحقيقة التصديق بالعرض وهو في الحقيقة التصديق بالعرض
 والتصديق بالعرض هو التصديق الذي هو في الحقيقة التصديق بالعرض وهو في الحقيقة التصديق بالعرض وهو في الحقيقة التصديق بالعرض

قوله تحقيقنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات ولم يصرح
 المصنف بالحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وقوله انما صارت علما
 معناها انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الحالة الادراكية
 فان لفظ العلم يدل على معاني كثيرة وانما يخرج الاشكال على من قال بالحمل
 بالمواطاة التحقيق فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة انفراد الصورة
 الذوقية وغيرها على سبيل التمثيل من التلصص الكلية المذكورة سابقا
 وهي شاملة لها ايضا فتلك الحالة تنقسم الى التصو والتصديق حقيقة وهما نوعان
 متباينان منهما كذلك وانما انقسام الصورة فانما يكون الى التصو والتصديق بالعرض
 وهما المجهولان في الفن دون الاولين فتفاوتهما كغفاوت النوم واليقظة
 العارضة متباعدان واحدا المتباينتين بحسب حقيقة ما ففكر فالكذا
 الواحدة المعروضة طبعها ذات القضية والتصو والتصديق العارضان
 لها على سبيل التعاقب كما يناسبه التظهير بالشك والادعان وعلى سبيل
 الاجتماع كتصورات الاجزاء الثلاثة والادعان وحاصل الجواب ان التباين
 انما يلزم لو كان الاتحاد والتباين بالنظر الى امر واحد وليس كذلك فان
 التصو المتحد مع التصديق سواء اخذته بمعنى المصدق به او الادعان
 هو التصو بمعنى الصورة العلمية والتصو المتباين للتصديق هو التصو
 الحقيقي بمعنى الحالة الادراكية وبالحكمة ان الحالة التصورية اذا تعلقت
 بالقضية فلا تتحد معها وكذا لا يتحد القضية مع الحالة الادراكية التصديق
 فلا يلزم اتحاد المتباينين اصلا واذا تعلقت بنفس التصديق فيحتمل ان يكون
 عارضا له واتحاد العارض مع المعارض بالذات محال فلا يلزم الخلف
 نعم ان التصو بمعنى الصورة العلمية يتحد مع القضية وحقيقة التصديق
 بالذات ليس فيه استحالة فهذا الجواب جار في التصديق بمعنى الادعان ايضا

قوله تحقيقنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات ولم يصرح
 المصنف بالحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وقوله انما صارت علما
 معناها انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الحالة الادراكية
 فان لفظ العلم يدل على معاني كثيرة وانما يخرج الاشكال على من قال بالحمل
 بالمواطاة التحقيق فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة انفراد الصورة
 الذوقية وغيرها على سبيل التمثيل من التلصص الكلية المذكورة سابقا
 وهي شاملة لها ايضا فتلك الحالة تنقسم الى التصو والتصديق حقيقة وهما نوعان
 متباينان منهما كذلك وانما انقسام الصورة فانما يكون الى التصو والتصديق بالعرض
 وهما المجهولان في الفن دون الاولين فتفاوتهما كغفاوت النوم واليقظة
 العارضة متباعدان واحدا المتباينتين بحسب حقيقة ما ففكر فالكذا
 الواحدة المعروضة طبعها ذات القضية والتصو والتصديق العارضان
 لها على سبيل التعاقب كما يناسبه التظهير بالشك والادعان وعلى سبيل
 الاجتماع كتصورات الاجزاء الثلاثة والادعان وحاصل الجواب ان التباين
 انما يلزم لو كان الاتحاد والتباين بالنظر الى امر واحد وليس كذلك فان
 التصو المتحد مع التصديق سواء اخذته بمعنى المصدق به او الادعان
 هو التصو بمعنى الصورة العلمية والتصو المتباين للتصديق هو التصو
 الحقيقي بمعنى الحالة الادراكية وبالحكمة ان الحالة التصورية اذا تعلقت
 بالقضية فلا تتحد معها وكذا لا يتحد القضية مع الحالة الادراكية التصديق
 فلا يلزم اتحاد المتباينين اصلا واذا تعلقت بنفس التصديق فيحتمل ان يكون
 عارضا له واتحاد العارض مع المعارض بالذات محال فلا يلزم الخلف
 نعم ان التصو بمعنى الصورة العلمية يتحد مع القضية وحقيقة التصديق
 بالذات ليس فيه استحالة فهذا الجواب جار في التصديق بمعنى الادعان ايضا

[illegible]

[illegible]

قوية لا من جهة كونها معروضة للعدد في نفس الامر بل من جهة ان منشأها له
 عاد من غير متناهية وهو باطل بالتطبيق وغيرها والتي في الجواب
 منع المقدمة الثالثة فان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة
 الى الفعل لكن لا نسلم كونها معروضة للعدد اذ لا يصح منها انتزاع عدد
 غير متناه مشتغل على الوحدات الغير للمتناهية الا بتزاعية الفصل ولا يستدل
 على كونها معروضة للعدد لم يوجد دعوى المضمة غير مقبولة بل الحق
 ان الالتفات سواء كان عددا او معددا لا يبلغ الى حد اللانهاه والاحصاء
 نفقية لامتناع الزيادة عليها بعد خروجهما في عالم الفعل الى اللانهاه
 تفكر فانه دقيق ومن العجائب ما نقل عن بعض الكملة ان الحق ان الامور الغير
 المتناهية لا تصغى الزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانها
 من عوارض الكم من حيث التناهي وبعد تعين المحدد نعلم يمكن الحكم عليها
 بالساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع النطاق بين احادها وبلادة
 وطم الكمال اعظم من الجبر في المتناهى مسلم لا في الغير المتناهى فلا يتم اكثر
 البراهين كالنطبق والتضعيف وغيرهما ووجه المحبظ اظهر من له ادنى
 حد من مراوغة في الفن فان قولنا الكمال اعظم من الجبر بدعي مطلقا سواء
 كان في التناهي او غير المتناهي اذ الكمال عبارة عن الجبر والشئ الاخر في الكمال
 مرتبة لا يكون محذورا مرتبة في الجبر وهذا معنى الزيادة وبه يتم التطبيق
 والتضاييف والتضعيف المذكور فهمنا ايضا نعم كإبطال الثالث وجه آخر
 ذكرنا انفا واذن وجب علينا ذكر التطبيق والتضاييف على وجه الاختصار
 لينكشف النظام عن وجهيهما **الاول** ان يفرض الامور الغير المتناهية
 الموجودة بالفعل المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا او خيولا بحيث يتعين
الاول والثاني والثالث وهكذا فلنسلم المبدأ من تلك السلسلة

[illegible][illegible]

الغاية وذكرها

والتطبيق

*
 حبیب الزمانی
 دوما و غیر فکر
 بدین تخلص
 تم تیریا لمبیا
 تان از لطف
 خد قوله
 بجا ابانغ
 کوه درازانغا
 شک ای
 و طعنا ای
 از نزد قدحان
 ای گل و باز
 رفقه دانتان
 حات الامور

[illegible]

ای القاضی قولہ
ہذا کہ القاضی فی الہدیۃ
بما فیہ من غلط فی الہدیۃ
المتعارفۃ فلا یقال للامور الخالصۃ
انما زادہا تاۃ ما یجب علی الامور
الغیر المتعارفۃ الاخرۃ بالمتعارفۃ
الغیر المتعارفۃ فی الامور
المتعارفۃ بخلاف الامور
علی قولہ المتعارفۃ فی الامور
قولہ من حیث المتعارفۃ فی قولہ
الغیر المتعارفۃ من الامور
یجب ان یقال ان قولہ
من غلط فی الہدیۃ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تأييد المطلوب ببعض الأمثلة بأن المطلوب في التصور قد يكون حقيقة بعض الأشياء وهي في نفس ذاتها مجهولة لكن ببعض اعتباراتها كالوجه معلومة فتلك الحقيقة المجهولة قد يطلب قصورها بالكل التام لمعلوماتها ببعض الوجوه وقد يكون المطلوب الحقيقة المجهولة ببعض الوجوه وإنما يصح طلبها أيضا إذا كانت معلومة بوجه آخر وهكذا في التصديقات وإنما يصح طلبها إذا علمنا أنها سافها بالوجه وليس كل ترتيب مفيد ولا طبعيا أي ليس كل ترتيب يلزمه فائدة المطلوب بمعنى أنه إذا حصل في الذهن فنفس ذلك الترتيب يفرض إلى المطلوب ولا طبعيا بمعنى أنه إذا وقع في الذهن فطبيعة الإنسان وفطرته تقضي المطلوب ولك أن تقول المفيد بمعنى الفاعل التام والطبعي بمعنى العلة الناقصة يعني ليس كل ترتيب علة تامة للمطلوب ولا علة ناقصة بمعنى المقتضى الأخير العلة التامة ومن ثم ترى الأراء متناقضة أي لاجل أن ليس كل ترتيب مستلزما للمطلوب بنفس ذاته ولا باعتبار مراعاة الطبيعة الإنسانية أي فطرتها ترى الأراء متناقضة فلا بد من قانون عام عن الخطأ فيه وهو المنطق وبهذا البيان نم الاحتياج إلى المنطق والاحتياج ههنا بمعنى الصحيح لدخول الفاء لا بمعنى أولاه لا ممتنع فإن الأخير إنما يتحقق في الأمر العام الشامل للطريق الجزئي والكل وهو اعم من المنطق الذي يبحث فيه عن المقولات الثانية أو الأولى ومن الأمر الذي لا يبحث فيه كذلك وموضوعه المقولات من حيث لا يصل إلى التصور والتصديق موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي اللاحقة للشيء لذاته بمعنى

مجلسه فی السب
قولہ ای الاحقاد
تغیر المورث الذاریۃ
قولہ لاداء التعلیل
للاتان من شیخ
+ + + + +
+ + + + +

[illegible]

قوله في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة

قوله في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة

قوله في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة

نفي الواسطة في العروض او بواسطة غير واسطة في التبعات تفصيله
في مقام مشهور وذهب المذهب الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية
من حيث لا يصل الى المجهول والمعقول الثاني عبارة عما يعرض للشي
في الذهن ولا يعرض في الخارج عرضا انضماميا وانتراعيا فخرج منه
الاعراض الموجودة في الخارج كالسواد ولوازم الماهية والوجودية والشيئية ونحوها
وما عرّب لبعض المحققين ان لا عرض للموجود والشيئية في الخارج فيدخل في المعقول
الثاني بخلاف سائر لوازم الماهية فهم فاسد فان العرض هنا يشمل الاضافات
اللاتزامية هو موجوديتها وان كان يرد اليه الخط او العرض فيكون العرض لا يتصل
في لوجو ايضا واكاد لم يجر في سائر لوازم الماهية لانها انتراعية لا وجودية
حيث ان الخط لا في الحافظ فقط ومثاله الكلية والجزئية والجنسية والفصلية
فانها لا تعرض لشي من الموجودات الخارجية وكذا القياس والحجة والعكس
المستوي والنقيض وذهب المتأخرون الى ان موضوعه المعقولات
التصورية والتصدقية مطلقا سواء كانت معقولات اولى وثانية
او ثالثة وهو الحق عندي بالنظر الدقيق فان المعقول الثاني كالكلي والجزئي
والذاتي والعرضي يجعل محمولات على المعقول الاول والموضوع لا يجعل
محمولا فان قلت ان الذاتي والعرضي يجعل محمولات الكلي الذي هو

قوله في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة

قوله في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة

قوله في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة
في الواسطة في المعقولات من حيث هو
في المعقولات من حيث هو في الواسطة

[illegible]

بعد ذلك والها عنها وحصولها في الخزانة فالاول مفاد التعريف الاسمي
على الطرق الاربع المذكورة والثاني مفاد اللفظي كما سياتي تفصيله
وبحسب الحقيقة فحقيقية اي ان كان لطلب تصويثي علم
وجوده في الخارج فتسمى حقيقية لبيانها ذات الشيء الموجود في الخارج
التي هي حقيقة عندهم اما بالذاتيات او بالعرضيات فيندرج فيه الحد
العام والناقص والرسم التام والناقص ايضا الا ان في الاول لا يشترط
العلم بالوجود وفي الثاني يشترط ولكن يخرج من القسمين التعريف
بالفصل وحدة وبالنخاصة وحدها لدخوله تحت مطلب اعم
ويته الاشكال ههنا بان لا حاجة لنا الى تحصيل ما الحقيقية
فان ما الشارحة والهل البسيطة يغني عنه اذا قدم الاول على
الثاني **اقول** وبالله التوفيق لو قصد افراد مطلب واحد لهذه
الحقيقية فالاولى ان يُقسم مطلب اي ايضا الى مطلبين احدهما
نطلب للميز للشيء بعد العلم بوجوده الخارجي والاخر بدون
العلم به مع انهم لم يقسموه كما سياتي وايضا يدخل التعريف
اللفظي تحت ما الشارحة والحقيقية كليهما فان التصويرة ثانية
في المدركة ايضا قد يكون بعد العلم بوجوده الخارجي وقد يكون
بدونه فلعلمهم لم يقسموه الى القسمين اكتفاء بالهل البسيطة
فكذلك كان الاحسن لهما ان يكتفوا على ما الشارحة فقط
لئلا يكثر الاقسام فتأمل واني لطلب المميز بالذاتيات والعوارض

[illegible]

من قولهم قد وجدته في كتابه
من قوله تعالى وقد وجدته في كتابه
من قوله تعالى وقد وجدته في كتابه

معنى المطلب
وامهان المطالب ما اطلب

[illegible]

الكاتب العزة اخبره ان الكاتب بافضل
 ان كان في الحاضر في الحاضر في الحاضر
 على الاطلاق المذكور في ذلك الحاضر
 ان كان في الحاضر في الحاضر في الحاضر
 على الاطلاق المذكور في ذلك الحاضر
 ان كان في الحاضر في الحاضر في الحاضر
 على الاطلاق المذكور في ذلك الحاضر
 ان كان في الحاضر في الحاضر في الحاضر
 على الاطلاق المذكور في ذلك الحاضر

قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...
قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...

ملازم للوجود لكنه مقدم عليه مغاير له والثالث ما يكون طالبا
للوجود وان يقسم الحل المركبة الى قسمين الاول ما يكون طالبا للصفة
التي هي غير الوجود وهي متقدمة عليه كالامكان والثاني ما يكون طالبا
للصفة المتأخر عنه كالقيام والقعود وهذه الاقسام متباينة الآثار
والاحكام فلذا ظن ان يفصلوها ويقسموها اليها ولم يطلب الدليل المحرر
التصديق اي الطلب العلة لجزء التصديق ولم يعتبر فيه عليه ثبوت المطلوب
في نفس الامر والامر في نفسه اي او يكون فيه طالبا لعللة ثبوت المطلوب
في نفس الامر ايضا فالاول يسمى دليلا انيا والثاني دليلا لميئا واما
مطلب من كم وكيف واين ومتى فهي ما ذنابات اي توابع للارئي
ان كان المقصود بها طلب التمييز التصوري فان استعمال هذه
الكلمات واقع في هذا المقصود ايضا ففي الاول يكون المقصود التمييز
الشخصي مثلا اي التعيين من بين الاختصاص في الثاني التمييز الكمي
اي التعيين من حيث المقدار والعدد وفي الثالث تمييز الكيفية اليه
تعيينها من جهة الصحة والمرض مثلا وفي الرابع تمييز المكان اليه
تعيينه من المسجد والسوق وفي الخامس تمييز الزمان اي تعيينه
من اليوم والامس او من درجة في الحل المركبة ان كان المقصود
منها التصديق وهو ايضا قد يكون مقصودا منها التصديق في نفسها
وضعا اي ذكر التقدم طبعيا التقدم الطبيعي عندهم عبارة عن كون
الشيء محتاجا الى شيء بحيث لا يكون المحتاج اليه علة تامة للحجاج و
ههنا التصديق كذلك بالنسبة الى التصديقات ضرورة احتياج
التصديق الى التصديق فان الجهول المطلق يمنع عليه الحكم اذا الحكم
لا يتصور بدون الاتفاقات للحكم عليه مثلا ولا يمكن الاتفاقات

قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...
قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...
قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...

قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...
قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...

قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...
قوله كذا أي التفرقة بين كذا...
على وجه التقدم الذي كان التفرقة...
والفرض من التقدم...

فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...
فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...
فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...

واما الثاني فلان مفهوم المجهول المطلق اذا ثبت لعمر والفعل وهو
في ذهن زيد بالفعل على ذلك التقدير الواقعي فيلزم كون عمر
معلوما له بالمعنى المناقض لمفهوم المجهول المطلق فيلزم اجتماع
التقبيين فان قلت لامضايقة في كون عمر ومعلوما ومجهولا مطلقا
لزيد بالفعل بالنظر الى تغاير لازمته والافات قلت لمنا من الفعل ان
الخصوص كان وصول الشمس الى نصف النهار مثلا وبالحيلة اذا حصل
زيد مفهوم المجهول المطلق في ذلك لان فهمه بالقياس اليه مجهول مطلق
او معلوم بالمعنيين المذكورين وعلى كلا التقديرين يلزم كون عمر
مجهولا مطلقا له في ذلك لان ومعلوما له مطلقا فيلزم الاستحالة
لا يقال انه معلوم بالذات ومجهول مطلق بالفرض وبالعكس لانا
نقول كلامنا بعد حصول هذا المفهوم في ذهن زيد وهو ممكن بالبدل
فيستفسر ما دحا له في العلم والجهل بالمعنيين المذكورين لمنا قضيتين
في نفس الامر وجنث لا دخل لفرض الفاض وهذا ظاهر لمن لا دني
تأمل وتعقق الافادة اي افادة ما في الذهن انما تتم بالدلالة وهي
كون الشيء بحيث يعلم منه شيء اخر وهي بالاستقراء منحصرة في
ثلاثة اقسام اولية القسم الاول منها عقلية بعلاقة ذاتية اليه
علاقة التأثير فيشمل دلالة الاثر على المؤثر وبالعكس ودلالة احد
الاثرين على الاخر ومنها وضعية بجعل الجاعل ومنها طبعية باحلال
الطبيعة الدال عند عرض الثاني كدلالة اح اح على السعال وكض
الدابة على مشاهدة العلف وكل منها لفظية وغير لفظية

قال في قوله...
قال في قوله...
قال في قوله...

فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...
فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...
فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...

وجه ذكر الدلالة وتعريفها

تقسيمها

فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...
فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...
فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...

فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...
فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...
فان قيل قولنا ان زيد قد مضى في كذا...

٩٢
قول لا يخرج من دفع اعراس يرد
على النسيئة بقرينه ان اللفظ لا يخرج
لغوي التركيب كالانسان اذا قصدت
منه كراهة يرد ان لم يستطع
في الاخص من منتهى قصد ولا قصد
الخصر على كمال الشاكلة
تستعمل في غير موضع بل
الكل وارادة اخرج قوله
الخصر قوله لا يخرج من دفع
علايه قوله بعض فقهاء
بذلك كما لا يخفى
والاخرى يندرج الحركات في
الانعام الموضوعة

[illegible][illegible]

المحصلين ولا يخرجهم دلالة اللفظ على جزء المعنى قصداً من الأقسام فإن
ذلك يتجوز والمجازات داخلية عندنا في المطابقة لا في الالتزام كما نزع
بعض المحققين والمراد بالموضوع له اعم من ان يكون وضعاً شخصياً
او نوعياً او الوضع النوعي موجود في انواع المجازات كما سيأتي وعلى الخارج
الالتزام ويشكل بان اللفظ اذا اريد به جزء المعنى فهو كما يكون مطابقة
لانه ليس مقام المعنى الموضوع له ولا تضمن لانه لم يعتد فيه القصد و
انتفاء الالتزام ظاهر وجوابه بما مر من انه مطابقة وقد تحقق فيه
الوضع بالمعنى الاعم الشامل للمجازات بمعنى انه تعين من الوضع ان
اللفظ اذا لم يعبر استعماله في مقام المعنى الموضوع له فيعدل
عنه ويستعمل في معنى مناسب اخر وهذا يخرج من التعيين ويجزأ
البيان ظهري فساد من ادخل المجازات في الالتزام دفعا لاختلال
الحصر فان المجاز المستعمل في الجرح ليس منه البتة فاذا ادخل هذا النوع
من المجاز لتلك الدققة في المطابقة فبدخل سائر انواعه فيها الا ان
يعتبر فيها الدلالة بانظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وحينئذ يرد
الاشكال بقول المصنف لا بد من علاقة صحيحة عقلية او عرفية فان
العلاقة العقلية والعرفية هو اللزوم الذي هي عقلا او عرفا

[illegible]

تعريف
الاتزام ولا بد فيه من
العلاقة

[illegible]

في الجازات فان السبب مثلاً لا يستقل منه الى المسبب بالزوم
العقلي والعرفي واذا اعتبرت القرينة في قد تكون خفية فلا ينتقل
منها اليه بالعلاقة العقلية والعرفية الا ان يقال انما يتحقق الدلالة
في المجاز الذي خفيت قرينته بعد ظهورها وبعد يتحقق العلاقة المذكورة
ولا ينظر اذا ما قيل ان اعتبار القرينة يخرج الدلالة عن اللفظية فان
القرينة قد تكون حالية فانما جعلناها داخلية في الدال بل
قلنا بانها شرط للدلالة ولا يلتفت الى ما يقال في جواب ما قيل
ان المركب من اللفظ وغيره لفظ كما ان المركب من الجوهر والعرض
جوهر فانه قياس مع الفارق فان الجوهر عبارة عن عدم الشيء في
الموضوع فاذا عدم اجزاء عن المحل عدم ما هو مركب منه من المحل
والتلفظ امر وجودي اذا ثبت لجزء لا يلزم ان يثبت لما هو مركب
منه ومن جزء اخر لا يكون من جنس اللفظ واحتمل ان الدلالة المعبر
في المجازات داخلية في المطابقة فان هذه الدلالة قصدية كما هو
الظاهر من تعريفها باللفظ المستعمل في غير ما وضع له اللفظ الا
ان يحتمل استعمال القصص والتبعي فيجئ تنوع على نوعين اما
القصدية فداخل في المطابقة واما التبعي فينقسم ايضا الى نوعين
تضمن ان كانت بالنسبة الى الجزء والتزام ان كانت بالنسبة الى
الخارج وبعد ظهور العلاقة يتصور الزوم الذهني ايضا وقد اطنبنا الكلام
في هذا المقام ليفيد الناظر بصيرة قبل الالتزام محي في العلوم
فانه عقلي ليس المراد بالعقلي ما مرفوع الالتزام لا يلزم ان يكون فيه
الدلالة على الاثر والمؤثر او على اثر مؤثر واحد بل المجازات التي يكون
باعتبارها بول او ما كان اذا كانت فيها قرائن واضحة كما ذكرنا

العلاقة

العقلية والعرفية لا تلزم

في المجازات

في الجازات فان السبب مثلاً لا يستقل منه الى المسبب بالزوم
العقلي والعرفي واذا اعتبرت القرينة في قد تكون خفية فلا ينتقل
منها اليه بالعلاقة العقلية والعرفية الا ان يقال انما يتحقق الدلالة
في المجاز الذي خفيت قرينته بعد ظهورها وبعد يتحقق العلاقة المذكورة
ولا ينظر اذا ما قيل ان اعتبار القرينة يخرج الدلالة عن اللفظية فان
القرينة قد تكون حالية فانما جعلناها داخلية في الدال بل
قلنا بانها شرط للدلالة ولا يلتفت الى ما يقال في جواب ما قيل
ان المركب من اللفظ وغيره لفظ كما ان المركب من الجوهر والعرض
جوهر فانه قياس مع الفارق فان الجوهر عبارة عن عدم الشيء في
الموضوع فاذا عدم اجزاء عن المحل عدم ما هو مركب منه من المحل
والتلفظ امر وجودي اذا ثبت لجزء لا يلزم ان يثبت لما هو مركب
منه ومن جزء اخر لا يكون من جنس اللفظ واحتمل ان الدلالة المعبر
في المجازات داخلية في المطابقة فان هذه الدلالة قصدية كما هو
الظاهر من تعريفها باللفظ المستعمل في غير ما وضع له اللفظ الا
ان يحتمل استعمال القصص والتبعي فيجئ تنوع على نوعين اما
القصدية فداخل في المطابقة واما التبعي فينقسم ايضا الى نوعين
تضمن ان كانت بالنسبة الى الجزء والتزام ان كانت بالنسبة الى
الخارج وبعد ظهور العلاقة يتصور الزوم الذهني ايضا وقد اطنبنا الكلام
في هذا المقام ليفيد الناظر بصيرة قبل الالتزام محي في العلوم
فانه عقلي ليس المراد بالعقلي ما مرفوع الالتزام لا يلزم ان يكون فيه
الدلالة على الاثر والمؤثر او على اثر مؤثر واحد بل المجازات التي يكون
باعتبارها بول او ما كان اذا كانت فيها قرائن واضحة كما ذكرنا

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

بالقصد
قولك فان لم يصح
عندكم تخلفان في
فيكونان تابعتين له لان
بدون التبع فغايه
ففي وجوده واللات
وغيره من الالات
فوقه فالاسماء
والاخرام
الاولى والاطلاق
الاقصص
الاولى والاطلاق
الاقصص

4A

[illegible]

فتؤكد معنى الحرفية بخلاف معنى كان النامة فان معناه الوجود في نفسه فيكون داخل في الكلمات دون الأداة ولذا اجري عليها احكامها من انها لا تكون محكومة عليها او بها بانفرادها كفي والى مثلاً ولذا جعلوها من الروابط الزمانية قال بعض المحققين ان الوجود الرابط اعني وجود النسبة النامة الخبرية الالجابية والوجود في نفسه متباينان بالذات بحيث لا يوجد بينهما امر مشترك ذاتي لهما والوجودان هما الكونان فان لفظ الوجود والكون مترادف وقال الكون ليس معنى مشترك بين الكونين كيف وهذا المعنى ان كان مستقلاً كان كون في نفسه لا غيره وان كان غير مستقل كان غيره لا بنفسه **اقول** في دفعه ان الامر المشترك مستقل فهو اذا اضيف الى امر واحد كزيد وعمر ويكون كوناً في نفسه وكوناً معمولياً واذا لوحظ بين امرين على طريق النسبة الخبرية يكون غير مستقل بسبب هذه النسبة وبالمجمل ان طبيعة الوجود المصدري الذي يعبر عنه الفارسية بحسبة امر واحد هو المعبر عنه بالكون معنى مستقلاً ويلحق به الاستقلال بسبب خصوصية لظاهره بين الموضوع والمحمول وهذا الوجه اقترانه بامر واحد كزيد مثلاً يبقى على استقلاله اذا انقلب هذا فنقول ان الكون معنى واحد مستقل كمفهوم الملاصقة والمصاحبة وذلك قوة وهذا المعنى المستقل مبدأ لكان الناقصة والنامة وانما عرض له عدم الاستقلال من جهة ربطه بين الشيئين كما في الناقصة ويبقى على الاستقلال اذا شئ واحد كما في النامة فنقولنا كان زيد قائماً فنقولنا محمد بن عمر واقف بكر خالداً ولقي جعفر عمر فكلما لا يكون هذه الكلمات اذا كان ذلك لا يكون كان الناقصة ايضاً أداة وما زعموا ان كان الناقصة انما تدل على النسبة

[illegible][illegible]

[illegible]

قال في قوله لا يردفانه كما عرفت انفا وقوله من حرف جرو ضرب فعل ماض
لا يردفانه يحكم على نفس الضم لا على معناه وللخص به هو هذا اي
الحكم على المعنى من حيث تصويره بكنهه والا فالحكم على المعنى يتصور في
الحرف ايضا كما يقال معنى من غير مستقل ولا مدخل للعنوان في صحة
الحكم وحده وانما وهم فانه تابع لجعل الجاعل فلو فرضنا عدمه ما لا يكون
التفاوت في صحة الحكم وعدمه ما بالنظر الى المعنى ونظر الميزانيين بالذات
الى المعاني فهم انما يتخصصوا في الخاص الاحكام بالنظر اليها فلا بد لهم عند
ذكر تباين الخاص والاحكام نمايز المعاني المختصة بها وطريقه ما يبين وهو
التحقيق اللهم الا ان يقال ان نظر الميزانيين ايضا في مجت الالفاظ قد
يكون موافقا لنظر اهل العرب في ذكر خلاص الالفاظ سيما اذا كانت
بالنظر الى المعاني فكون اللفظ محكما عليه بالنظر الى المعنى مع حفظه
في عنوانه خاصة الاسم واما الحرف فقد يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا
غير عن عنوانه بان يقال معنى من او لا ابتداء الخاص وبالحجالة اللفظ
من لا يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا عجز ذلك المعنى في محاورهم بلفظ
من فمن جهة هذا التقيد يتحصل الخاصة للاسم والاسم فيه ما ذكرته
فان في هذا العنوان انما يكون علم معنى من بكنهه دون غيره فهو الصحيح
لعدم الحكم قال في الحاشية وما قيل ان من هذه علم لم هو حرف حقيقة
وليس هذه حرف وكذلك ضرب فليس بشئ فانه لم يقل به احد من علماء
اللغة وكيف يلتزم ذلك في المهمات نحو جسق مهمل انتهى حاصله ان من
تتبع استعمال اهل اللغة اي اهل العرب لم يظهر له ان لفظ مل معنياه في
وسعي كان له معنياه وان كان احد هما متقيا على اخر يظهر لنا حاله في قصص الامم في
استعمالهم والزام الكلفان كما بين على الالفاظ المحررة والمحملة كالحكم بعبء

بيان قوله لا يردفانه كما عرفت انفا وقوله من حرف جرو ضرب فعل ماض
لا يردفانه يحكم على نفس الضم لا على معناه وللخص به هو هذا اي
الحكم على المعنى من حيث تصويره بكنهه والا فالحكم على المعنى يتصور في
الحرف ايضا كما يقال معنى من غير مستقل ولا مدخل للعنوان في صحة
الحكم وحده وانما وهم فانه تابع لجعل الجاعل فلو فرضنا عدمه ما لا يكون
التفاوت في صحة الحكم وعدمه ما بالنظر الى المعنى ونظر الميزانيين بالذات
الى المعاني فهم انما يتخصصوا في الخاص الاحكام بالنظر اليها فلا بد لهم عند
ذكر تباين الخاص والاحكام نمايز المعاني المختصة بها وطريقه ما يبين وهو
التحقيق اللهم الا ان يقال ان نظر الميزانيين ايضا في مجت الالفاظ قد
يكون موافقا لنظر اهل العرب في ذكر خلاص الالفاظ سيما اذا كانت
بالنظر الى المعاني فكون اللفظ محكما عليه بالنظر الى المعنى مع حفظه
في عنوانه خاصة الاسم واما الحرف فقد يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا
غير عن عنوانه بان يقال معنى من او لا ابتداء الخاص وبالحجالة اللفظ
من لا يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا عجز ذلك المعنى في محاورهم بلفظ
من فمن جهة هذا التقيد يتحصل الخاصة للاسم والاسم فيه ما ذكرته
فان في هذا العنوان انما يكون علم معنى من بكنهه دون غيره فهو الصحيح
لعدم الحكم قال في الحاشية وما قيل ان من هذه علم لم هو حرف حقيقة
وليس هذه حرف وكذلك ضرب فليس بشئ فانه لم يقل به احد من علماء
اللغة وكيف يلتزم ذلك في المهمات نحو جسق مهمل انتهى حاصله ان من
تتبع استعمال اهل اللغة اي اهل العرب لم يظهر له ان لفظ مل معنياه في
وسعي كان له معنياه وان كان احد هما متقيا على اخر يظهر لنا حاله في قصص الامم في
استعمالهم والزام الكلفان كما بين على الالفاظ المحررة والمحملة كالحكم بعبء

**الحكم على
الفعل والحرف والركن
تصويها بكنهه**

ان قوله لا يردفانه كما عرفت انفا وقوله من حرف جرو ضرب فعل ماض
لا يردفانه يحكم على نفس الضم لا على معناه وللخص به هو هذا اي
الحكم على المعنى من حيث تصويره بكنهه والا فالحكم على المعنى يتصور في
الحرف ايضا كما يقال معنى من غير مستقل ولا مدخل للعنوان في صحة
الحكم وحده وانما وهم فانه تابع لجعل الجاعل فلو فرضنا عدمه ما لا يكون
التفاوت في صحة الحكم وعدمه ما بالنظر الى المعنى ونظر الميزانيين بالذات
الى المعاني فهم انما يتخصصوا في الخاص الاحكام بالنظر اليها فلا بد لهم عند
ذكر تباين الخاص والاحكام نمايز المعاني المختصة بها وطريقه ما يبين وهو
التحقيق اللهم الا ان يقال ان نظر الميزانيين ايضا في مجت الالفاظ قد
يكون موافقا لنظر اهل العرب في ذكر خلاص الالفاظ سيما اذا كانت
بالنظر الى المعاني فكون اللفظ محكما عليه بالنظر الى المعنى مع حفظه
في عنوانه خاصة الاسم واما الحرف فقد يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا
غير عن عنوانه بان يقال معنى من او لا ابتداء الخاص وبالحجالة اللفظ
من لا يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا عجز ذلك المعنى في محاورهم بلفظ
من فمن جهة هذا التقيد يتحصل الخاصة للاسم والاسم فيه ما ذكرته
فان في هذا العنوان انما يكون علم معنى من بكنهه دون غيره فهو الصحيح
لعدم الحكم قال في الحاشية وما قيل ان من هذه علم لم هو حرف حقيقة
وليس هذه حرف وكذلك ضرب فليس بشئ فانه لم يقل به احد من علماء
اللغة وكيف يلتزم ذلك في المهمات نحو جسق مهمل انتهى حاصله ان من
تتبع استعمال اهل اللغة اي اهل العرب لم يظهر له ان لفظ مل معنياه في
وسعي كان له معنياه وان كان احد هما متقيا على اخر يظهر لنا حاله في قصص الامم في
استعمالهم والزام الكلفان كما بين على الالفاظ المحررة والمحملة كالحكم بعبء

قال الشيخ كذا في كتابه
ان كذا في كذا

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

عن شأن المحصلين فلذا المبلغت اليه المصنف والاول اي الحكم على نفس
الصوت يجرى في المهملات ايضا كما يقال جسي ممل ودير مقول بـ
وايضان اتكلم معناه فمع شخصه وضعا جزئي هذا التقسيم بالفظ الى
المعنى الواحد وان كان ذلك في ضمن المتعدد فالجزئي والمناوحي والمشكل
يكون في اللفظ المتكرر المعنى فيجاء مع الجزئي للمشارك والمنقول وكذا
المناوحي والمشكل فالتعابير بين اقسام متحد المعنى ومتكثرة بلا اعتبار
واما بين اقسام كل واحد منها فبالذات ويدخل فيه المضمرات اسماء
الاشارات فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص على
ما هو التحقيق اي مشخص فتدخل في تعريف الجزئي المذكور لما تنخص
الموضوع له في اسماء الاشارة فظا هـ فانه موضوع لما هو جزئي
محسوس واما في المتكلم والمخاطب فايضا ظا هـ ولما في ضمير الغائب
الواحد لوجعل مرجعه مشخصا فوا ايضا ظا هـ بقي الكلام في ضمير
الغائب اذا جعل مرجعه امرا كليا كما تقول لانسان كلي فهو مقول على
كثيرين في نفس ذاته فانه ليس بجزئي حقيقي البتة **اقول** وحسب ظاهرا
اجابه السيد قدس سره في حاشية شرح المختصر ضمير الغائب يرجع
الى المذكور والمذكور بما هو مذكور لا يحتمل النسبة فان هذه الجهة

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

تعريف الجزئي
ودخول المضمرات اسماء
الاشارات فيه

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

ان كذا في كذا
ان كذا في كذا
ان كذا في كذا

المقصود لا اعتبار في المرجع كما يقتضيه الضرورة ولو احتج لم يمكن حله
 حل الكلي ولكن في الجواب ليقال المصنف ما أراد بدخول المفردات
 في الجزئي الحقيقي جميع أصنافها واشتقاقها بل حكم لدخول بالنظر إلى أكثر
 والغالب في هذا الاستعمال الذي ذكرنا متواطئاً أو متشككاً ولقوله هذا القسم
 لم يورده تختماً إحالة إلى فهم المتعلم بقى الكلام في ان أسماء الأشارات و
 المفردات اذ لوحظت إلى معانيها المتعددة ففي أي قسم ندخل **أقول**
 خارج من المقسم المعين فان المقسم المعين بحسب الأحكام في الأولى للفظ المفرد
 بالنظر إلى المعنى الواحد وفي الثاني للفظ المفرد بالنظر إلى المعاني المتعددة
 بالأوضاع المتعددة نوعياً أو شخصياً وفي الوضع النوعي أيضاً تعميم بحيث
 يشمل الجائز أيضاً ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع أمراً كلياً ويجعله
 مرأةً للملاحظة أمور متكررة ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان
 كان عين اللفظ في هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فيكون
 الوضع عاماً والموضع له خاصاً كوضع اسم الإشارة فان الواضع لاحظ
 أمراً كلياً لا ان يوضع ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جزئياته ويوضع
 اللفظ لتلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازاء ذلك الأمر العام الذي
 جعل مرأةً لأفراده فهذا وضع عام وموضع له كذلك والموضع الخاص
 عبارة عن نفي ما ذكر في الموضع العام بان لا يلاحظ الواضع الأمر العام للوضع
 أو لأفراده فلم يبق حينئذ شق الاشتقاق ان يكون الواضع يوضع لفظاً بازاء
 أمراً خاصاً شخصياً ونوعياً لا يجعل مرأةً للأفراد للوضع له ولا أفراده فحينئذ
 لا يكون الموضع له إلا خاصاً البته قبل لا يمكن ان يكون عاماً بالمعنى المذكور
 بجان يكون الموضع له يحصل مرأةً للكثير ولا يلزم التناقض هذا نتيجة
 وتوضيح لما في المسألة فافهم وبدون متواليات تفق الأفراد في المصداق

فإن كان المقسم المعين بحسب الأحكام في الأولى للفظ المفرد بالنظر إلى المعنى الواحد وفي الثاني للفظ المفرد بالنظر إلى المعاني المتعددة بالأوضاع المتعددة نوعياً أو شخصياً وفي الوضع النوعي أيضاً تعميم بحيث يشمل الجائز أيضاً ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع أمراً كلياً ويجعله مرأةً للملاحظة أمور متكررة ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان كان عين اللفظ في هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فيكون الوضع عاماً والموضع له خاصاً كوضع اسم الإشارة فان الواضع لاحظ أمراً كلياً لا ان يوضع ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جزئياته ويوضع اللفظ لتلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازاء ذلك الأمر العام الذي جعل مرأةً لأفراده فهذا وضع عام وموضع له كذلك والموضع الخاص عبارة عن نفي ما ذكر في الموضع العام بان لا يلاحظ الواضع الأمر العام للوضع أو لأفراده فلم يبق حينئذ شق الاشتقاق ان يكون الواضع يوضع لفظاً بازاء أمراً خاصاً شخصياً ونوعياً لا يجعل مرأةً للأفراد للوضع له ولا أفراده فحينئذ لا يكون الموضع له إلا خاصاً البته قبل لا يمكن ان يكون عاماً بالمعنى المذكور بجان يكون الموضع له يحصل مرأةً للكثير ولا يلزم التناقض هذا نتيجة وتوضيح لما في المسألة فافهم وبدون متواليات تفق الأفراد في المصداق

تعريف المتعالي
والمشكوك وحصر التعالي
في الأربعة

فإن كان المقسم المعين بحسب الأحكام في الأولى للفظ المفرد بالنظر إلى المعنى الواحد وفي الثاني للفظ المفرد بالنظر إلى المعاني المتعددة بالأوضاع المتعددة نوعياً أو شخصياً وفي الوضع النوعي أيضاً تعميم بحيث يشمل الجائز أيضاً ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع أمراً كلياً ويجعله مرأةً للملاحظة أمور متكررة ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان كان عين اللفظ في هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فيكون الوضع عاماً والموضع له خاصاً كوضع اسم الإشارة فان الواضع لاحظ أمراً كلياً لا ان يوضع ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جزئياته ويوضع اللفظ لتلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازاء ذلك الأمر العام الذي جعل مرأةً لأفراده فهذا وضع عام وموضع له كذلك والموضع الخاص عبارة عن نفي ما ذكر في الموضع العام بان لا يلاحظ الواضع الأمر العام للوضع أو لأفراده فلم يبق حينئذ شق الاشتقاق ان يكون الواضع يوضع لفظاً بازاء أمراً خاصاً شخصياً ونوعياً لا يجعل مرأةً للأفراد للوضع له ولا أفراده فحينئذ لا يكون الموضع له إلا خاصاً البته قبل لا يمكن ان يكون عاماً بالمعنى المذكور بجان يكون الموضع له يحصل مرأةً للكثير ولا يلزم التناقض هذا نتيجة وتوضيح لما في المسألة فافهم وبدون متواليات تفق الأفراد في المصداق

فإن كان المقسم المعين بحسب الأحكام في الأولى للفظ المفرد بالنظر إلى المعنى الواحد وفي الثاني للفظ المفرد بالنظر إلى المعاني المتعددة بالأوضاع المتعددة نوعياً أو شخصياً وفي الوضع النوعي أيضاً تعميم بحيث يشمل الجائز أيضاً ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع أمراً كلياً ويجعله مرأةً للملاحظة أمور متكررة ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان كان عين اللفظ في هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فيكون الوضع عاماً والموضع له خاصاً كوضع اسم الإشارة فان الواضع لاحظ أمراً كلياً لا ان يوضع ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جزئياته ويوضع اللفظ لتلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازاء ذلك الأمر العام الذي جعل مرأةً لأفراده فهذا وضع عام وموضع له كذلك والموضع الخاص عبارة عن نفي ما ذكر في الموضع العام بان لا يلاحظ الواضع الأمر العام للوضع أو لأفراده فلم يبق حينئذ شق الاشتقاق ان يكون الواضع يوضع لفظاً بازاء أمراً خاصاً شخصياً ونوعياً لا يجعل مرأةً للأفراد للوضع له ولا أفراده فحينئذ لا يكون الموضع له إلا خاصاً البته قبل لا يمكن ان يكون عاماً بالمعنى المذكور بجان يكون الموضع له يحصل مرأةً للكثير ولا يلزم التناقض هذا نتيجة وتوضيح لما في المسألة فافهم وبدون متواليات تفق الأفراد في المصداق

فإن كان المقسم المعين بحسب الأحكام في الأولى للفظ المفرد بالنظر إلى المعنى الواحد وفي الثاني للفظ المفرد بالنظر إلى المعاني المتعددة بالأوضاع المتعددة نوعياً أو شخصياً وفي الوضع النوعي أيضاً تعميم بحيث يشمل الجائز أيضاً ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع أمراً كلياً ويجعله مرأةً للملاحظة أمور متكررة ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان كان عين اللفظ في هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فيكون الوضع عاماً والموضع له خاصاً كوضع اسم الإشارة فان الواضع لاحظ أمراً كلياً لا ان يوضع ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جزئياته ويوضع اللفظ لتلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازاء ذلك الأمر العام الذي جعل مرأةً لأفراده فهذا وضع عام وموضع له كذلك والموضع الخاص عبارة عن نفي ما ذكر في الموضع العام بان لا يلاحظ الواضع الأمر العام للوضع أو لأفراده فلم يبق حينئذ شق الاشتقاق ان يكون الواضع يوضع لفظاً بازاء أمراً خاصاً شخصياً ونوعياً لا يجعل مرأةً للأفراد للوضع له ولا أفراده فحينئذ لا يكون الموضع له إلا خاصاً البته قبل لا يمكن ان يكون عاماً بالمعنى المذكور بجان يكون الموضع له يحصل مرأةً للكثير ولا يلزم التناقض هذا نتيجة وتوضيح لما في المسألة فافهم وبدون متواليات تفق الأفراد في المصداق

67

والله اعلم بالصواب

ليس المراد بالتساوي فيه عدم التفاوت مطلقا فإنه محال بل المراد من
التفاوت المسلوب فيه هو الذي اعتبر في قسمه ١ عن المشكوك كما سياتي
والآي وان لم يوجد للتساوي فمشكوك وحصر التفاوت في الأولوية
والأولوية والشدّة والزيادة والحصر في الأربعة ليس إلا باعتبار
والاصطلاح لا غرض المقصود لهم إما الأولوية فمعناها ان يكون
ثبوت الكل لبعض الأفراد علةً لثبوت بعض الآخر كالوجود فان
ثبوت لزيد علة لثبوت لعمرو ابنه وأما الأولوية فمعناها ان ثبوت
الكل لبعض الأفراد بالنظر الى ذاته وللبعض الآخر بالنظر الى غيره
كأضوء فان ثبوت لثبوت للنفس بالنظر الى ذاته وللارض بالنظر الى الغير
والشدّة عبارة عن كون احد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل امثالا
الآخر غير متماثلة في الوضع والزيادة كذلك لان الامثال فيها كمالات
متماثلة فيه ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في اضاف
الأفراد بها لتشكيك في الجسم ولا في السواد بل في اسودا ما انتفاء
الاولين فلان تحققهما في الماهية يستلزم المحوولية الذاتية كما ينطق
عليها معناها وأما الاخيران في وجه انتفاهما عن الماهية ان الاشد
ولا زيدا ما ان يشملا على شيء لم يكن في الاضعف والانقص او لا على
الثاني لم يكن بينهما فرق وعلى الاول ذلك اما داخل في حقيقة الاشد
والازيدا ولا على الاول يكون الاشد والازيدا ماهية متباينة ^{ضعف} لا
والانقص فلا يكون اذن تشكيك فالقول بالتشكيك ماهية واحدة
فان السواد والابيض لا يكون بينهما تشكيك مع حصول الاختلاف
بينهما على الثاني يكون التشكيك في الامر الخارج لا في نفس ماهية
الاشد والاضعف فيلزم الخلف **علا** أنا فخرى الكلام بمثل ما قلنا

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في ذلك الامر الخارج فيلزم التسلسل وجبئذ لا يكون التشكيك في الما
كاجسم مثلاً ولا في العارض اي المبدأ القاهر بالشيء كالسواد مثلاً فانه
ان كان مقولاً بالتشكيك فاما ان يعتبر تشكيكه بالنظر الى افراده
التي يكون ذاتيها كالسودات فذلك باطل بما مر واما بالنظر الى المعروضه
كاجسم فهو غير محمول عليه والمشكك لا بد ان يكون محمولاً فان يكون
التشكيك في العرضي اي الخارج المحمول كالاسود مثلاً هذا هو الذي
قال به المشاؤون والاعتراض عليه من قبل الرواقين بوجهين الاول
النقض بالاسود فان الدليل المذكور جاريفيه من اوله الى آخره ^{فان}
بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو التفاوت في منشأ الصدق وهو
السواد ولا شك ان السوادات مختلفة بالضرورة ففي محل منشأ صدق
الاسود السواد الشديد وفي محل السواد الضعيف لا يوجد ذلك في
حمل السواد على السوادات فان منشأه نفس ذات السواد وفيه نظر فان
منشأ صدق الاسود نفس السواد فان منشأ المشكك مطلق عقيب
الشدّة والضعف لا يقال ان المنشأ مختلف بمعنى الاقتران بالاختلافات
لا في نفس كونه منشأً لانا نقول يوجد مثل ذلك في حمل السواد على
السوادات ونحاية التقصي ان يقال مرادهم من الاختلاف في جهة الصدق

[illegible]

سوادات كثيرة غلات السوداء الغضيف
فرواض فان في السوداء الشديدة
التيك في السوداء من ان الشايبة
تقره ان هذا البيان يستدعي
في مشا الصدق وهذا دفع عن مقدار
قول ولا يوجد ذلك اي التفاوت
امثال للانخفاض على الصفحات
الشديد بالصدق الكثرة وتعدد
سوادات كثيرة قال سويكيل على
الاصح وان في الاسود الشبيه
التشيك في الشفق من السواد ويؤ
على فاده قوله تنطق فيه المستدي
الحصق وهو السواد

مصدر السواد

ذاتة والحق كما يصدق على ذاته
يصدق على الآخر لا يصدق على
على الآخر لا يصدق واحد
صدق كثيرة حتى لا يكون
بشكل خلاف الأسود فافق
صدق هو الأسود القام برفق
التقدير سواء كانت كثيرة في
الاعتدال يصدق ككثيرة في
التقدير يصدق ككثيرة في
يوجب الشك في لا صدق
اعاد بعض الحقين في صدق
قولكم وكذا في الجواب فذكر
القاضي في قوله

فوق العرش
تلاوة العرش عليه
الاشراقية

نفسیات السواد میں لایا گیا
خبر کنڈک فٹنٹا عمل
دلان

التشكيك
الاسود جوف في الاسود
على الشفق انما يكون بعبود
ارادى لا بما مع التغيير
الاسود

قولہ لا یقال اعمالی فی نظر
فلا فرق بین الاسود و
نفس البیاض

وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ
سِرًّا وَنَجْوَىٰ لِلْإِنسَانِ
أَنَّ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَشَعًا

مع عزال الخطیہ
والصنف کئی جام
پیچید نفس من

قولنا في كل اى انما هو في
 الصدق قوله في كل اى انما هو في
 محقق الاصل قوله في كل اى انما هو في
 صدق الاسود قوله في كل اى انما هو في
 اى انما هو في كل اى انما هو في
 لى انما هو في كل اى انما هو في
 محقق الاصل قوله في كل اى انما هو في
 صدق الاسود قوله في كل اى انما هو في

الاختلاف في حلة الصدق والاختلاف في ان يكون نفس الصدق
 زائدا في بعض واقصا في بعض بيا كالاول ان حمل المرضيات معاملة
 بالمبادي وهي مختلفة وان لم تختلف في نفس كوفها مبدأ ففتح التشكيك
 ح في الاسود لا في السواد بالنظر الى السواد فانها ذاتي لها غير معلل
 قيمان الثاني ان الجسم الاسود الذي قام به السواد الشديد لا يتغير
 عنه امثال الاضعف فبالنظر الى كل مثل يصدق الاسود على الجسم
 المذكور مثلا اذا كان فيه عشرة امثال للضعيف فيكون الصدق
 ذلك العدد وفي ذلك الاضعف مرة واحدة ولا يوجد هذا في صدق
 السواد على المبدأ الشديد فان سواديته بالنظر الى نفس اياه لا يكون
 باعتبار اصولها تنوعا متاخرا عن ذاته ووجوده تعريفه يتعدد
 الصدق بتعدد الموضوع فان لكل انتزاعي موضوعا على حدة والمراد
 ههنا زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد فحاصل الجواب عن
 النقض اختيار شق الزيادة في الاسود لا شد واختيار ان الامر الزائد خارج
 وهو المبدأ فان قلت فيتحقق التشكيك فيه قلت كلافانه ذاتي لا فراده
 وغير محمول بنفسه على موضوعه فلا يتحقق التشكيك بالمعنى الذي
 بيناه فيه بل ذلك يورث التشكيك في العرضي لما خرد عنه ولا يلزم
 ان يكون كل ما به الاختلاف مشككا ولا اعتراض الثاني من قبل
 الاشرافين بالحل باختيار الشق الثاني من الترديد الاول وقولهم
 لم يكن بينهما فرق ممنوع بل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بلا زيادة
 امر ونقصانه فالسواد نفسه بلا انضيان امر اليه زائد في السواد
 الاشد ونقص في الاضعف وجوابه ان منشأ انتزاع امثال الاضعف
 اما ان يكون نفس لماهية في موجودة في الاضعف فيلزم عدم الفرق

في ان يكون نفس الصدق زائدا في بعض واقصا في بعض بيا كالاول ان حمل المرضيات معاملة
 بالمبادي وهي مختلفة وان لم تختلف في نفس كوفها مبدأ ففتح التشكيك
 ح في الاسود لا في السواد بالنظر الى السواد فانها ذاتي لها غير معلل
 قيمان الثاني ان الجسم الاسود الذي قام به السواد الشديد لا يتغير
 عنه امثال الاضعف فبالنظر الى كل مثل يصدق الاسود على الجسم
 المذكور مثلا اذا كان فيه عشرة امثال للضعيف فيكون الصدق
 ذلك العدد وفي ذلك الاضعف مرة واحدة ولا يوجد هذا في صدق
 السواد على المبدأ الشديد فان سواديته بالنظر الى نفس اياه لا يكون
 باعتبار اصولها تنوعا متاخرا عن ذاته ووجوده تعريفه يتعدد
 الصدق بتعدد الموضوع فان لكل انتزاعي موضوعا على حدة والمراد
 ههنا زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد فحاصل الجواب عن
 النقض اختيار شق الزيادة في الاسود لا شد واختيار ان الامر الزائد خارج
 وهو المبدأ فان قلت فيتحقق التشكيك فيه قلت كلافانه ذاتي لا فراده
 وغير محمول بنفسه على موضوعه فلا يتحقق التشكيك بالمعنى الذي
 بيناه فيه بل ذلك يورث التشكيك في العرضي لما خرد عنه ولا يلزم
 ان يكون كل ما به الاختلاف مشككا ولا اعتراض الثاني من قبل
 الاشرافين بالحل باختيار الشق الثاني من الترديد الاول وقولهم
 لم يكن بينهما فرق ممنوع بل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بلا زيادة
 امر ونقصانه فالسواد نفسه بلا انضيان امر اليه زائد في السواد
 الاشد ونقص في الاضعف وجوابه ان منشأ انتزاع امثال الاضعف
 اما ان يكون نفس لماهية في موجودة في الاضعف فيلزم عدم الفرق

قولنا في كل اى انما هو في
 الصدق قوله في كل اى انما هو في
 محقق الاصل قوله في كل اى انما هو في
 صدق الاسود قوله في كل اى انما هو في
 اى انما هو في كل اى انما هو في
 لى انما هو في كل اى انما هو في
 محقق الاصل قوله في كل اى انما هو في
 صدق الاسود قوله في كل اى انما هو في

قوله لا بد ان يرد ان لا يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
بل يفرق بان يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
من المتشاكك في صحة انتزاعها
قوله لا بد ان يرد ان لا يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
بل يفرق بان يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
من المتشاكك في صحة انتزاعها

ولا يلزم تخلف الانتزاعات عن المنشأ بمعنى عدم صحة انتزاعها
عنه وهو يؤيد الى التبرع بلا مرجع أو مع امر زائد عليه فيرجع الى
الشق الاول ويلزم ما نزم عليه كما لا يخفى على الذهن الشاقي والذي
وضعه ردي بفضل الله تعالى وتوفيقه في هذا المطلب الجليل الشاقي هو
ان التشكيك في الماهية هو الحق وما رعه المشاكك في ابطاله باطل
فلا بد علينا اولا من ايراد الدليل الذي لا يمانجه سفسطة ثانيا احوال
عقد التشكيك الذي عرض في هذه المقامات الاول اقامة الدليل على
هذا المطلب وبيان موقوف على تهديد مقدمة جليلة واضحة وهي ان
الانتزاعات النفس الامرية التي لا يتوقف واقعيتها على ذهن من لا ذهنا
لا بد ان يكون منشؤها موجودا في الخارج لا يتوقف على وجود امر في الذهن
واعتبار هذا جلي لمن له ادنى تأمل وبعد ذلك نقول انا اذا فرضنا خطأ
منصلا بقدر ذراع مثلا فنقول صحة زيادة نصفه على ربعه وصحة
زيادة ربعه على ثمنه امرواقي انتزاعي ثابت في نفس الامر لا يتوقف على
وجود ذهن من لا ذهنا فمنشؤها لا بد ان يكون خارجا خارجا بحكم المقدمة
المذكورة فهو اما ان يكون نفس الماهية او جزأها او خارجا عنها على
الاول والثاني ثبت المطلوب اما على الاول فظننا واما على الثاني فلان الجزء
اما بنفس ماهيته منشأ له فهو المطلوب او باعتبار جزء منه فيلزم
التسلسل في الخارجيات او بواسطة امر خارج عنه فيبطل بابطال
الشق الثالث اما الثالث فبان بطلانه ان الامر الخارج منشأ له انتزاع
الزيادة انتزاعا خاصة التي في الاجزاء الانتزاعية منه اما امر واحد في الخارج
مشتراك بين جميع الاجزاء بعد الانتزاع فيلزم كون الزائد ناقصا وبالعكس
بل يلزم استحالات غير حليقة كما لا يخفى على المتأمل وانما ان يكون

قوله لا بد ان يرد ان لا يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
بل يفرق بان يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
من المتشاكك في صحة انتزاعها

**الدليل على
الحقيقة اي كون التشكيك
في الماهية**

قوله لا بد ان يرد ان لا يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
بل يفرق بان يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
من المتشاكك في صحة انتزاعها
قوله لا بد ان يرد ان لا يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
بل يفرق بان يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
من المتشاكك في صحة انتزاعها

قوله لا بد ان يرد ان لا يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
بل يفرق بان يتزاعى من المتشاكك في صحة انتزاعها
من المتشاكك في صحة انتزاعها

[illegible]

بلی ہنواعم الجاندو
جائز قورکما ہونو سب
بلی جیفقوا لان

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

والصفي والاداني
مخلصا نعل في ثوب الشري والاداني
توم في زم من الشري والاداني
تقوات اي حست في اوس قال
فيل قال صير في ثوب الشري
الاداني والاداني
فيل قال صير في ثوب الشري
الاداني والاداني
فيل قال صير في ثوب الشري
الاداني والاداني

يفهم من كلام المصنف ان في المشترك عموماً على سبيل المجاز
فحينئذ لا بد له من العلاقة فان كان المراد من العموم العموم
المجموعي فالعلاقة هي علاقة الجزئية او العموم الافرادي كما
هو الظاهر من كلامهم ففيه ايضاً علاقة الجزئية فان الكل
الافرادي عبارة عن الكثرة والواحد الذي هو الموضوع له
حقيقة جزء منها وقد صرح المحققون ان الواحد المعين جزء
من كل واحدٍ واحدٍ والمرجّل ما وضع لمعنى ثم نقل الى الثاني
للمناسبة قيل من المشترك لان الظاهر من الابتداء المأخوذ
في تعريفه عدم النقل لمناسبة وقيل من المنقول قصر على مجرد
النقل والا يوان لم يوضع ابتداءً فان اشتصر في الثاني منقول
شرعي او عرفي عام وخاص ذكر الشرعي وقدّمه مع كونه
داخلاً في العرف الخاص اظهرها المرتبة الفضيلة قال سيويه
الاعلام كلها منقولات وما قيل ان جمعها علم وفي الاصل اسم
نهر صغير فلم يوجب النقل لعدم المناسبة فممنوع خلاف الجمهور
ولعل تفحصهم اقوى من تفحص سيويه فقط فقولهم بانه ينقسم
الى منقول ومرجّل لعله مقرون بالصواب والاحتقيقة

٢
في النقل عاقل اياها
لقد منقول من غير قول
لنقول فغير قول
لهو الال مني على ما سمعنا
الجس غافل منقول الى ان
واكل من ان ارجوس من
ثمن في النقل من غير قول
الناس في نقل عاقل اياها
فغير قال الا ان كانت
على بقائه في النقل
٣

[illegible]

قال ابن جازي قال في المحاشية ظاهرة يقتضي ان يكون اللفظ قبل الاستعمال
 حقيقة وجاز قال لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة
 وجاز اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه لعل اصطلاح اهل الميزان
 مخالف لاصطلاح اهل العرب اعني علماء البيان واصول فهم
 اعتبر والاستعمال ولذا يعرفون الحقيقة باللفظ المستعمل فيما وضع له
 والجهاز باللفظ المستعمل في غيره واهل الميزان لم يحتجوا به فلم يوردوا
 في تعريفهما ولعل وجه عدم اعتبارهم ان المقسم هو اللفظ المفرد
 الدال على المعنى المذكور والاستعمال فرع الدلالة فرعانية زمانية
 او ذاتية فاللفظ المفرد في مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال يخلو
 عنهما وليس ينقل ولا اشتراك فيلزم خلو المقسم عن الاقسام فقلت
 اين الدلالة في الجهاز قبل الاستعمال قلت الوضع النوعي في الجهاز
 يكون متحققا قبل الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع والوضع
 الشخصي الذي يكون للمفرد قبل الاستعمال لا يكون مشتركا ولا
 منقولا فلا بد ان يكون حقيقة وجاز او لا يلزم الخلو عن الاقسام
 فتأمل فانه فائدة دقيقة جديدة ولا بد من حلاقة العلاقة شرط
 لتحقيق الجهاز والشرط مفسر بما لا يوجد المشروط به وهو قد
 يتحقق بدون المشروط ولكنه اذا تحقق بعد سائر ما لا بد للشرط
 يستلزمه فاد التحقق في مولد الاستعمال المعنى الموضوع له وقد
 منع عن ارادته في حين ذلك تحقيق العلاقة يفضي الى الجهاز بالضرورة
 فكما توجد تلك العلاقة بذلك الطريق يتحقق المعنى الجازي و
 هذا معنى شرطية العلاقة في الجهاز وهي مطردة فيه بذلك المعنى
 فان كانت العلاقة تشبيها أي ملاقة مشتركة في امر خاص وصف خاص

**الاختلاف في
منقولية الاعلام ونقص
الحقيقة للجهاز**

قوله في المحاشية ظاهرة يقتضي ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة وجاز قال لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة وجاز اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه لعل اصطلاح اهل الميزان مخالف لاصطلاح اهل العرب اعني علماء البيان واصول فهم اعتبر والاستعمال ولذا يعرفون الحقيقة باللفظ المستعمل فيما وضع له والجهاز باللفظ المستعمل في غيره واهل الميزان لم يحتجوا به فلم يوردوا في تعريفهما ولعل وجه عدم اعتبارهم ان المقسم هو اللفظ المفرد الدال على المعنى المذكور والاستعمال فرع الدلالة فرعانية زمانية او ذاتية فاللفظ المفرد في مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال يخلو عنهما وليس ينقل ولا اشتراك فيلزم خلو المقسم عن الاقسام فقلت اين الدلالة في الجهاز قبل الاستعمال قلت الوضع النوعي في الجهاز يكون متحققا قبل الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع والوضع الشخصي الذي يكون للمفرد قبل الاستعمال لا يكون مشتركا ولا منقولا فلا بد ان يكون حقيقة وجاز او لا يلزم الخلو عن الاقسام فتأمل فانه فائدة دقيقة جديدة ولا بد من حلاقة العلاقة شرط لتحقيق الجهاز والشرط مفسر بما لا يوجد المشروط به وهو قد يتحقق بدون المشروط ولكنه اذا تحقق بعد سائر ما لا بد للشرط يستلزمه فاد التحقق في مولد الاستعمال المعنى الموضوع له وقد منع عن ارادته في حين ذلك تحقيق العلاقة يفضي الى الجهاز بالضرورة فكما توجد تلك العلاقة بذلك الطريق يتحقق المعنى الجازي وهذا معنى شرطية العلاقة في الجهاز وهي مطردة فيه بذلك المعنى فان كانت العلاقة تشبيها أي ملاقة مشتركة في امر خاص وصف خاص

قوله في المحاشية ظاهرة يقتضي ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة وجاز قال لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة وجاز اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه لعل اصطلاح اهل الميزان مخالف لاصطلاح اهل العرب اعني علماء البيان واصول فهم اعتبر والاستعمال ولذا يعرفون الحقيقة باللفظ المستعمل فيما وضع له والجهاز باللفظ المستعمل في غيره واهل الميزان لم يحتجوا به فلم يوردوا في تعريفهما ولعل وجه عدم اعتبارهم ان المقسم هو اللفظ المفرد الدال على المعنى المذكور والاستعمال فرع الدلالة فرعانية زمانية او ذاتية فاللفظ المفرد في مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال يخلو عنهما وليس ينقل ولا اشتراك فيلزم خلو المقسم عن الاقسام فقلت اين الدلالة في الجهاز قبل الاستعمال قلت الوضع النوعي في الجهاز يكون متحققا قبل الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع والوضع الشخصي الذي يكون للمفرد قبل الاستعمال لا يكون مشتركا ولا منقولا فلا بد ان يكون حقيقة وجاز او لا يلزم الخلو عن الاقسام فتأمل فانه فائدة دقيقة جديدة ولا بد من حلاقة العلاقة شرط لتحقيق الجهاز والشرط مفسر بما لا يوجد المشروط به وهو قد يتحقق بدون المشروط ولكنه اذا تحقق بعد سائر ما لا بد للشرط يستلزمه فاد التحقق في مولد الاستعمال المعنى الموضوع له وقد منع عن ارادته في حين ذلك تحقيق العلاقة يفضي الى الجهاز بالضرورة فكما توجد تلك العلاقة بذلك الطريق يتحقق المعنى الجازي وهذا معنى شرطية العلاقة في الجهاز وهي مطردة فيه بذلك المعنى فان كانت العلاقة تشبيها أي ملاقة مشتركة في امر خاص وصف خاص

فانما هو في
قوله ان طاق
الرجوع فخر

على السبب على السبب كالحقن الأولى
على السبب على السبب كالحقن الأولى
على السبب على السبب كالحقن الأولى

المادة ١٠٠٠ من القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٠
التي تنص على أن:

وَحَصْرُهُ فِي عَشْرِينَ

مکسڈو شامہ حضرت مولانا صاحب
الضائف المضاف الیہ دلائل اثبات عشرت بی بی
عشرت علیہ السلام و ازلی عشرت بی بی بنتی
کا تلبیس الیہ و ازلی عشرت بی بی بنتی
بہاؤ الدین علیہ السلام کا خلاف آئیم
عشرت بی بی بنتی و اعتبار کا خلاف نظر
علیہ السلام و ازلی عشرت بی بی بنتی
علیہ السلام کا خلاف آئیم و ازلی عشرت
بی بی بنتی و ازلی عشرت بی بی بنتی
نقض عقیدہ اسی بی بی بنتی علیہ السلام
الطائفہ بہ ازلی عشرت بی بی بنتی
الطائفہ بہ ازلی عشرت بی بی بنتی

والشيخ مشهور الخلق
كأنهم الدنيا والآخرة
على ما ذكرنا من كماله
والشؤون الدنيا والآخرة

[illegible]

ان في محل الذات والذاتيات عليها يكون المحكي عنه نفس ذات الموضوع
وفي الاوصاف المنتزعة عن الذات كالنجر في الجردات والقيز في جميع
الماهيات ايضا نفس الذات لان الفرق بينه ما بالداخل والخروج ولذا
عرفت الذاتي بالداخل دون ما يكون منشأ نفس الذات وفي الاوصاف
الخارجية القائمة بالموضوع فيه يكون المحكي عنه نفس وجوه الخاص
للمحمول في الخارج فان قلت ذلك الوجود رابطي عين النسبة فيقول المحكي
قلت رابطي بمعنى الاحتياج الى المحل دون المعنى الغير المستقل كما يكون في
القضايا في مرتبة الحكاية بل المحكي عنه هو السواد الموجود بالوجود الخاص
والجسم الموجود بوجوه كذلك وليس في هذين الموجودين نسبة صلا
نعم قد يعبر عن الوجود الخاص للحال بالحلول تعبيراً عن المنشأ بالمفهوم
الانتزاعي فان الحلول منتزعة من الوجود الخاص للحال بل عن الحال
الموجود بالوجود الخاص فساقلوا ان لا تصاف لانها في الخارج مرتبة
المحكي عنه وصدق تلك الاوصاف بحسب الذهن مرتبة الحكاية يكون
المراد بالانضمام منشأه اعني الوجود الخاص للحال بل الحال الموجود بالوجود
الخاص اما الاوصاف الانتزاعية فان كانت منتزعات من نفس الذات
فحاله اما عرفت انفا وان كانت منتزعات بالنظر الى الوصف المنضم
كانت انتزاع الفوقية من السماء بواسطة الوضع الخاص كانتزاع القيام بالقعير
من زيد بواسطة الوضع الخاص ايضا فالمحكي عنه فيها ذلك الوصف المنضم
الموجود بالوجود الخاص مع وجود الفلك في الاول و زيد في الثاني وعندي
في محل الاجزاء الحقيقية ايضا يكون المحكي عنه هو الحال الموجود بالوجود الخاص
مع المحل فان الوجود الخاص للحال هو الرابط الباعث لحمل الاجزاء بعضها
على بعض وعلى الكل كما سيأتي تخفيفه بوجه ادق ان شاء الله تعالى

بیان اختلاف
الحکمی عند علی وجہ التحقيق
والتفصیل

[illegible]

۱- این هیئت متشکل از اعضای هیئت مدیره و نمایندگان کلیه بخش‌های شرکت خواهد بود.

قوله اذا مضى الكلام لم يبق له
مضى الكلام لانه مضى
اليوم كاذب او كاذب
اليوم مضى صادق ولا كاذب
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان

قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان

اذا مضى الكلام عن القائل في يوم الخميس ففي هذا الحال ما خيرا او انشاء
فان كان خبرا فيلزم المفاسد وان كان انشاء يلزم خلاف الضرورة
اذا قال القائل في ذلك اليوم قولا اخر في الاول ولم يقل في الجمعة في الثاني
وتحقيق المقام ان الحال موقوت في القول الاول والثاني فان لحقه مغير
كعدم القول الاخر في الاول والقول الثاني للدلالة في الثاني يخرج كل واحد
منها عن التجربة بمعنى انه ليس فيه التجربة بل يكون انشاء صرفا وان
لم يلحقه مغير يتقرر على التجربة كقولنا انهار موجود فان لحقه انك
الشمس طالع فهو ليس بخبر وان لم يلحقه فهو على التجربة البهجة والضابط
ان كل قول مركب من الموضوع والمحمول اذا دخل ذلك القول بنفسه
تحت موضوعه اما بالنظر الى نفس تحصل ذلك القول كما في كلامي هذا
كاذب مشير الى نفسه او بالنظر الى امر يقارنه كما اذا قال كلامي في هذه
الساعة كاذب لم يقل في هذه الساعة غيره او امر يفارقة مفارقة غير
معتدة بها كما في القول الاول او معتدة بها في العرف كما في القول الثاني فهو
انشاء لا يكون خبرا البتة فانه لا يعقل فيها الحكاية فانها تقتضي محكيها
مقدما عليها في نفس الامر وما يكون داخل تحت الموضوع يكون مقدما على المحكي
عنه فيلزم في هذه الصورة على القول بالحكاية تقدم الشيء على نفسه بمراتب

قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان

قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان

قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان

تقرير آخر للجواب عن الإشكال وجواب عنه

قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان
قوله فليزعم الفاسد من ان

۹۵

مجلس فضیلت
والکلمه بیخانه ایضا تقدیم قو که
مجلس انصاف و تفصیل قو که
در تشریح غیر از این

من أقدم الناس على قول: لا حول ولا قوة الا بالله

و نیز خود را حکایت می کند که در آن زمان که در آنجا بود

عینہ ما قال المصنف فاذا

کتاب الفتن

مجلس خیرینان در استخدام
بیل علی طلب لغو در نظر
الاصلاح

قلنا يا ابراهيم
 قل لئن اتيتك
 اذ كنت ابراهيم
 من اهل النار
 لكانت من اهل النار
 قلنا يا ابراهيم
 قل لئن اتيتك
 اذ كنت ابراهيم
 من اهل النار
 لكانت من اهل النار
 قلنا يا ابراهيم
 قل لئن اتيتك
 اذ كنت ابراهيم
 من اهل النار
 لكانت من اهل النار

١٠
 يكون بها كالموسى
 ولا يكون عقيقا منقوشا
 الى الاشارة قوله سمعنا
 الى الاشارة الى سكوت
 من ان الله تعالى قد
 انما خلقوا ظاهره
 في الاول وملكه
 بين التوسيع والاضا
 الاخرى التوسيع والاضا
 العقبين من الاخرى
 على المشهور على الاضاهي

وهو بطل الحكاية فيبطل كون القول المذكور خبرا ونظير ذلك قولنا كل
حملة فانه حملا من جملة كل حملا فالحكاية هو محكي عنها فاقامل فانه جذرا صم
ففي هذا القول ايضا ان اردنا بموضع الكلية معنى اعم بحيث يشمل هذا
القول ايضا لم يكن خبرا لذلك المحذور وان اردنا بالكلية ما وراء ذلك القول
فيكمل الحكاية فعلى تقديرها يكون خبرا البتة فقوله فالحكاية هو محكي عنها
بمعنى انها لم تكن خارجة عنه فتأمل في هذه الشبهة فانها شبهة عظيمة
الشان لا تسهم ولا تنطق بالحجاب وما تفتق رق اذا نتا الا بالاحل الذي ذكرنا
والا فانشاء منه امر وفيه وتمنٍ وترجٍ واستفهام وخبر ذلك وحديثنا
يكون حصر الكلام التام في الخبر والانشاء عقليا واما حصر الانشاء
في اقسامه المذكورة في كتبهم على سبيل التفصيل فاستقرائي ولذا اورد
المصنف فيه قوله منه واما لو جعل قوله وغير ذلك مع اخواته المذكورة
في السابق اقسامه فيكون مشابها بالعقلي فانه لا يخرج قسم من اقسامه
منها وان لم يصح فناقص منه تقييدي وامتزاجي وغيره ويظهر مما ذكر
حال المحصر في انقسام الكلام الى التام والناقص انقسام الناقص الى افراد

[illegible]

تعريف الاشياء
والمركب والناقض
اقسامهما

[illegible]

قال للمفهوم ان جواز العقل تكثره اي من حيث الافراد دون الاجزاء
من حيث تصوره اي من جهة كون ذلك المفهوم متصوفا ولا ينظر الى
جهة اخرى فكلية وفيه نظر هو ليس فان بعض الكميات وان كان فوضيا
كما سيأتي تحقيق كونه من الكميات يباي بالنظر الى نفس مفهومه عن
التكثر الخارجى بالنظر الى الافراد بل التكثر مطلقا كاللا من وجود مطلقا
او الالامتكثر مطلقا فانهما بالنظر الى نفس تصوره هما يباي العقل
عن تكثر افرادهما في الخارج وسيبطل ما زعمه المصنف في ثبات التكثر
في جميع الكميات فالحق ان مناط الكلية على عدم الهذية ولا تلازم
بينه وبين التكثر بحسب الافراد في الخارج ولا في الذهن كما زعمه
المصنف وسياتي تحقيقه ممتنع اي افرادة في الواقع دون مفهومه
او افرادة بحسب التصور والا استلخ عن الكلية بحسب كالكليات
الفرضية او لا اي لا يمتنع افرادة في الواقع كما لا يمتنع بحسب التصور كالوا
والممكن الظاهر منه من حيث المقابلة الممكن الخاص كما ان الظاهر من
التمثيل بيان قسمي ما لا يمتنع افرادة وحينئذ يخرج قسم آخر وهو ما
يكون بعض افرادة ممتعا وبعض افرادة ممكنا خاصا وبعض افرادة واجبا
كما يمكن العام الموضوع بازاء ما لا يكون احدا جانبيه ضروريا ويمكن
ان يراد بالممكن اعم مما يكون ممكنا خاصا او عاما او على طريق عموم المجاز
او المشترك على طريق من جزئه فيكون حاصل التقسيم ان الكلي بالنظر
الى وجود افرادة وعدمها في الواقع على قسمين الاول ما يمتنع جميع افرادة
في الواقع والثاني ما لا يكون كذلك وهو على قسمين الاول ما ينحصر فردة
الواقعي بحسب وجوده فيه كالواجب والثاني ما لا يكون كذلك فاما
ان ينحصر في الممكنات الخاصة كالمكن الخاص او لا كالمكن العام

تعريف الكلي وتقسيمه اقسامه

الكلي هو الذي لا يمتنع افرادة في الواقع دون مفهومه
او افرادة بحسب التصور والا استلخ عن الكلية بحسب كالكليات
الفرضية او لا اي لا يمتنع افرادة في الواقع كما لا يمتنع بحسب التصور كالوا
والممكن الظاهر منه من حيث المقابلة الممكن الخاص كما ان الظاهر من
التمثيل بيان قسمي ما لا يمتنع افرادة وحينئذ يخرج قسم آخر وهو ما
يكون بعض افرادة ممتعا وبعض افرادة ممكنا خاصا وبعض افرادة واجبا
كما يمكن العام الموضوع بازاء ما لا يكون احدا جانبيه ضروريا ويمكن
ان يراد بالممكن اعم مما يكون ممكنا خاصا او عاما او على طريق عموم المجاز
او المشترك على طريق من جزئه فيكون حاصل التقسيم ان الكلي بالنظر
الى وجود افرادة وعدمها في الواقع على قسمين الاول ما يمتنع جميع افرادة
في الواقع والثاني ما لا يكون كذلك وهو على قسمين الاول ما ينحصر فردة
الواقعي بحسب وجوده فيه كالواجب والثاني ما لا يكون كذلك فاما
ان ينحصر في الممكنات الخاصة كالمكن الخاص او لا كالمكن العام

قال للمفهوم ان جواز العقل تكثره اي من حيث الافراد دون الاجزاء
من حيث تصوره اي من جهة كون ذلك المفهوم متصوفا ولا ينظر الى
جهة اخرى فكلية وفيه نظر هو ليس فان بعض الكميات وان كان فوضيا
كما سيأتي تحقيق كونه من الكميات يباي بالنظر الى نفس مفهومه عن
التكثر الخارجى بالنظر الى الافراد بل التكثر مطلقا كاللا من وجود مطلقا
او الالامتكثر مطلقا فانهما بالنظر الى نفس تصوره هما يباي العقل
عن تكثر افرادهما في الخارج وسيبطل ما زعمه المصنف في ثبات التكثر
في جميع الكميات فالحق ان مناط الكلية على عدم الهذية ولا تلازم
بينه وبين التكثر بحسب الافراد في الخارج ولا في الذهن كما زعمه
المصنف وسياتي تحقيقه ممتنع اي افرادة في الواقع دون مفهومه
او افرادة بحسب التصور والا استلخ عن الكلية بحسب كالكليات
الفرضية او لا اي لا يمتنع افرادة في الواقع كما لا يمتنع بحسب التصور كالوا
والممكن الظاهر منه من حيث المقابلة الممكن الخاص كما ان الظاهر من
التمثيل بيان قسمي ما لا يمتنع افرادة وحينئذ يخرج قسم آخر وهو ما
يكون بعض افرادة ممتعا وبعض افرادة ممكنا خاصا وبعض افرادة واجبا
كما يمكن العام الموضوع بازاء ما لا يكون احدا جانبيه ضروريا ويمكن
ان يراد بالممكن اعم مما يكون ممكنا خاصا او عاما او على طريق عموم المجاز
او المشترك على طريق من جزئه فيكون حاصل التقسيم ان الكلي بالنظر
الى وجود افرادة وعدمها في الواقع على قسمين الاول ما يمتنع جميع افرادة
في الواقع والثاني ما لا يكون كذلك وهو على قسمين الاول ما ينحصر فردة
الواقعي بحسب وجوده فيه كالواجب والثاني ما لا يكون كذلك فاما
ان ينحصر في الممكنات الخاصة كالمكن الخاص او لا كالمكن العام

قوله ان الاشياء لا تتوحيده
من غير ان يكون لها نفس
الاشياء لا تتوحيده من غير ان
يكون لها نفس

قوله ان الاشياء لا تتوحيده
من غير ان يكون لها نفس
الاشياء لا تتوحيده من غير ان
يكون لها نفس

فان هذا من غلط الاوهام وليس مناط الكلية والجزئية عليه وقد فصلنا
ذلك في بعض المسائل فارجع اليه ولهذا شك مشهور وهو ان الصورة
الخارجية لزيد والصورة الحاصلة منه في اذهان طائفة تصوره
كلها متصادقة فان التحقق ان حصول الاشياء بانفسها في الذهن
لا يشترطها وامثال تلك الصورة تكثر في ذلك ان الصورة
الخارجية لزيد مثلاً مفهوم من المفهومات فانها وان لم تحصل حيث
تكونها خارجة في الذهن ولكن يمكن تصورها بوجه آخر كالصورة
بأوجهها وكونها حاصلة في الذهن مع قطع النظر عن جهة كونها
خارجية وكذا الصورة الحاصلة من تلك الصورة الخارجية لزيد في
اذهان طائفة تصوره وهما مفهومات وهو ظاهر فاذا ثبت كون
تلك الصور مفهومات فلا بد من دخولها تحت الكلية او الجزئية
واندفاع الاول ظاهر من كلامهم لوقوعها موضوعات للفصلية الشخصية
فلا بد ان تكون جزئيات واذا قلنا اعتبر في تعريف الكلي الصدق الجمعي وفي
تعريف الجزئي امتناعه ينتقض تعريفها بما جمعاً ومنعاً لتصادق
تلك الصور فيما بينها بالضرورة فان مناط الصدق في الحمل المتعارف
على الاتحاد كما حقق في موضعه وهو حاصل فيها فان كلها متحدة

قوله ان الاشياء لا تتوحيده
من غير ان يكون لها نفس
الاشياء لا تتوحيده من غير ان
يكون لها نفس

قوله ان الاشياء لا تتوحيده
من غير ان يكون لها نفس
الاشياء لا تتوحيده من غير ان
يكون لها نفس

**في مقام
الكلي والجزئي
من الرازي**

قوله ان الاشياء لا تتوحيده
من غير ان يكون لها نفس
الاشياء لا تتوحيده من غير ان
يكون لها نفس

قوله ان الاشياء لا تتوحيده
من غير ان يكون لها نفس
الاشياء لا تتوحيده من غير ان
يكون لها نفس

[illegible]

مع زيد ومحمد المتحد متصل فاذن كل واحد منهما يكون صادقا على أولاهما
بالمضادة بالحمل المتعارف ضرورة كونها متغايرة من وجه ومتممة
من وجه آخر اقول قول التصديق فياينها من الصور محال فان مناط
الصدق على اتحاد الوجود ووجود كل واحد منها متغاير للأخر ضرورة
تغاير الوجود الخارجي والذهني وكذا تغاير الوجودات في الأذهان مجتمع
تغاير الوجودات كيف يتصور الصدق والمعنى باتحاد تلك الصور مجتمع
زيدانها معقولة منه وليس كل ما يعقل عن الشيء يكون محمولا عليه
بالحمل المتعارف اذ عند تغاير وجوداتها يستحيل الحمل قطعا وغاية
ما في التفصي عن هذا ان يقال ان نفس الصورة الخارجية لزيد جزئي
بلاشبهة وهي كأنها مطلقة بالنظر الى الصور الحاصلة منها في اذهانها
طائفة على تقدير حصول الاشياء بانفسها فان نفس الصورة الخارجية
لزيد هي الحاصلة فيه على ذلك التقدير مع التخصيص بالعوارض و
الطاق محمول على المقيدات وكذا يقال في كل واحد من الصور الذهنية
فان الصورة التي حصلت من زيد في ذهن عمر ومثلا على التقدير المذكور
يكون نفسها عين الصورة الخارجية لزيد فهي صادقة ايضا على الصور
الباقية الحاصلة في اذهان الطائفة وهذا البيان يجرى في كل صورة
فيحصل تقرير الشبهة بلاشبهة ثم اقول لا ورود لهذا الاشكال على هذا
التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الأذهان هو المقبول
عند المحققين وان زعم خلافه بعض الناظرين واذا كان كذلك فيحصل
من زيد عند تصور هويته الخارجية الحقيقية الكلية لزيد مع الشخص
الذهني الخاص الكاشف لتلك الهوية الخارجية وهذا الشخص الحاصل
في الذهن صباين للوجود في الهوية الخارجية كأفضل في كتب بعض المحققين

[illegible][illegible]

فلا يحصل تصادق الصورة الذهنية والخارجية وكذا تصادق الذهنية
في ما بينهما فينبهنا أساس الاشكال المذكور في المتن بالدراس فلا يحتاج
الى الجواب الذي ذكره المصنف الا ان يقال ان سناء هذه الشبهة على
الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعمه البعض ون حصول ما هيتهما الكلية
فقط كما هو مذهب المحققين أو يقال ان مناط الصدق قد يكون لا يتزاع
ايضا ولا شك ان صورة الماشخقة من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد الذي
فيحصل التصادق بين الصورة الذهنية والخارجية في تصور الاشكال
بلا كلفة ومن ههنا يستبين كون الجز في محجولا وهو الحق وذلك لان
الصورة الحاصلة في الازهان والصورة الخارجية كالحق متصادقة
جزئيات لنفس الصورة كما صورنا بالتصويرات المذكورة انفا ولا يجاب بان
المراد صدقها على كثيرين وهو ظلالها ومنزوع عنها والازم ان ههنا لها
ظلال متعددا لا افاضل متعدد والطلب هو الثاني ظاهر هذا الجواب مما
يفضي الى النجوب فان لا يتزاع لا يوجد في كثير من الكليات كالانساق والقر
وغيرها وكذا الظلية ولكن يصلح بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو لاخذ
منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال ولا يحل الانتزاع على ما
هو المتعارف عندهم بما لا يحصل كنهه في الخارج بل في الذهن لاخذ
عن المنشأ الصحيح المعنى لنفس امرية المنتزعة والظلية ايضا قد يراد
به المعنى المرادف للانتزاع بالمعنى الاول ثم يحصل الجواب تصوير
ولا يرد ما ذكره المصنف في دليل رد الجواب بقوله لان التصادق
يصح الانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين فان التصادق
وان وجد من الطرفين ولكن لم يوجد لان نزاع بالمعنى الذي يصح

قولنا حصول تصادق الصورة الذهنية والخارجية وكذا تصادق الذهنية في ما بينهما فينبهنا أساس الاشكال المذكور في المتن بالدراس فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره المصنف الا ان يقال ان سناء هذه الشبهة على الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها مع الشخص الخارجي كما زعمه البعض ون حصول ما هيتهما الكلية فقط كما هو مذهب المحققين أو يقال ان مناط الصدق قد يكون لا يتزاع ايضا ولا شك ان صورة الماشخقة من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد الذي فيحصل التصادق بين الصورة الذهنية والخارجية في تصور الاشكال بلا كلفة ومن ههنا يستبين كون الجز في محجولا وهو الحق وذلك لان الصورة الحاصلة في الازهان والصورة الخارجية كالحق متصادقة جزئيات لنفس الصورة كما صورنا بالتصويرات المذكورة انفا ولا يجاب بان المراد صدقها على كثيرين وهو ظلالها ومنزوع عنها والازم ان ههنا لها ظلال متعددا لا افاضل متعدد والطلب هو الثاني ظاهر هذا الجواب مما يفضي الى النجوب فان لا يتزاع لا يوجد في كثير من الكليات كالانساق والقر وغيرها وكذا الظلية ولكن يصلح بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو لاخذ منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال ولا يحل الانتزاع على ما هو المتعارف عندهم بما لا يحصل كنهه في الخارج بل في الذهن لاخذ عن المنشأ الصحيح المعنى لنفس امرية المنتزعة والظلية ايضا قد يراد به المعنى المرادف للانتزاع بالمعنى الاول ثم يحصل الجواب تصوير ولا يرد ما ذكره المصنف في دليل رد الجواب بقوله لان التصادق يصح الانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين فان التصادق وان وجد من الطرفين ولكن لم يوجد لان نزاع بالمعنى الذي يصح

قال السيد الشافعي في رد المصنف
الشك المذكور
المراد صدقها على كثيرين وهو ظلالها ومنزوع عنها والازم ان ههنا لها ظلال متعددا لا افاضل متعدد والطلب هو الثاني ظاهر هذا الجواب مما يفضي الى النجوب فان لا يتزاع لا يوجد في كثير من الكليات كالانساق والقر وغيرها وكذا الظلية ولكن يصلح بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو لاخذ منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال ولا يحل الانتزاع على ما هو المتعارف عندهم بما لا يحصل كنهه في الخارج بل في الذهن لاخذ عن المنشأ الصحيح المعنى لنفس امرية المنتزعة والظلية ايضا قد يراد به المعنى المرادف للانتزاع بالمعنى الاول ثم يحصل الجواب تصوير ولا يرد ما ذكره المصنف في دليل رد الجواب بقوله لان التصادق يصح الانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين فان التصادق وان وجد من الطرفين ولكن لم يوجد لان نزاع بالمعنى الذي يصح

قال السيد الشافعي في رد المصنف
الشك المذكور
المراد صدقها على كثيرين وهو ظلالها ومنزوع عنها والازم ان ههنا لها ظلال متعددا لا افاضل متعدد والطلب هو الثاني ظاهر هذا الجواب مما يفضي الى النجوب فان لا يتزاع لا يوجد في كثير من الكليات كالانساق والقر وغيرها وكذا الظلية ولكن يصلح بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو لاخذ منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال ولا يحل الانتزاع على ما هو المتعارف عندهم بما لا يحصل كنهه في الخارج بل في الذهن لاخذ عن المنشأ الصحيح المعنى لنفس امرية المنتزعة والظلية ايضا قد يراد به المعنى المرادف للانتزاع بالمعنى الاول ثم يحصل الجواب تصوير ولا يرد ما ذكره المصنف في دليل رد الجواب بقوله لان التصادق يصح الانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين فان التصادق وان وجد من الطرفين ولكن لم يوجد لان نزاع بالمعنى الذي يصح

[illegible]

فانهم وسيأتي ايضاً بعض تفصيله والجزئي لا يكون كاسباً ولا مكتسباً
دليل الاول عموماً في الجزئيات ان الجزئي سواء كان مادياً او مجرداً لا يجهل
على الجزئي الاخر كذلك للتباين وعدم الاتحاد في الوجود فلا يكون
كاسباً له وكذا لا يكون كاسباً للكل فان الاخص لا ينتقل منه الى الاعم
وقيه ما فيه وخصوصاً في الماديات ان الحسن لا يفيد الحسن فلا يفيد
الجزئي المادي وهو الحق وكذا الحسن لا يفيد التعقل فلا يفيد الكل
والجزئي المجرد وقية ايضاً ماساغ المنع ودليل الثاني ان الكل متساوي
النسبة الى الجزئي فلا يكون مرجحاً فلا يكون علة فلا يكون كاسباً والجزئي
مباين للجزئي وفيه ما مر سابقاً ان الكل لا يلزم في كاسب التصور والحق
ان الكسب المعتبر لا يكون الا في الكليات فالنفي راجع الى اعتبار المعتبر
في حقيقة الكلام وقد يقال لكل مندرج تحت كلي اخر يخص لا اضافي
كالاول بالتحقيق عدل عن لفظ الاخص تحت الاعم ليشمل المساوي
فان المراد بالمندرج ما يكون موضوع القضية الكلية المعتبرة عندهم
فلا يتقضى بالاعم فانه لا يكون فرداً معتبراً فان قلت ان التميز اعتبر
فيها الافراد الشخصية والنوعية وهي اخص قلت بعضهم بل اكثرهم
اعتبروا المساوي فاللفظ المذكور في المتن اول شموله هذا لانه ايضا

[illegible][illegible][illegible]

لا يكون التناقض من النسب المتكرر ولا يكون لكل مفهوم تقيض على
مذهب التحقيق وهو ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود الا ان اراد
من الرفع اعم من الرفع الصريح والضمي فالرفع ايضا رفع الرفع ضمنا
وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شيء تقيض
والثاني اعم من الرفع والرفع وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة
وهو ظاهرا فيكون لكل شيء تقيض فان السلب لا بد له من مسلوب
ما وراءه لا بد من سلب بمعنى انه لا بد له من صحة اسناد السلب اليه
وفيه ان السلب المطلق من غير اضافة الى الوجود او امر اخر غير السلب
مسلوب ولا يتعلق به السلب بناء على ان السلب لا يضاف حقيقة الا
الى الوجود وكذا في السلب لما اخذ مع قيد عدم المسلوب والثالث
بمعنى لا يجتمع ولا يرتفع وبهذا المعنى لا بد ان يكون التناقض من النسب
المتكررة ويكون لكل شيء تقيض فان السلب لا يجتمع مع المسلوب
ولا يرتفع معه ولكل شيء سوى السلب البسيط تعلق به ثم التقيض
بالمعنى الاول الصريح لا يتعد فان الرفع لكل شيء واحد وكذا بالمعنى
الثاني بناء على التحقيق بان الرفع لا ينسب الا الى الوجود وبالمعنى
الثالث يتعد فان اللوازم المتساوية للرفع لا تجتمع مع المرفوع و
كذا العكس وبهذا التحقيق اندفعت الشبهة المشهورة بان تقيض
السلب الوجود وسلب السلب فقد تعدد التقيض لشيء واحد
فان الاستحالة في الاول وكذا في الثاني بناء على التحقيق المذكور وهليست
بلازمة واللازم ههنا بالمعنى الثالث وهو غير مستحيل لما مريل سلب
السلب لا يكون تقيضا للسلب بالمعنى الثالث ايضا فانهما يجتمعا عند
عدم الموضوع نعم تشكل باللوازم المتساوية المستلوية فجاب بالتزام التعدد

قوله بان التناقض من النسب المتكرر لا يكون لكل مفهوم تقيض على مذهب التحقيق وهو ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود الا ان اراد من الرفع اعم من الرفع الصريح والضمي فالرفع ايضا رفع الرفع ضمنا وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شيء تقيض والثاني اعم من الرفع والرفع وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة وهو ظاهرا فيكون لكل شيء تقيض فان السلب لا بد له من مسلوب ما وراءه لا بد من سلب بمعنى انه لا بد له من صحة اسناد السلب اليه وفيه ان السلب المطلق من غير اضافة الى الوجود او امر اخر غير السلب مسلوب ولا يتعلق به السلب بناء على ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود وكذا في السلب لما اخذ مع قيد عدم المسلوب والثالث بمعنى لا يجتمع ولا يرتفع وبهذا المعنى لا بد ان يكون التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شيء تقيض فان السلب لا يجتمع مع المسلوب ولا يرتفع معه ولكل شيء سوى السلب البسيط تعلق به ثم التقيض بالمعنى الاول الصريح لا يتعد فان الرفع لكل شيء واحد وكذا بالمعنى الثاني بناء على التحقيق بان الرفع لا ينسب الا الى الوجود وبالمعنى الثالث يتعد فان اللوازم المتساوية للرفع لا تجتمع مع المرفوع وكذا العكس وبهذا التحقيق اندفعت الشبهة المشهورة بان تقيض السلب الوجود وسلب السلب فقد تعدد التقيض لشيء واحد فان الاستحالة في الاول وكذا في الثاني بناء على التحقيق المذكور وهليست بلازمة واللازم ههنا بالمعنى الثالث وهو غير مستحيل لما مريل سلب السلب لا يكون تقيضا للسلب بالمعنى الثالث ايضا فانهما يجتمعا عند عدم الموضوع نعم تشكل باللوازم المتساوية المستلوية فجاب بالتزام التعدد

بيان ان على
اي معنى من التثنية
شيء تقيضا

قوله بان التناقض من النسب المتكرر لا يكون لكل مفهوم تقيض على مذهب التحقيق وهو ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود الا ان اراد من الرفع اعم من الرفع الصريح والضمي فالرفع ايضا رفع الرفع ضمنا وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شيء تقيض والثاني اعم من الرفع والرفع وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة وهو ظاهرا فيكون لكل شيء تقيض فان السلب لا بد له من مسلوب ما وراءه لا بد من سلب بمعنى انه لا بد له من صحة اسناد السلب اليه وفيه ان السلب المطلق من غير اضافة الى الوجود او امر اخر غير السلب مسلوب ولا يتعلق به السلب بناء على ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود وكذا في السلب لما اخذ مع قيد عدم المسلوب والثالث بمعنى لا يجتمع ولا يرتفع وبهذا المعنى لا بد ان يكون التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شيء تقيض فان السلب لا يجتمع مع المسلوب ولا يرتفع معه ولكل شيء سوى السلب البسيط تعلق به ثم التقيض بالمعنى الاول الصريح لا يتعد فان الرفع لكل شيء واحد وكذا بالمعنى الثاني بناء على التحقيق بان الرفع لا ينسب الا الى الوجود وبالمعنى الثالث يتعد فان اللوازم المتساوية للرفع لا تجتمع مع المرفوع وكذا العكس وبهذا التحقيق اندفعت الشبهة المشهورة بان تقيض السلب الوجود وسلب السلب فقد تعدد التقيض لشيء واحد فان الاستحالة في الاول وكذا في الثاني بناء على التحقيق المذكور وهليست بلازمة واللازم ههنا بالمعنى الثالث وهو غير مستحيل لما مريل سلب السلب لا يكون تقيضا للسلب بالمعنى الثالث ايضا فانهما يجتمعا عند عدم الموضوع نعم تشكل باللوازم المتساوية المستلوية فجاب بالتزام التعدد

[illegible]

لا ينعقد بينهما رابط حملي إيجابيّ فانه يستدعي وجود الموضوع إيجاباً
بحسب نفس الأمر وبحسب الفرض وليس للموضوع وجود فرضي ههنا
ولا في نفس الأمر فكذب الإيجاب مطلقاً قلت يمكن الربط الإيجابيّ
بهما معاً بل هو المحبوبة ويكون الموضوع وجود فرضي بالفعل سلب
الوجود الفرضي بحسب الفرض فيكون الحكم الإيجابيّ بينهما بالفعل
وهو للطلب وما أفاده الماتن في رد قولهم ان شريك الباري تعالى
ممتنع قضية حقيقية فسيأتي تحقيقه بوجه ادق بحيث لا يضر
هذا المقام وما قيل ان صدق السلب على شيء لا يقتضي وجوده
فحينئذ رفع التصديق يستلزم التفارق هذا القائل قصد الجواب
عن الشك المذكور بان نقيض المتساويين يكون امراً مضافاً
النقيض عبارة عن الرفع وهو امر عدي فينعقد منهما القضية
الموجبة السالبة المحمول وهي لا تقتضي وجود الموضوع فلهذا في
المعنى مساربة للسالبة فالمفهومات الشاملة بنعقد من نقائصها
الموجبة السالبة المحمول وهي لا تستدعي وجود الموضوع فحينئذ رفع
التصديق يستلزم التفارق فبعد تسليم ما نأتم اذا كانت تلك المفهومات
وجودية كالشيء والممكن واما اذا كانت سلبية كالشريك الباري
ولا اجتماع النقيضين فلا مسأغ لذلك فيه اشارة الى جوابين مبينين
على التحقيق الاول ان الرابط الإيجابيّ يستدعي وجود الموضوع
مطلقاً سواء كان المحمول سلبياً أو إيجابياً وعليه بنى المصنف الجواب
الاول بان قول القائل المذكور ان سالبة المحمول لا تستدعي وجود
الموضوع في حين المنع بل البطلان واشار اليه بقوله فبعد تسليمه
والتحقيق الثاني ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود وعليه

تقل المصنف
الجبَابُ عن البعض
أراد عليه

[illegible][illegible]

[illegible]

وشكك بان الاجتماع التقيضي اعمر من الانسان مع ان بين تقيضيها
 تمايزا اما وجه كون الاجتماع التقيضي اعمر من الانسان فظاهر لصد
 عليه وعلى غيره واما وجه التباين بين تقيضيها فهو ان اجتماع التقيضي
 لا يحتاج لمستحيل صدق شيء عليه وصدقه على شيء فان الصدق يستلزم
 الوجود ويمكن جوابه باخذ القضية حقيقية وقد سنر في اواخر التمهيد
 وجه حسن في دفع كون القضية حقيقية ويقضي تمهيد مقدمته وهي
 ان كل مفهوم في نفس الامر لا يخلو عن التقيضين ولا يلزم ارتفاع
 التقيضين فيها وهو مستحيل بالضرورة فاجتماع التقيضين مفهوم
 من المفهومات فهو في نفس الامر اما انسان وليس بانسان ولا اول
 باطل بالضرورة والثاني اما ان يؤخذ على طريق السلب البسيط او العدم
 والثاني باطل فان ثبوت الصفة شيء في نفس الامر يقتضي وجوده فيها
 ضرورة اقتضاء اتصاف الشيء بالشيء في ظرف وجود الموصوف فيه
 والا اول يفضي الى ان لا يثبت العموم بين تقيضيها فانه عبارة عن
 التصادق ولو جزئيا من احد الطرفين الا ان يقال مرادهم اثبات
 العموم بين تقيضيها اثباته في الجملة ولا شك ان التقيضين يصدق
 بينهما التصادق على طريق الفرض دون نفس الامر وهو حاصل ايضا
 الممكن العام عام من الممكن الخاص لكل لا يمكن عام لا يمكن خاص وكل
 لا يمكن خاص اما واجبا وممتنع وكلاهما ممكن عام فكل لا يمكن عام ممكن عام

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

[illegible]

وقد قيل في الجواب بمنع بطلان النتيجة بناء على تجويز صدق احد
النقيضين على الآخر كالامفهوم والمفهوم فان الثاني محمول على الاول
ولتناقض فان هذا الحمل حمل عرضي وحمل اللامفهوم على نفسه حمل
اولي ويشترط في التناقض اتحاد نحو الحمل كما سيأتي في المتن اقول
يلزم الضرب المستحيل وهو صدق النقيضين على شيء واحد من جهة
واحدة بحمل واحد فان صدق الوصف العنوي على افرادة ضروري
ومن افراد اللاممكن العام ما يصدق عليه مفهومه بالحمل العرضي فكيف
يحمل عليه تقيضه اعني الممكن بهذا الحمل ولم يفرق القائل بين المفهوم
والافراد فان مفهوم اللامفهوم يصدق عليه المفهوم بالضرورة ونفس
الامر واما افرادة فلا يصدق عليه المفهوم في نفس الامر كذلك مفهوم
اللاممكن يصدق عليه الممكن في نفس الامر بالضرورة ولا يصدق على
الفرضية مفهوم الممكن العام في نفس الامر ثم اقول ان الافراد الفرضية
للاممكن العام مستحيل الوجود في نفس الامر فبعد فرض وقوعه يجوز ان
يستلزم صدق النقيضين في نفس الامر بناء على استلزام المحال للمحال
فيصير النتيجة على طريق الحقيقة فان قلت لانسلم استلزام كل محال
محالا كما قال بعض المحققين ان هذا ليس عامابلا اذا كان بينهما علاقة
قلت ان العلاقة مسلمة فهنا وهي علاقة الزوم فانا نعلم بالضرورة ان
كل ما فرض خروجه من عالم العدم الى عالم الوجود فهو ممكن عام بان
لا يكون احد طرفيه ضروريا بعد فرضه في نفس الامر كما يستلزم ارتفاع
النقيضين بعد فرضه في الواقع لاجتماع النقيضين فيه فكما يصدق القضية
حقيقية في نفس الامر بان ارتفاع النقيضين بعد فرض وقوعه مستلزم
اجتماعهما اذن ذلك كل لاممكن عام بعد فرض وقوعه في عالم نفس الامر يكون

[illegible]

القاعدة ودر من الشارح
مجاوب القايض

[illegible]

فَعَلَّكَ مَا نَالُوا بِأَعْيُنِنَا
وَقَدْ جَاءَ أَهْلَكُنَّ بِالْمَنَافِعِ
وَالْبَرَكَاتِ كَقَطْرِ السَّمَاءِ
مُتَنَزِّلِينَ

فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...
فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...

والله اعلم بالصواب...
فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...

والا انسان ايضا عموم وخصوص من وجه...
الحيوان فيها تباين كلي بين نقيضيهما...
من وجه في هذه المواد الاربع...
نقيضيهما المفهوم ضمنا وههنا سوال وجواب...
المفهومات الشاملة بينهما تباين كلي لعدم وجودها...
التي هي نقائص نقائصها يتحقق النساي كالاشقي والاعمى...
بين نقيضي التباينين عموم مطلقا كاجتماع النقيضين...
كلي بين نقيضيهما اعني الاجتماع النقيضين والانسان عموم مطلق...
الكلي اما عين حقيقة الافراد المراد بالافراد الاشخاص...
عند هذا اعني ما يكون التقييد والتقييد كالاها داخلين فيه...
لا يكون تمام حقيقة بل جزء منها...
الاشخاص في عبارة عن عدم على التحقيق...
والعارض وتقييد لا يكونان خارجين صراحة وانما الاعتبار...
الملاحظ فالماهية الكلية حين حقيقة الاشخاص وانما التعاير بينهما...
فقط من وان يدخل صريحا في احدهما دون الاخر وهذا القسم...
ان لفصل الجنس اشكر الله ما بقوله اداخل فيها تمام المشترك...
اولا فالاول الجنس الثاني الفصل ويقال لها ذاتيات نسبة الى الذات...
بين للنسوب والنسوب اليه فالاول بحسب الملاحظ والاعتبار فقط وفي الاخير...

فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...
فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...

فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...
فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...

اشارة الى
النوع والجنس والفصل
بقوله ذاتيات

فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...
فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...

فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...
فقد انشأنا في هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب...

[illegible]

بالتحرية المذكورة في نفس الجوهري المتصل ينقلب الاتحاد الى التغير ثم
 اذا لاحظ برهاننا قويا على اثبات الجسم التعليمي يرجع الى الاتحاد و
 هذا غاية المقال والمجال من التصحيح كما ذكرنا ذلك القائل واما الثاني اعني
 بيان فساد فكلما اقول ان المذكور كله متوهم محض فان تغير المعاني
 للمعنى الثلاثة المذكورة ضروري ثم مفهوم المشتق انتزاعي محض سواء
 قلنا ببساطته او بتركبه كما يشهد به الذهن الثاقب والباقيان فقد
 يوجدان في الخارج فكيف يتخذ ذاته ومفهوما مع ذاتهما ومفهوما بل
 يكون مغاير لهما ثم قد يكون المبدأ انتزاعيا محضا والحل موجودا خارجيا
 فكيف الاتحاد بينهما ثم ان العرض العرضي قد لا يكون من الحقائق المتأصلة
 والحل منها فكيف الاتحاد بينهما ثم العرض قد يكون من مقولات العرض
 والحل من مقولة الجوهري فكيف الاتحاد الذات بينهما فضلا من اتحاد
 المفهوم بينهما وما ذكر ان محل السواد هو السواد المتجسم بنفسه
 فهو فاسد فان ذلك لا يتصور ظاهرا في الكتابة والضحك فان جعلها
 ليست الكتابة المتجسدة كالجسد زيد مثلا والضحك المتجسد بجسده
 كما لا يخفى لمن له ادنى تأمل واما ما استشهد بالخط والاتصال والوجود
 فتغير المفهومات في تلك المقامات ايضا ضروري نعم يتجدد مصداق
 العرض والعرضي هناك وذلك لا ينافي مقصودنا واطلاق الحل هناك
 على سبيل المجاز والتوسع وما قال بعض الافاضل في وجه التأييد من
 ان الحرارة اذا كانت قائمة بنفسها كانت حرارة وحارة والضوء اذا
 كان قائما بنفسه كان ضوء ومضيقا ففيه ان ذلك لا يدل على
 اتحاد المفهوم وهو المقصود لهما كما قال بعض المدققين اقول
 بل لا اتحاد في المصداق ايضا فان الحرارة حارة بمعنى محرقة والاحراق غير

بيان الفساد
القول باتحاد العرض
بإحدى العرضي والحل

على شيخ التبيين الميرزا محمد باقر
الهرزي في عارضية
الذين في الى الية
قوله ما قال بعض
الحار الفهم ايضا
والبداء واحد لان يكون
فايصق عليه الشفق
فلا يصح

[illegible]

لا تميز كتمايز المواد والصور لانواع الاجسام بحيث يبقى احدها وبتبقى
الاخرى ويكون احدها عاملة للوجود واخرى للتميز الاخرى بل هي مقومة
لنفس ان النوع ومحمدة معه في الوجود وهذا القسم عندهم داخل تحت
النوع المتاصل بالمقولة فله مادة وصورة ذهنيتان في بعض الملاحظات
وجنس فصل في ملاحظة اخرى ويقال لهذا القسم بسائط خارجية وليس له
اجزاء كاجزاء الاول وليس له على الرابع بالحقيقة مثاله الاعراض
الخارجية كالسواد والبياض مثلا والاعراض الذهنية فقط كالابوة
والبنوة مثلا فان لها اجناسا وفصولا عندهم حقيقة ومادة وصورة ذهنية
لذلك ولكن لا كاجزاء الخارجية للجسم ثم للمادة والصور الذهنيتان يقال
لها ايضا اجزاء خارجية فان الاصطلاح وقع بقول الاجزاء الخارجية
على الاجزاء الغير المحولة ولا شك ان الاجزاء على اي نحو اخذت لا تكون
محمولة في مرتبة بشرط لا شيء ثم هذه الاجزاء ليست كاجزاء التحليلية
بالمعنى الثاني فانها ليست لاجزاء بل عوارض شبيهة لها وهذه اجزاء داخلية
في قوام الحقيقة في بعض المراتب هذا غاية تحقيق كلامهم ومقصودهم
ولسحق بعد تحت حجة الاستدلال مستور فيقول ان الحق هو الذي عليه المحققون
باطلا اعني التركيب الانضمامي وبنيانه على وجه التحقيق ان الجنس الفصل
اما ان يكونا داخلين في حقيقة النوع وما هيته او الثاني باطل بالضرورة
فانهما جزآن والجزء حقيقة ما يكون داخل في قوام الكل وعلى الاول
فاما ان يكون حقيقة النوع موجودة في الخارج مع الاجزاء او لا
الثاني باطل فانه من البطلان وجود الكل بدون الجزء على الاول
فاما ان يكون تلك الاجزاء في الخارج محمودة بالذات او لا الاول باطل
فانه من الافاضل ان يصور ذاك واحدة ذاتا اخرى فانها اما ان تكون

[illegible]

تمت المطبعت
الثالث في الفرق بين المادة
والجنس

فياض هو مفرق السيلون
قولك اى خندقك لم تترك الماء في
و مع سوال تقر بان الماء في
المنبتين مع نماذيتنا فقال
لما لا يزال الماء فيهما فيختل
اي كما يقال الماء في اجوارنا
المنبتين في اجوارنا
قولك على ما كوافدت اى اجوارنا
فيها اجوارنا في قوله
اي اجوارنا في اجوارنا
ان في الاكروني سابق في قوله
اي اجوارنا في اجوارنا

[illegible]

سواء كان جنساً من جنس أو لا
سواء كان جنساً من جنس أو لا
سواء كان جنساً من جنس أو لا

١٣٤

الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
والجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
والجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث

ان الجزء العقلي بخصوصه مفيد بمعنى انه يشترك للمفيد للجنس باعتبار بعض
الملاحظات اعني في مرتبة بشر لشيء وانه مفصل نوعية فقط في مرتبة لا بشر
شيء ومن ههنا تسمعه يقولون ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ
من الصورة وذلك لاختلافه برفع قيد التجرد واعتبار الطبيعة من حيث هي
والرابع قال ان الكلي جنس للخاصة انما ورد بلفظ قالوا فان الجنسية
في الحقائق المتصلة لم يتعين بعد في الحقائق الاصطلاحية اثباته

عبد جلال نعم بناء القول ههنا على قوله فقط فهو اعم واخص من الجنس
اما الاول فلان جنس الشيء اعم منه بالضرورة واما الثاني فلان فرد الشيء
يكون اخص منه البتة فحينئذ يلزم اجتماع للتنافيين وحله ان كلية
الجنس باعتبار الذات من جهة ان الكلي جنس للجنس فاثباته بالنظر
الى الذات وجنسية الكلي باعتبار العرض فان مفهوم الجنس ليس
عنده ولا جزأ منه ولا لازم صدق الجنس على الخاصة والنوع وغيرها
فان الجنس محمول على الكلي بالضرورة على ما هو المقرب فلا يرد ان الجزئية
لا تستلزم المحل فان الجزء قد يكون خارجاً غير محمول واعتبار الذات
غير اعتبار العرض ويتفاوت الاعتبارات بتفاوت الاحكام

الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث

الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث

الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث

المبحث الرابع الاعتراض على تعريف الجنس وجوابه من المص

الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث
الجنس هو الذي يميز بين المذكر والمؤنث

[illegible]

مع انها عين لها من هذه الجهة وغير مسلوبة عما افتوه من المناقضة
فاجاب عنه باعتبار الحشيتين ومن ههنا قيل ان في مرتبة مطلق الشيء لها
اجتماع التقيضين لكن لما كان باعتبار جهتين فلا غبار فيه فافهم ومن ثم
قيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة فان بناء اكثر مسائلها عليها كما يظهر
تتبعها الخامس الحلي ان كان موجودا فهو شخص فان الوجود الخاص لا ينفك عن
الشخص بالضرورة العقلية ولذا قيل انها مختصان بالذات ومساقاة الكلا
ههنا في الوجود الخاص فان الوجود المطلق لا ينفك عن الخاص في الواقع ضرورة
امتناع الماهية المحرقة فيه فكيف عقولته على كثيرين فان الشخص اعني
والا فكيف يكون مقوما للجزئيات الموجودة فان المعدوم لا يقوم الموجد
ضرورة ان عدم المحر يستلزم عدم الكل وليس المراد بالانقويم ههنا الا
الحجزية وهذا الامر صري غاية السخافة بحسب الحلي من النظر كما يشهد به
الحل المذكور في المتن لكنه قوي عندي بحسب دقيق النظر كما ذكر انفا
وحله ان كل موجود معرض للشخص سلم الكلية في جبر الخفاء فان الواجب
تعالى ليس كذلك فان تشخصه عينه تعالى لعل المراد ان كل كلي معرض
للتشخص بقرينة المقام وذلك دليل النقسام والاشتراك فان المعرضية تقتضي
خروج العارض عنه فالمعرض بحسب مرتبة ذاته منقسم ومشارك بالضرورة
ودخول التشخص في كل موجود ممنوع فان الطبائع الكلية تميزان تكون معرضة
للوجود في الخارج والذهن ليس التشخص جزءا منها والا لكانت كلية وبالجملة
ان المقوم وان كان كلياً يتصور وجوده في الخارج والذهن بان يكون الوجود
عارضاً له والتشخص ايضا كذلك لكن بالنظر الى نفس حقيقته كلي فالكلية
لاتنا في الشخصية فان اعتبار الكلية في مرتبة والشخصية في مرتبة اخرى
فلاتنا في بينهما واما النظر الدقيق فانه يحكم بانه لا يندفع به اصل الاشكال

[illegible]

المجلس الخامس
الاعتراض على كون البكي
جنساً للجنس

المدكور ههنا هو ان الشخص الخاص اذا نسبته الى الجنس والنوع وسائر
الكليات ما ان يكون عينه فهو باطل بالضرورة لا لاشتراك الجنس
سائر الكليات بين الافراد وعدم اشتراك الشخص بينهما او يكون جزاءها
فهو ايضا باطل بالدليل المذكور مع بطلانه بدلائل اخرى لا يتجمل ذكرها
المقام او يكون خارجا فهو ما ان يكون منزها فهو ايضا باطل فان انضمام
الشخص اليها فرغ تشخصها وذلك امر بدعي يعرفه الجمهور وحينئذ يلزم التسلسل
المستحيل والرد كما لا يخفى على المتأمل فامل وان لا يكون منفصلا فان
التشخص محمول بالضرورة على الشخص والمنفصل لا يكون محمولا وبطلا
على وجه التحقيق بيان عريض اخر لا ذكره خوفا لالطباب فلا بد حينئذ
ان يكون منزها ولا يكون منشأ الانتزاع امر خارجا من الماهية فالمنشأ
حينئذ هو الشخص حقيقة وقد بطلنا طريق خروجه بالانفصال والانضمام
والانتزاع يستلزم التسلسل المستحيل في المستزعات الواقعية بالفعل
ضرورة وجود المنشأ عند وجود الانتزاع بل يكون منشأ انتزاعه هو نفس
حقيقة ذلك الجنس وسائر الكليات واذا كان منشأ انتزاع الشخص نفس
ذات الشيء من حيث هي مع قطع النظر عن امر اخر يكون تلك الذات
غير متكررة في الواقع في جميع المراتب فان مرتبة ذات الشيء لا تتفكك
عن جميع مراتبها النفس الامرية وحينئذ لا يكون الموجود في الخارج متكررا
بالنظر الى الذات فلا يكون كليا بل جزئيا حقيقيا بالنظر الى ذاته وحينئذ
يتم الالتزام بما ذكره المصنف بالوجه الخامس المذكور في الاشكال فان قلت
يجوز ان يكون الشخص انتزاعيا من نفس الذات لكن لا من حيث هي هي
بل من حيث انها مستفادة من الجاعل والتكرر لما انتزع من نفس ذاته
من حيث هي هي مع قطع النظر عن افادة الجاعل فالحديثان لا يجتمعان

[illegible]

حل المبحث
الخامس باختیار الشق
الأول

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

الى الذات لكن بينهما تفاوتاً باختلافها في الحكم قلت هذا
عود الشك ابطالناه وهو شق الانفصال فان ابحاثنا على منفصل عن
المجموع بالضرورة وان قلت ان مناط التمييز هو النسبة الجاهلية بين
ذات الكل وجاهلها قلت هذا ايضا باطل لما ذكرنا في السابق كما لا يخفى
على السبب مع ان النسبة لا يتصور تعددها الابتعاد المنتسبين في كل واحد
منهما لا يتعد في صورة جمولية الماهية من جاهلها مع ان الضرورة شاهد
بتعدد الشخص في الماهية الكلية بالنظر النفس الذات وبالنظر في الواقع ايضا
في بعض الماهيات فان قلت يجوز ان يكون التعدد في صفات الجاهل والمجموع
قلت جاهلية الجاهل هذا الحيوان وذلك وهذا الانسان دون ذلك
يستلزم التخصيص في جانب المجموع اليه ولا يلزم الترجيح بل ارجح كما لا يخفى على
من له نظر سليم وهو مستقيم واعتبار التخصيص في جانب المجموع اليه هو الشخص
فان كل انسانا الشخص الذي يمنع الكثرة في الجزئية لا يتحقق به اليبس الايق
يبطل احتمال انفصال الشخص بنظر ادق قصرنا الكلام عن ذكره احالة الى ذهن
الليبي مخافة للتطويل والخاص عن هذا الاشكال انما يتيسر بانكار وجود
الكل الطبيعي في الخارج وسنعود الى تفصيل هذا المقام في بيان وجود الكل
الطبيعي في الخارج وعدمه مع زيادة اخرى فانظر مفتشاً ثم قد يخفى على
بعض الاوهام ان معروض الكلية ما ذا اما الماهية من حيث هي هي او من
الوجود الذهني الى كل واحد منهما مال فرقة والسؤال الكلية ان فسرت بعدم
الهذبة كما حققنا وبصحة التكثر فالمعروض بها هي الطبيعة من حيث هي
من دون اعتبار الوجود الخارجي الذهني واللاحظ الى اعتبارها من حيث
هي هي اعني موضوع القضية الممثلة وان فسرت باعتبار وقوع الشرارة
فمعروضها الطبيعة من حيث انها في اللاحظ فان ذلك الاعتبار انما يتصور فيه

[illegible]

اعتراض
من الشارح على الحل
المذكور

[illegible][illegible]

[illegible]

متعاقبة لا بد من دخول الواجب في سلسلة طلها والا لم يوجد تلك الحوادث
فانها ما لم يجب وجودها بعللة لم توجد اذ في صورها استواء نسبة في الوجود
والعدم اليها يلزم الترجيح بلا مرجح في كليهما وهو باطل وفي صورة ترجيح
الوجود مثلا وان كان من دون البلوغ الى الحد الوجوب كما ذكره المتكلمون
يكون حصول العدم محالاً اذ فيه يلزم الترجيح المرجوح فيلزم وجود الوجود
ضد من قال امتناع احد النقيضين يستلزم وجوب النقيض الاخر فادوات
وجود تلك الحوادث فلا بد من جوبه والوجوب بالغير لا ينسب الا بدخول
الواجب تعالى في سلسلة العلل اذ الوجوب للوجود لا يحصل ما لم يحصل
امتناع جميع انحاء العدم وبدون دخول الواجب تعالى في تلك السلسلة
يجوز ضمن العدم وهو ان يعدم الحوادث بانعدام جميع عللها فانها ممكنة
لاستحالة العدم عليها لا بالنظر الى الذات فانها ممكنة ولا بالنظر الى العلة
فانها فرضت معدومة ولودخل الواجب في تلك السلسلة يستحيل انعدامها
بلزوم استحالة انعدام الواجب تعالى فاذا وجد الواجب تعالى في سلسلة
حلل الحوادث الزمانية فلا بد لربطها به تعالى من صفات متجددة مترتبة
فان القدماء سواسية في عدم ارتباط الحوادث بها الواجب ذلك لان
القديم اذا كان علة تامة للحدث بدون ربطا متجددة يلزم الترجيح بلا
مرجح فان وجود الحادث في زمان حادثه دون الازل لا مرجح له فالمرجح
اما ذات الممكن فهو يتا في معنى الامكان او العلة في كاهي موجودة في زمان
حادثه لئلا يكون موجود في الازل فتريجه لهذا الزمان دون الازل ترجيح بلا
مرجح واذا لم يربط الحادث بالواجب تعالى من حالات متجددة فذلك الحوادث
للتجدد اما في الواجب تعالى وهو باطل فانه تعالى بري عن التجدد والا لزم للمادة
والترتيب وفي ان الحوادث وحالة او محله لا سبيل الى الاولين لانعدام الحوادث

[illegible][illegible]

[illegible]

يلزم الخلف لهذا كور على الباقيين يلزم عدم تقدم الجزء على الكل والتقدم
ضروري ضرورة احتياج الكل الى الاجزاء ولا يجاب بان تقدم الاجزاء
الخارجية الحقيقية ضروري ويجوز ان يكون تلك الاجزاء اجزاء ذهنية
تحليلية فقط ولا يجوز تقدمها على الكل لان كلام المستدل مبني على التحقيق في
الاجزاء الذهنية المستزمنة للاجزاء الخارجية كما سيأتي ذكره والاجزاء
المذكورة في الجواب اجزاء على سبيل المسامحة وليس الكلام فيها بل الحق في
الجواب على ما اقول ان الواجب تقدم وجود الجزء على وجود الكل ونفس
الجزء على نفس الكل ولا يجابان بتقديم وجود الجزء على نفس الكل وذلك لان
هذا التقدم انما يلزم بسبب احتياج الكل الى الجزء وانما يحتاج نفس الكل الى نفس
الاجزاء دون وجودها ووجود الكل يحتاج الى وجود الاجزاء ويحتاج النفس
الاجزاء ايضا ضرورة احتياج وجود الاجزاء الى نفسها فان العارض يحتاج الى
ذات المعروض مطلقا ولا يحتاج نفس الكل الى وجود الاجزاء فان تقوم لنفس
الكل بالاجزاء انما يكون بالنظر الى ذاتها ويقطع النظر فيه عن وجود الاجزاء
وجود الكل اذا تم هذا اقول في الجواب ان المستدل ما ذاراد بقوله ان
اجزاء الوجود الكل اما ان تتصف بالوجود قبله او بعده او معه اما ان يريده
قبل نفس الكل او بعده او معه فنخار الشق الثاني والثالث ولا يلزم تقدم
وجود الجزء على نفس الكل لكل الجواب بالحقيقة بتعين الشق الثاني فان
مرتبة اتصاف الاجزاء بالوجود بعد مرتبة ذات الوجود الا ترى ان النسبة
التي من جملة اتصاف فرع ذات المنتسبين واما ان يريد قبل وجود
الكل او بعده او معه فنخار انه متصف قبل وجود الكل ولا در فان اللازم
حينئذ تقدم حصة وجود الجزء على حصة وجود الكل ولا مضائق في تقدم
احد الحصتين على الاخرى الا ترى انه يصح تقدم وجود الاب على وجود الابن

جواب من
الشراح للدليل على
بساطة الوجود

[illegible]

[illegible]

ولا دور فيه كذا فهمنا ومنها ما أورده القوم وذكره للصنف في الحاشية من
ان الوجود لا جنس له ولا فاما ان يتصف بالوجود فيكون الكل صفة للجزء
لكن في ذلك الجزء لا يكون صفة لنفسه بل يكون صفة لسائر الاجزاء فلا يكون
العارض مقامه عارضا او بالعدم فيلزم اجتماع التقيضين **اقول** بيان بطلان
الشيء الثاني مر ذكره انفا فلا نعيدة واما بطلان الشق الاول فغريظا ههنا فان قد
بالنظر الى الكل فيقال ان جزء الوجود اما ان يتصف بالوجود بان يحل عليه
الوجود فلا شك انه حمل عرضي فلا بد ان يكون جزءه ايضا محمولا بالكل العرضي
وهو ظاهر البطلان فانه يستلزم حمل الشيء على نفسه من حيث هي بالعرض
او يقال ان الجزء حينئذ يكون موجودا كسائر الموجودات فيكون فردا منه
وقد تقر في موضعه ان الوجود ذاتي لا فراده فان فراده انما تكون حصصا
والكلي ذاتي لخصصه واذا صار الوجود ذاتيا لجزئه فيكون جزء النفسه
فيلزم المحذور **اقول** لا يخفى على المتفطن فساد التقرير الاول فانه ينتقض
بساير الاجزاء الذهنية والكل والكل انه لا يستلزم حمل الكل على شيء محمل
خاص حمل الجزء بذلك الحمل نعم مطلق الحمل ضروري في الاجزاء الذهنية
والتقرير الثاني مال اليه بعض المحققين متبعة بعض السارحين تقليدا لـ
فاسد فان الثابت بالدليل والضرورة ذاتية الوجود المصدري لخصصه لا
ذاتية لافراذه المعرضة له وجزء الوجود حل عليه الوجود المصدري
لكان معرضا ولم يثبت ذاتية للمعرضات فان قلت كلامنا في الوجود
المصدري فلو كان له جزء ذهني فيكون محمولا عليه بالمواطاة فان الكل
يجب حمله على الجزء الذهني بالمواطاة وقد تقر بان حمل المعنى المصدري
مواطاة انما يصح على ما كان ذاتيا له قلت لا نسلم لزوم حمل الكل على الجزء
الذهني بالمواطاة بل يجوز ان يكون خصوصية المعنى المصدري ابيئة عنه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

كما حققه بعض المحققين ولا شك انه تعالى بسيط ذهننا وخارجا كما امرنا
 بتحقيقه في خطبة المتن بدلائل اخرى فقد ذكره وانا قد زيفنا قول ذلك
 المحقق في مقامه بتزييفات قوية يرتاح بها اللبيب حققنا ان الوجود
 الحقيقي هو الماهية فعل تحقيقنا يكون الوجود مركبا وبسيطا كما لماهية
 فانهم والتحقيق بهذا اللفظ النفيس من الخصائص المختصة بهذا الكتاب
 لا تجد من غيرنا فان ميز عن مشاركا تأجلس القريب وان ميز عن
 مشاركا تأجلس البعيد ايضا اقرب والافبعد ووجه تسميتهما بالاقرب
 البعيد يظهر من تعريفهما وله نسبة الى النوع بالتقوية اي بالجرئية ويسمى
 مقوما وكل مقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس فان جزء الجزء وجزء
 الكل لا يلزم ان يكون جزءا للجزء والى الجنس بالتقسيم فانه خاصته مختصة له
 فيسمى مقسما وكل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس وهو ظاهر لا حاجة
 الى بيانه وقال الحكماء الجنس امر بهم ولا يتحصل الا بالفصل فهو علتهم
 اقول علة الفصل للجنس باعتبارين الاول بمعنى انه يرفعها ماسة و
 يحصله نوعا معين او لا يكون الغرض متعلقا به في هذا المقام فانه لا يتفرع
 عليه الفروع الالمانية كما لا يخفى على المتفطن الماهر سيما في بعض مآينه
 والثاني عليه للجنس بحسب الوجود في الخارج باعتبار بعض الملاحظات
 التفصيلية للعقل اعني في مرتبة كونهما بشرط لا شيء كما بينه بعض
 الاجلة من المتأخرين وهو الحق عندي وعند جميع المحققين من الحكماء

[illegible][illegible]

فصل في تعريف الجنس والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف النوع والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الفرد والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الصفات والاعراض
فصل في تعريف الاعراض

المحل الذي هو هنا هو الجنس باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية للعقل غنيا عن وجود ذلك الفصل بحسب تلك الملاحظة فثبت كونه جوهرًا وهو المطلوب حينئذ لا يرد النقض بفصول الاعراض بحسب الدليل فيها فان الضابطة المذكورة انما هي في فصول الجواهر قد برهن عليها في صحتها الهيولى والصورة وكيفية تلاكهما واما فصول الاعراض فلم يبرهن عليها بعد وكذا لا يرد النقض بان فصول الجواهر يجوز ان تكون علة لوجود الشخصي للجنس لوجود طبيعته فلا يكون جوهرًا فان الاعراض تكون مشخصة لما لها قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان الاشكال والالوان والاوضاع فواعل لوجود الجسم اي تخصه مع انها اعراض له وقال بعض المحققين ان الزمان مشخص لوجود الكمية مع قيامها بها وعرضية لها اما وجهه عند الورود فهو انه خلاف الضابطة المذكورة المبرهنة عندهم والحق عندنا الضابطة المذكورة لم تتم في فصول الاجسام الطبيعية المركبة كالانسان الفرس الذهب والاشجار والنباتات فان صوفا التي هي في بعض المراتب فصول لا تحصل لوجودها على انها التي هي اجناس فان محلها هي المركبة المتميزة من العناصر وهي متحصلة قبل فيضان الصورة عليها وقد بيناه مفصلا في بعض الحواشي ان شئت فارجع اليه وهذا الذي كنا من التفرعات فانما هو على المعنى الثاني من المتفرع عليه اما على الاول منه وهو الفصل برفع اهام الجنس ويحصله نوعا معينا فلا يتفرع على الفرع الاول لجواز التركيب من امرين كل منهما عام وخاص من جهة لا يلزم الدور حينئذ لتعاقب الجسمين وقد اورد بعض المحققين على ابطال هذا التركيب ليلا وهو اوهن من بيت

المحل الذي هو هنا هو الجنس باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية للعقل غنيا عن وجود ذلك الفصل بحسب تلك الملاحظة فثبت كونه جوهرًا وهو المطلوب حينئذ لا يرد النقض بفصول الاعراض بحسب الدليل فيها فان الضابطة المذكورة انما هي في فصول الجواهر قد برهن عليها في صحتها الهيولى والصورة وكيفية تلاكهما واما فصول الاعراض فلم يبرهن عليها بعد وكذا لا يرد النقض بان فصول الجواهر يجوز ان تكون علة لوجود الشخصي للجنس لوجود طبيعته فلا يكون جوهرًا فان الاعراض تكون مشخصة لما لها قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان الاشكال والالوان والاوضاع فواعل لوجود الجسم اي تخصه مع انها اعراض له وقال بعض المحققين ان الزمان مشخص لوجود الكمية مع قيامها بها وعرضية لها اما وجهه عند الورود فهو انه خلاف الضابطة المذكورة المبرهنة عندهم والحق عندنا الضابطة المذكورة لم تتم في فصول الاجسام الطبيعية المركبة كالانسان الفرس الذهب والاشجار والنباتات فان صوفا التي هي في بعض المراتب فصول لا تحصل لوجودها على انها التي هي اجناس فان محلها هي المركبة المتميزة من العناصر وهي متحصلة قبل فيضان الصورة عليها وقد بيناه مفصلا في بعض الحواشي ان شئت فارجع اليه وهذا الذي كنا من التفرعات فانما هو على المعنى الثاني من المتفرع عليه اما على الاول منه وهو الفصل برفع اهام الجنس ويحصله نوعا معينا فلا يتفرع على الفرع الاول لجواز التركيب من امرين كل منهما عام وخاص من جهة لا يلزم الدور حينئذ لتعاقب الجسمين وقد اورد بعض المحققين على ابطال هذا التركيب ليلا وهو اوهن من بيت

فصل في تعريف الجنس والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف النوع والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الفرد والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الصفات والاعراض
فصل في تعريف الاعراض

فصل في تعريف الجنس والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف النوع والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الفرد والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الصفات والاعراض
فصل في تعريف الاعراض

فصل في تعريف الجنس والماهية والصفات والاعراض

فصل في تعريف الجنس والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف النوع والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الفرد والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الصفات والاعراض
فصل في تعريف الاعراض

فصل في تعريف الجنس والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف النوع والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الفرد والماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الماهية والصفات والاعراض
فصل في تعريف الصفات والاعراض
فصل في تعريف الاعراض

kon

[illegible]

وَأَيُّهَا فَانْصَبْهُمُ مِنَ الشَّامِكَا تَبَسُّمًا فَلَا يَرَى كَلِمًا فَضَّلَ نَعْلًا سُلَّسُلًا
وَالْوَجْهَ لَوْلَا

[illegible]

۱- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۲- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۳- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۴- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۵- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۶- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۷- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۸- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۹- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح
 ۱۰- لا یجوز ان یتکلم فی الجریح

قال ان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية

الكبرى لان مكان كل مركب ممنوع فان المركبات المفردة كالجميع المركب
من المنقيضين ليس ممكن بل المراد بها المجموعات الواقعية وحيث لا يتكرر
الاوسط فاشارة اليه بقوله فان افتقار الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي
لايضل المتنازع في نفس الامر اذ لا منافاة بينهما فان الاحكام الفرضية ظلت ناقضة
لاحكام النفس الامرية بحسب الظاهر قد توجد في موضوع واحد كما هو مثلكم
سابقا من ان الشيء اذا فرض وجوده مع عدمه فاذ كان موجودا في نفس الامر
يكون معد وما بحسب الفرض اذ كان معدا فها يكون موجودا بحسب الفرض
ولا تناقض ولا استحالة فيه فان التناقض المستحيل يعتبر فيه اتحاد الجهتين والاتحاد
ههنا الاثرى انه يستلزم للحال بالذات فلا يكون ممكنا فتدبر اي ممكن بالذات
في الواقع فان الممكن بالذات لا يستلزم للحال كذلك وان كان قد يجمع مع
الاستحالة بالغير كما يقال في عدم العقل الاول فانه ممكن بالنظر الى ذاته و
ان امتنع بالنظر الى غيره وهو الواجب تعالى فان قلت وقوع الاستحالة بالغير
مستحيل بالذات مع انه يجوز له الممكن بالذات فان لعقل الاول بالنظر الى ذاته
يجوز ان يكون معدا فاذ عدم بالنظر الى ذاته امتنع الاقتصاء التام له من
الواجب تعالى قلنا ولا انا لانسلم ان وقوع الاستحالة بالغير مستحيل بالذات
بل مستحيل بالغير وكذلك الاستحالة وقوع وقوعه وهكذا الى ما لا يتناهي وتانيا
ان وقوع عدم العقل الاول بالنظر الى ذاته لا يتنافى وقوع الوجود وضروريته
بالنظر الى الواجب تعالى في تغاير الجهتين يرفع التناقض كمنهناك وانما يلحق
عندي ان بعض المستحيلات بالذات قد يجوز به بعض الممكنات بمعنى انه لا يحل
الاثرى ان كون الانسان حمارا انما يحمله ذات الانسان والحمار دون ذات
الشجار والحيوانات ولذا قالوا ان انقلاب المستحيل الذاتي لكون الجحر
عرضا انما يستحيل بالنظر الى ذات المنقلين ولا يقتضي استحالة ذات الواجب

الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية

جواب اليراد

المتعلق بجواب الاعتراض

المذكور

الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية

الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية
فان كان متعلقا بالذات
الذاتية لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في نفس الذات
التي هي له ذاتية

اولم تكن محصلة لوجود معروضها بل يحتاج وجوها الى وجوده كالكتابة
 بالفعل بالنسبة الى الانسان اولا هذا ولاذالك لتشخص الانسان الرومي
 ووجوده بالنسبة الى طبيعة الانسان فان كل واحد منهما خارج عن حقيقة
 الانسان مختصة به غير شامل لافراده ولا يكون هذا التشخص انحصاراً
 من طبيعة الانسان والا يلزم الدور والتسلسل فان الافادة فرع وجوه المفيد
 فان كان وجود المفيد عين الوجود للمفاد فيلزم الدور او غيرة فيلزم التسلسل
 وفيه ما فيه والخامس العرض العام وهو الخاج المقول على حقائق مختلفة
 سواء كان متقوماً بوجوه بحسب النوع اي محتاجاً في التحصيل النوعي الى ما
 هو عرض عام له كالجنس بالنسبة الى الفصل المقسم او متقوماً بلون التحصيل
 النوعي كما شئ بالنسبة الى الحيوان اولا هذا ولاذالك لتمييز والتعريف بالنسبة
 الى الانواع المحصلة وظهرنا احتمال البع وهو ان يكون مقوماً وعلت لوجوه معروضه
 كالامكان بالنسبة الى الماهيات الممكنة عند من يقول بعليته لوجودها
 فانهم قالوا امكن فاحتاج فوجد ولكن التحقيق خلاف ذلك فان الامكان له
 مفهوم اعتباري انتزاعي لا يصلح لعلية الموجودات الخارجية والذهنية
 الحقيقية فانه تابع لاعتبار الموجودات فوجد بدون الاعتبار لا يصلح
 في الخارج والذهن وهو الماهية والماهية ايضا لا تصلح للعلية لوجوه معروضه
 يستلزم الدور والتسلسل كما لا يخفى على من له ادنى فطنة وكل منهما
 ان امتنع انفكاكه عن المعروض بالنظر الى خاتمه او بالنظر الى علته فلازم ولا
 ففارق يزول بسرع كحركة النحل وصفرة الوجل او طوء كالعشق مثلاً
 ولا فحركة الفلك ثم اللازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقاً اي
 في الذهن وفي الخارج لعله سواء كانت اعلية ذات للذموم واخرجه
 اوضح ردة اي بلا علة موجبة اصلاً سواء كانت ذات الملن وم اؤ غيره

[illegible][illegible][illegible]

۱۴۶
 قوله وانما الحقلان من قوله اكن
 لا قوله اكن من قوله اكن
 معناه اي اكن من قوله اكن
 فان الاضطره والحكم على قوله
 لا وفرضه ان ثبت لم يلزم الاضطره
 مما ضروري ويكفي في قوله لا
 لا باخره ولا يحتاج الى قوله لا ضروري
 لمطلق الوجود بل في ثبوت الوجود كان
 الوجود دليله والاضطره والحكم على قوله
 الاسم الاول والاضطره والحكم على قوله
 الاسم الاول والاضطره والحكم على قوله
 في عدم جديده الوجود والاضطره والحكم
 على قوله لا وفرضه ان ثبت لم يلزم الاضطره

الوجود المطلق والا يلزم عليه أحاد المساقين للأخر وهذا يبطل معنى المساق وقت
 فإن المساق وقت عند هم عبارة عن التلازم بحيث لا يتخلف أحدهما عن الأخر في
 مرتبة وههنا يلزم المتخلف ضرورة تخلف المعلول عن العلة في مرتبة الذات الثالث
 منها ما يتأخر عن وجود المعرض كالأزوجة للأربعة والفردية للثلاثة وهذا ^{القسم}
 لا بد له من مداخلة وجود المعرض في عرضه فلم يلزم مداخلة الوجود المطلق
 في اللازم المطلق فنثبت مراد المصنف من أن مداخلة الوجود المطلق ليست
 بضروري في اللوازم المطلقة وأما في بعضها فلا ينكر ولهذا قال فإن الضرورة
 لا تعلل والضرورة عبارة عن القسم الأول الذي ذكرنا ولهذا القدر ^{تسم}
 مقصودة فلم يتعرض للقسم الثاني حتى يجب وجود العلة أو لا كوجود
 الواجب على مذهب المتكلمين أقول بتحقيق الحق يقتضي خلاف ما ذكره
 المصنف وذلك بوجهين الأول على ما أقول أن الوجود يطلق على معنيين الأول
 المعنى المصدري ولا شك أنه معنى انتزاعي تابع لا اعتبار الاعتبار وانتزاع المنتزع
 من الموجود الحقيقي الخارج أو الذهني فيلزم وجود الموصوف وتحققه ^{تبع}
 قبل انتزاعه وليس الكلام فيه والثاني المعنى الحقيقي وهو ما أن يكون حقيقته
 الواجب أو جزاءه أو خارجا عنه منتزعا عنه ومنضمما إليه وعلى الأول يلزم
 خلاف ما رامه المصنف من إبطال مذهب المتكلمين والثاني باطل باتفاق ^{المتكلمين}
 بالبرهان القطعي الذي ذكرته سابقا في شرح الخطبة والثالث أيضا باطل
 فإن المعنى الانتزاعي بنفس مفهومه لا يصلح أن يكون مناطا ومنشأ ^{لوجود}
 الموجود الخارجي سيما إذا كان إيجابا لذات متسرر وكذلك وإن أرجع الكلام
 إلى المشأ يرجع إلى الشقوق التي ذكرنا بطلانها وهذا واضح على الذي المتقطن
 بقي الاحتمال الرابع وهو شق الانضمام ولا شك أنه فرع وجود المنضم إليه و
 لشخصه فيلزم وجود العلة أو لا على خلاف ما ذكره المصنف فكأن يجوز

الوجه الاول

للحقيقة عند الشارح خلا

الحقبة عند الله

[illegible][illegible]

قوله لا يكون الانضمام فرع ذات المنضم اليه دون وجوده واما ما ذكر في بيان انه من
 ادعاء البداهة فيه فلعله لا يعتمد عليه المحاصم بل يرجع ويقول ان الضرورة
 العقلية تشهد بفرعية المنضم عن المنضم اليه اما بحسب الوجوه كما في المسود
 وبحسب المحسبات كما في انضمام الوجوه الى الماهية وهي تقتضيه بالضرورة
 من غير ان تكون علة موجودة موجبة له حتى يلزم وجودها قبل وجوده
 وايضا بقي ههنا احتمال خامس هو ان يكون وجوده تعالى منفصلا عن
 ذاته مقتضى له من غير ان يكون الذات علة موجبة له قلت بالله التوفيق
 ان الاحتمالين باطلان عند النظر الدقيق فان ذات الواجب تعالى حينئذ
 يكون كليا قابلا للتركيب بين الكثيرين ويكون نسبة الذات الى تلك
 الافراد على السواء لا يقال يجوز ان يكون الكلي مقتضيا لانحصار في فرد
 واحد لا نأقول هذا الاحتمال باطل فان الضرورة تشهد بان الكلي بالنظر
 الى ذاته مع قطع النظر عن الكيديات الاخر نسبة الى جميع افراده على
 السواء والكلي المنحصر في فردا لا يقتضي الانحصار في فرد بالنظر الى حقيقة
 مقتضية اخرى كما قيل في العقل والفلك واذا كان نسبة الكلي الى جميع
 افراده على السواء فلما هي الكلية للواجب تعالى بالنظر الى الوجود
 القائل بنفسه اما ان تقتضي الانحصار بالنظر الى ذاته فهو باطل لما
 ذكرنا ولا حينئذ يكون ذلك الوجود محتصا بفرد دون فردا بالنظر
 الى ذات الماهية قبل بالنظر الى تشخصها الخاص فلا بد من اعتبار
 التشخص ولا ثم اعتبار الوجود وحينئذ يبطل المساواة والعينية
 بين الوجود والتشخص بالجملة ان الماهية الكلية تكون متكررة
 بالذات بالنظر الى الافراد فالوجود القائل بالذات ما ان يكون منسوبا الى كل واحد
 واحد من تلك الافراد او الى بعضها دون بعض والاوّل باطل والاخر لا يمكن

قوله لا يكون الانضمام فرع ذات المنضم اليه دون وجوده واما ما ذكر في بيان انه من
 ادعاء البداهة فيه فلعله لا يعتمد عليه المحاصم بل يرجع ويقول ان الضرورة
 العقلية تشهد بفرعية المنضم عن المنضم اليه اما بحسب الوجوه كما في المسود
 وبحسب المحسبات كما في انضمام الوجوه الى الماهية وهي تقتضيه بالضرورة
 من غير ان تكون علة موجودة موجبة له حتى يلزم وجودها قبل وجوده
 وايضا بقي ههنا احتمال خامس هو ان يكون وجوده تعالى منفصلا عن
 ذاته مقتضى له من غير ان يكون الذات علة موجبة له قلت بالله التوفيق
 ان الاحتمالين باطلان عند النظر الدقيق فان ذات الواجب تعالى حينئذ
 يكون كليا قابلا للتركيب بين الكثيرين ويكون نسبة الذات الى تلك
 الافراد على السواء لا يقال يجوز ان يكون الكلي مقتضيا لانحصار في فرد
 واحد لا نأقول هذا الاحتمال باطل فان الضرورة تشهد بان الكلي بالنظر
 الى ذاته مع قطع النظر عن الكيديات الاخر نسبة الى جميع افراده على
 السواء والكلي المنحصر في فردا لا يقتضي الانحصار في فرد بالنظر الى حقيقة
 مقتضية اخرى كما قيل في العقل والفلك واذا كان نسبة الكلي الى جميع
 افراده على السواء فلما هي الكلية للواجب تعالى بالنظر الى الوجود
 القائل بنفسه اما ان تقتضي الانحصار بالنظر الى ذاته فهو باطل لما
 ذكرنا ولا حينئذ يكون ذلك الوجود محتصا بفرد دون فردا بالنظر
 الى ذات الماهية قبل بالنظر الى تشخصها الخاص فلا بد من اعتبار
 التشخص ولا ثم اعتبار الوجود وحينئذ يبطل المساواة والعينية
 بين الوجود والتشخص بالجملة ان الماهية الكلية تكون متكررة
 بالذات بالنظر الى الافراد فالوجود القائل بالذات ما ان يكون منسوبا الى كل واحد
 واحد من تلك الافراد او الى بعضها دون بعض والاوّل باطل والاخر لا يمكن

قوله لا يكون الانضمام فرع ذات المنضم اليه دون وجوده واما ما ذكر في بيان انه من
 ادعاء البداهة فيه فلعله لا يعتمد عليه المحاصم بل يرجع ويقول ان الضرورة
 العقلية تشهد بفرعية المنضم عن المنضم اليه اما بحسب الوجوه كما في المسود
 وبحسب المحسبات كما في انضمام الوجوه الى الماهية وهي تقتضيه بالضرورة
 من غير ان تكون علة موجودة موجبة له حتى يلزم وجودها قبل وجوده
 وايضا بقي ههنا احتمال خامس هو ان يكون وجوده تعالى منفصلا عن
 ذاته مقتضى له من غير ان يكون الذات علة موجبة له قلت بالله التوفيق
 ان الاحتمالين باطلان عند النظر الدقيق فان ذات الواجب تعالى حينئذ
 يكون كليا قابلا للتركيب بين الكثيرين ويكون نسبة الذات الى تلك
 الافراد على السواء لا يقال يجوز ان يكون الكلي مقتضيا لانحصار في فرد
 واحد لا نأقول هذا الاحتمال باطل فان الضرورة تشهد بان الكلي بالنظر
 الى ذاته مع قطع النظر عن الكيديات الاخر نسبة الى جميع افراده على
 السواء والكلي المنحصر في فردا لا يقتضي الانحصار في فرد بالنظر الى حقيقة
 مقتضية اخرى كما قيل في العقل والفلك واذا كان نسبة الكلي الى جميع
 افراده على السواء فلما هي الكلية للواجب تعالى بالنظر الى الوجود
 القائل بنفسه اما ان تقتضي الانحصار بالنظر الى ذاته فهو باطل لما
 ذكرنا ولا حينئذ يكون ذلك الوجود محتصا بفرد دون فردا بالنظر
 الى ذات الماهية قبل بالنظر الى تشخصها الخاص فلا بد من اعتبار
 التشخص ولا ثم اعتبار الوجود وحينئذ يبطل المساواة والعينية
 بين الوجود والتشخص بالجملة ان الماهية الكلية تكون متكررة
 بالذات بالنظر الى الافراد فالوجود القائل بالذات ما ان يكون منسوبا الى كل واحد
 واحد من تلك الافراد او الى بعضها دون بعض والاوّل باطل والاخر لا يمكن

قول الفصل في النظر الى الامور محصلة كالاجناس بالنسبة الى الفصول
فالكيمياء مثلا اذا اخذ بالنسبة الى الناطق يسمى مخلوطة ونوعا واذا اخذ
بشرط نفي الناطق يكون مادة غير مخلوطة على الاول واذا اخذ لا بشرط شي يكون
جنسا ومحملا عليه كما تفصيله سابقا وقد توخذ بالنظر الى العوارض الغير المحصلة
كالانسان بالنظر الى شخص يذو وعمر ومثالا فطبيعة الانسان اذا اخذ مع
التشخيص الخاص مثلا تكون مخلوطة ويتصو في المراتب الاربعة احد هالو التقيد
والقيد كليهما داخلين وهذا هو المسمى بالفرد عندهم وتاينها كون كليهما خارجا
ولغا التقيد في المحاذ فقط من وجوه المحاذ من المخطوط وهذا هو المسمى
بالشخص عند المحققين وتاينها ان يكون التقيد داخلا والقيد خارجا
وهذا هو المسمى بالصفة عندهم ورابعها ان يكون القيد داخلا والتقيد
خارجا وهذا القسم مما لا اعتبار له عند المحققين وانت تعلم انه على تقدير
عدمية التعيين لا وجود في الخارج لالمرتبة الثانية فقط وسياتي تحقيق
ثم هذه المراتب الثلاث تجري في الجزئيات بالنظر الى عوارضها ايضا وهي من
حيث هي ليست موجودة ولا معدومة ولا شيء من العوارض ففي هذه
المرتبة ارتفع النقيضان هكذا قالوا وتفسير قولهم ان الوجود قد ثبت ذاك
على الماهية عندهم وكذا العدم فمهما مرتفعان عن مرتبة الذات بمعنى انها
لا يكونا حينئذ جزئيا وهذا حق بلا مية فمرادهم بارتفاع النقيضين في المرتبة
نفي العينية والجزئية عنها كما يقال ان مفهوم الانسان واللا انسان ليسا
صينا ولا جزا لواجب تعالى وهذا المعنى من ارتفاع النقيضين ليس مستحيل
في الواقع وهو المراد لهم نعم هذا المعنى من الارتفاع غير متعارف عندهم
ولكن لا بأس به عند ظنهم مرادهم وحينئذ لا يرد ما اورد به بعض المحققين
بقوله وفيه نظر دقيق هو ان ارتفاع النقيضين ههنا يرجع الى سلب

جواز ارتفاع
النقيضين في مرتبة
المطلقة

في الفصل في النظر الى الامور محصلة كالاجناس بالنسبة الى الفصول
فالكيمياء مثلا اذا اخذ بالنسبة الى الناطق يسمى مخلوطة ونوعا واذا اخذ
بشرط نفي الناطق يكون مادة غير مخلوطة على الاول واذا اخذ لا بشرط شي يكون
جنسا ومحملا عليه كما تفصيله سابقا وقد توخذ بالنظر الى العوارض الغير المحصلة
كالانسان بالنظر الى شخص يذو وعمر ومثالا فطبيعة الانسان اذا اخذ مع
التشخيص الخاص مثلا تكون مخلوطة ويتصو في المراتب الاربعة احد هالو التقيد
والقيد كليهما داخلين وهذا هو المسمى بالفرد عندهم وتاينها كون كليهما خارجا
ولغا التقيد في المحاذ فقط من وجوه المحاذ من المخطوط وهذا هو المسمى
بالشخص عند المحققين وتاينها ان يكون التقيد داخلا والقيد خارجا
وهذا هو المسمى بالصفة عندهم ورابعها ان يكون القيد داخلا والتقيد
خارجا وهذا القسم مما لا اعتبار له عند المحققين وانت تعلم انه على تقدير
عدمية التعيين لا وجود في الخارج لالمرتبة الثانية فقط وسياتي تحقيق

في الفصل في النظر الى الامور محصلة كالاجناس بالنسبة الى الفصول
فالكيمياء مثلا اذا اخذ بالنسبة الى الناطق يسمى مخلوطة ونوعا واذا اخذ
بشرط نفي الناطق يكون مادة غير مخلوطة على الاول واذا اخذ لا بشرط شي يكون
جنسا ومحملا عليه كما تفصيله سابقا وقد توخذ بالنظر الى العوارض الغير المحصلة
كالانسان بالنظر الى شخص يذو وعمر ومثالا فطبيعة الانسان اذا اخذ مع
التشخيص الخاص مثلا تكون مخلوطة ويتصو في المراتب الاربعة احد هالو التقيد
والقيد كليهما داخلين وهذا هو المسمى بالفرد عندهم وتاينها كون كليهما خارجا
ولغا التقيد في المحاذ فقط من وجوه المحاذ من المخطوط وهذا هو المسمى
بالشخص عند المحققين وتاينها ان يكون التقيد داخلا والقيد خارجا
وهذا هو المسمى بالصفة عندهم ورابعها ان يكون القيد داخلا والتقيد
خارجا وهذا القسم مما لا اعتبار له عند المحققين وانت تعلم انه على تقدير
عدمية التعيين لا وجود في الخارج لالمرتبة الثانية فقط وسياتي تحقيق

في الفصل في النظر الى الامور محصلة كالاجناس بالنسبة الى الفصول
فالكيمياء مثلا اذا اخذ بالنسبة الى الناطق يسمى مخلوطة ونوعا واذا اخذ
بشرط نفي الناطق يكون مادة غير مخلوطة على الاول واذا اخذ لا بشرط شي يكون
جنسا ومحملا عليه كما تفصيله سابقا وقد توخذ بالنظر الى العوارض الغير المحصلة
كالانسان بالنظر الى شخص يذو وعمر ومثالا فطبيعة الانسان اذا اخذ مع
التشخيص الخاص مثلا تكون مخلوطة ويتصو في المراتب الاربعة احد هالو التقيد
والقيد كليهما داخلين وهذا هو المسمى بالفرد عندهم وتاينها كون كليهما خارجا
ولغا التقيد في المحاذ فقط من وجوه المحاذ من المخطوط وهذا هو المسمى
بالشخص عند المحققين وتاينها ان يكون التقيد داخلا والقيد خارجا
وهذا هو المسمى بالصفة عندهم ورابعها ان يكون القيد داخلا والتقيد
خارجا وهذا القسم مما لا اعتبار له عند المحققين وانت تعلم انه على تقدير
عدمية التعيين لا وجود في الخارج لالمرتبة الثانية فقط وسياتي تحقيق

[illegible]

دفع الوجہ
الاول وبيان الوجہ الثاني من
الاستدلال

اللہ نے تم کو امت مسلمہ کے لیے بھیج دیا ہے کہ تم اس کے لیے جان و مال کی قربانی کرو۔

[illegible][illegible]

اولا على الثاني لا يكون الافراد محسوسة بالذات اصلا والفرض خلافه
وبينه ان الفرد ههنا عبارة عن الماهية للعرضة للشخص فاذ لم يرد على
على الطبيعة بل انما يرد على الشخص وهو خارج عنها وعن الفرد وحينئذ
انما يكون الفرد محسوسا بواسطة الشخص فلا يكون محسوسا بالذات
الاول ثبت المطلوب وهذا واضح عند المنصف والمجاد في جميع
بانه بعد الاستماع له يعود ويرجع ويقول ان المحسوس انما يرد على الطبيعة
المخلوطة بالشخص اما على الطبيعة الكلية من حيث هي فلا يرد و
الاحكام الخارجية قد تختلف باختلاف الاعتبارات لعدم وقوع نبيذ في وقت
واحد في مكانين ووقوع الطبيعة فيهما وعدم وقوع الشركة في الجزئيين وفيها
في الكلي فعليك بتلطيف القرحة ليظهر لك الفرق بين هذه الاحكام واحكام

الموجز هو الهوية البسيطة

[illegible]

الحس وذهب شذوذة قليلة من المتكلمين الى ان الموجود هو الجوهر
البسيطة اي غير مركبة من ذات الكلي والتشخص بل هي تشخص فقط والتشخص
كلها غير مرتبة من الماهية الكلية والتشخص لا يلزم التسلسل كما سيأتي
والكليات منتزعات عقلية صرفة وهذا القول هو الحق عند **يحيى**
النظر الدقيق وذلك لانه لا يصح نسبة التشخص الى الماهية على تقدير
وجودها في الخارج فان النسبة للتصور اليها تشخص في خمسة امسا
العينية او الجزئية لها والخروج عنها والخروج يحصر في الانضمام **والانفصال**
والانفصال فهذه خمسة احتمالات كلها باطلة على تقدير وجود الكلي
الطبيعي في الخارج فيكون التقدير المذكور ايضا باطلا وهو المطلوب بما
بطلان الاول على ذلك لتقدير فلان التشخص الخاص ازيد مثلا اذا
كان عين الماهية الكلية كالانسان مثلا يكون مشتركين افراد **حيث**
لا يكون الكلي الطبيعي كليا ولا التشخص تشخصا كما لا يخفى على من ادرك

[illegible]

۱۶۹ قولہ فان قلت انہم حامل الاثر من
اما لا نقول بل ان تشخص منہ بالابست
من حیث سبب حتی یلزم کثر
زیدی ودرجہ تشخص بالابست قبل فقل
ان تشخص منہ ہو بالابست مع
افضویدہ والابست تاکلف وخصونی
الافاض الاثر سبب تشخص منہ
بحال ان تشخص منہ بالابست
قولہ فی کثر تشخص منہ بالابست
تشخص منہ بالابست بحال ان تشخص
منہ بالابست بحال ان تشخص
منہ بالابست بحال ان تشخص
منہ بالابست بحال ان تشخص

فان قلت في المحل خصوصية مقتضية لخصوصية الحال قلت تلك المخصوصية
هي الشخص فيلزم الدور والتسلسل المذكوران وبالحجة ان لذهن السليم
والفهم المستقيم يحكم بان مقارنة الحال للمحل بما هو محل له ضرورة
فالمحل بما هو محل اما ان يكون هو الماهية من حيث هي فيلزم مقارنة
الشخص زيد لعمرو ضرورة وجود المحل اعني الماهية من حيث هي فيها و
يكون المحل هو الماهية من حيث الماهية فلا يكون تلك المخصوصية هو زيد
تتخص به ولا يلزم الدور ولا غيرها ولا يلزم التسلسل والدور بمراتب
ولنعلم ما قال جزي ومرشدي مقدم المحققين نظام الملة والذوق قدس
سرة العزبان الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص
اليها كالماهية للجزء التي اقيم البرهان على ابطالها فان لا تتعلل حصولها
في الخارج الابا لتعين ولا تتعللها بان يكون في الخارج طبيعة عامة ^{موجودة}
فيه ثم ينضم اليها الشخص به وممربك فان الماهية للجزء وهذه الماهية
ينضم اليها الشخص سيات في البطلان اقول وجه بطلانها ما ذكرنا ان
تأملته حتى التامل فيه وجدته لا يمكن كما قال المرشد المحقق ثلوه قد يقل في
تصحيح الانضمام المذكور انه يجوز ان يكون كاتضمام الفصل الى الجنس فيكون
الشخص في مرتبة وجود ذاته محصلة للماهية بحسب الوجود والشخص
وبحسب خصوصيته محتاجة الى وجود الماهية اقول فيه ضا من وجوب
الاول ان في انضمام الفصل الى الجنس في بعض الملاحظات التفصيلية
للعقل وهي مرتبة الصورة والمادة انما يكون الشخص الصورة محتاجة الى
الشخص الخاص لمادة فلو كان انضمام الشخص الخاص للماهية كاتضمام
الفصل اعني الصورة الى الجنس اعني المادة يلزم ان يكون الشخص بنفسه
لشخص الماهية فيلزم المفسدة المذكورة من الدور والتسلسل والثاني

تتمه ابطال
الدلیل من الشراح علی
وجوه الطبعی

[illegible]

بیان الفضل و شرف
 حضرت مولانا محمد علی قاسمی
 صاحب دیوبند
 علیہ السلام

[illegible]

تمتة ابطال
الدليل من الشارح على
وجوه الطبع

[illegible]

۱۸۵
فائل نمبر ۱۸۵
۱۸۵

[illegible][illegible][illegible]

في تعريف الرجل الشجاع الاسد
فدفع بالمباين للمساواة المختصة كما يقال في تعريف الرجل الشجاع الاسد
فدفعه ان هذا التعريف بالحقيقة بالوصف المماثل المشارك بين المعرف
والمعرف المختص بهما وهو الشجاعة المختصة التي اعتبرت ههنا ولا يخفى
ان هذا الوصف الخاص محمول على المعرفة بالفتح والمعرف بالأسر بالحقيقة
هو هذا المفهوم الخاص المحمول على المعرفة اقول بهذا يتيسر لنا ان نقول
ان التعريف بالاجزاء الخارجية كتعريف البيت بالبنات والخشب
وغيرها يجوز ان يكون داخلا ههنا في المعرفة ويشمله التعريف باخذ المحمولة
اعم من ان يكون بنفسها او بواسطة ذوا وبواسطة اتخاذ مفهومات اخرى
محمولة عليه فالبيت يقال له ذوا خشبات لبنات ويقال انه مركبة من تلك
اللبنات الخشبات والسحق حوازه بالاعم فلهذا يعتبر في التعريف بالجنس القريب
والبعيد فالتعريف به وان لم يكن اخلا في القسم التام للمعرف الذي ذكرناه
ولكن اخراجه راسا منه غير سديد وهو اي التعريف حدان كان المميز
ذاتيا والا اي وان لم يكن المميز ذاتيا فهو سم تام كل واحد منهما ان اشتمل
على الجنس القريب فالحد التام ما اشتمل على الجنس الفصل القريبين الرسم
التام ما اشتمل على الجنس القريب والخاصة والافناقص وحينئذ يكون التعريف
بالجنس وحدة قربا كان او بعيدا وبالفصل كذلك والقريب من احدهما
والبعيد من الاخرى داخلا في الحد الناقص التعريف بالخاصة وحدها
او العرض العام وحدة او المختلط منهما داخلا في الرسم الناقص فالحد التام
ما اشتمل على الجنس الفصل القريبين هو الموصل بالكنه يفهم منه ان
الموصل الى الكنه مختص بالحد التام مع انه لم يدل دليل قوي على عدم
افادة بعض الرسوم له بل يجوز عند العقل ان يكون بعض الخواص المختصة
بشيء وحدة او مع الجنس القريب مقيدا لكنهه والبراهين في ابطال

في تعريف الرجل الشجاع الاسد
فدفع بالمباين للمساواة المختصة كما يقال في تعريف الرجل الشجاع الاسد
فدفعه ان هذا التعريف بالحقيقة بالوصف المماثل المشارك بين المعرف
والمعرف المختص بهما وهو الشجاعة المختصة التي اعتبرت ههنا ولا يخفى
ان هذا الوصف الخاص محمول على المعرفة بالفتح والمعرف بالأسر بالحقيقة
هو هذا المفهوم الخاص المحمول على المعرفة اقول بهذا يتيسر لنا ان نقول
ان التعريف بالاجزاء الخارجية كتعريف البيت بالبنات والخشب
وغيرها يجوز ان يكون داخلا ههنا في المعرفة ويشمله التعريف باخذ المحمولة
اعم من ان يكون بنفسها او بواسطة ذوا وبواسطة اتخاذ مفهومات اخرى
محمولة عليه فالبيت يقال له ذوا خشبات لبنات ويقال انه مركبة من تلك
اللبنات الخشبات والسحق حوازه بالاعم فلهذا يعتبر في التعريف بالجنس القريب
والبعيد فالتعريف به وان لم يكن اخلا في القسم التام للمعرف الذي ذكرناه
ولكن اخراجه راسا منه غير سديد وهو اي التعريف حدان كان المميز
ذاتيا والا اي وان لم يكن المميز ذاتيا فهو سم تام كل واحد منهما ان اشتمل
على الجنس القريب فالحد التام ما اشتمل على الجنس الفصل القريبين الرسم
التام ما اشتمل على الجنس القريب والخاصة والافناقص وحينئذ يكون التعريف
بالجنس وحدة قربا كان او بعيدا وبالفصل كذلك والقريب من احدهما
والبعيد من الاخرى داخلا في الحد الناقص التعريف بالخاصة وحدها
او العرض العام وحدة او المختلط منهما داخلا في الرسم الناقص فالحد التام
ما اشتمل على الجنس الفصل القريبين هو الموصل بالكنه يفهم منه ان
الموصل الى الكنه مختص بالحد التام مع انه لم يدل دليل قوي على عدم
افادة بعض الرسوم له بل يجوز عند العقل ان يكون بعض الخواص المختصة
بشيء وحدة او مع الجنس القريب مقيدا لكنهه والبراهين في ابطال

في تعريف الرجل الشجاع الاسد
فدفع بالمباين للمساواة المختصة كما يقال في تعريف الرجل الشجاع الاسد
فدفعه ان هذا التعريف بالحقيقة بالوصف المماثل المشارك بين المعرف
والمعرف المختص بهما وهو الشجاعة المختصة التي اعتبرت ههنا ولا يخفى
ان هذا الوصف الخاص محمول على المعرفة بالفتح والمعرف بالأسر بالحقيقة
هو هذا المفهوم الخاص المحمول على المعرفة اقول بهذا يتيسر لنا ان نقول
ان التعريف بالاجزاء الخارجية كتعريف البيت بالبنات والخشب
وغيرها يجوز ان يكون داخلا ههنا في المعرفة ويشمله التعريف باخذ المحمولة
اعم من ان يكون بنفسها او بواسطة ذوا وبواسطة اتخاذ مفهومات اخرى
محمولة عليه فالبيت يقال له ذوا خشبات لبنات ويقال انه مركبة من تلك
اللبنات الخشبات والسحق حوازه بالاعم فلهذا يعتبر في التعريف بالجنس القريب
والبعيد فالتعريف به وان لم يكن اخلا في القسم التام للمعرف الذي ذكرناه
ولكن اخراجه راسا منه غير سديد وهو اي التعريف حدان كان المميز
ذاتيا والا اي وان لم يكن المميز ذاتيا فهو سم تام كل واحد منهما ان اشتمل
على الجنس القريب فالحد التام ما اشتمل على الجنس الفصل القريبين الرسم
التام ما اشتمل على الجنس القريب والخاصة والافناقص وحينئذ يكون التعريف
بالجنس وحدة قربا كان او بعيدا وبالفصل كذلك والقريب من احدهما
والبعيد من الاخرى داخلا في الحد الناقص التعريف بالخاصة وحدها
او العرض العام وحدة او المختلط منهما داخلا في الرسم الناقص فالحد التام
ما اشتمل على الجنس الفصل القريبين هو الموصل بالكنه يفهم منه ان
الموصل الى الكنه مختص بالحد التام مع انه لم يدل دليل قوي على عدم
افادة بعض الرسوم له بل يجوز عند العقل ان يكون بعض الخواص المختصة
بشيء وحدة او مع الجنس القريب مقيدا لكنهه والبراهين في ابطال

قول اول
قول ثان
قول ثالث
قول رابع
قول خامس
قول سابع
قول ثامن
قول تاسع
قول عاشر
قول الحادي عشر
قول الثاني عشر
قول الثالث عشر
قول الرابع عشر
قول الخامس عشر
قول السادس عشر
قول السابع عشر
قول الثامن عشر
قول التاسع عشر
قول العشرون
قول الحادي والعشرون
قول الثاني والعشرون
قول الثالث والعشرون
قول الرابع والعشرون
قول الخامس والعشرون
قول السادس والعشرون
قول السابع والعشرون
قول الثامن والعشرون
قول التاسع والعشرون
قول الثلاثين

المتعلق
بالمبحث الاول من الاربعة
في مقام المعرف

ويصير بحسب النظر الحلي وبيان انه انهم فهموا من التركيب بين الجنس والفصل
التركيب الاتحاد في التحليل وعلى الاول يتحد الجنس والفصل بحسب الوجود
فقط دون الماهية وعلى الثاني يتحد كلاهما وقد بينا سابقا فساد هذا البراهين
الائتقة الصافية من الكدورات وسند كذبها في هذا المقام بمعنى قول المصنف
على هذين التقديرين الباطلين موافقا كلام الشيخ في مواضع غير عديدة من المجلد
الشفاء ان الجنس اذا اقترن بالفصل في مرتبة يكون التفصيل عين الاجمال ويكون
كل واحد منهما محمولا على الآخر يكون عينه لاحار جاعته اما بحسب الوجود فقط
اي يكون عينه بحسب الوجود فقط ومغاير بحسب الماهية او بحسب الوجود
والماهية كليهما اي يكون وجود الفصل عين وجود الجنس ذاته عين ذاته
فحينئذ يتم كلام المصنف على التقديرين المذكورين فان الفصل يضاف الى
الجنس لا على معنى انه خارج عنه لاحق به فانه في مرتبة اقتران الجنس والفصل
يكون الفصل عينه ومنضمنا فيه فاذا صار محصلا بالفصل لم يكن شيئا آخر
بل يكون الجنس والفصل محصلا حقيقة واحدة فان التحصيل في مرتبة الاقتران
حينئذ لا يكون لغير الجنس بل يخصه فتم ما رامه المصنف موافقا لما قاله
القدماء من المحققين ولكن الحمل على التركيب التحليلي بحيث يكون عبارة للتد
موافقا لعبارة الشيخ اولى واقوى من الحمل على التركيب الاتحادي وكعمري ان
هذا الكلام سفسطي لا يمكن اليه من له ذهن مستقيم وفهم سليم ونحو في
بيان ابطاله مرة ثانية ليفيد للنظر فائدة جلية فنقول ان اتحاد الوجود
بين الماهيتين المتغايرتين بالذات باطل فان الوجود الشخصي امر عارض للماهية
والعارض الشخصي يقوم بمرتين متغايرتين بالذات واما اتحادها بحسب
الماهية فهو افحش من اتحاد الوجود فانه انما يتصل بالانقلاب لا بانعدام
ماهية الجنس والفصل وحدوث الماهية الاخرى كما ينعدم الماء والهواء

الجنس قول اول
الجنس قول ثان
الجنس قول ثالث
الجنس قول رابع
الجنس قول خامس
الجنس قول سابع
الجنس قول ثامن
الجنس قول تاسع
الجنس قول عاشر
الجنس قول الحادي عشر
الجنس قول الثاني عشر
الجنس قول الثالث عشر
الجنس قول الرابع عشر
الجنس قول الخامس عشر
الجنس قول السادس عشر
الجنس قول السابع عشر
الجنس قول الثامن عشر
الجنس قول التاسع عشر
الجنس قول الثلاثين

الجنس قول اول
الجنس قول ثان
الجنس قول ثالث
الجنس قول رابع
الجنس قول خامس
الجنس قول سابع
الجنس قول ثامن
الجنس قول تاسع
الجنس قول عاشر
الجنس قول الحادي عشر
الجنس قول الثاني عشر
الجنس قول الثالث عشر
الجنس قول الرابع عشر
الجنس قول الخامس عشر
الجنس قول السادس عشر
الجنس قول السابع عشر
الجنس قول الثامن عشر
الجنس قول التاسع عشر
الجنس قول الثلاثين

والفصل في معرفة ما هو الجسم الناري ولا شك حينئذ في ان يبطل حلها على الماهية
بحسب نفس الامر بماي ملاحظة لاحظة وماوي تصورتها كما يبطل
حل الماء على النار اقول بظهور هذا المذهب انطست الحكمة الحقيقية
عن الارض وارتفعت العلوم الحقيقية اليقينية واين بطلان التركيب
التحليلي بيان اضم اخرب ما ذكرناه انفا بان تحليل الاجزاء من الماهية
الواحدة البسيطة بساطة صرفة او بحسب مبنية من مراتب نفس الامر على علم
يتصور على نوعين الاول ان يكون للماهية بسطة صرفة كما قلنا في الشق الاول
ثم تنتزع الاجزاء الجسمية والفصلية وذلك باطل لا لمازعموا ان انتزاع المتماثل
المتخالف من الماهية البسيطة الحق لا يتصور فانك باطل لما قلنا سابقا
من انتزاع الدوائر المتباينة من الجسم الكروي البسيط من حيث هو جسم كروي
بسيط ومن انتزاع الصفات الكمالية من ذات الواجب تعالى كما تجرد والعلو والقدر
بل لما اقول ان الاجزاء حقيقة ما يكون داخله في ذات الكل وسخر حقيقته
لما يخرج العقل من اشتباه العرضيات بالذاتيات فيجعل الام في الخارجية
المنتزعة عنها اجزاء فان هذا الاجزاء اجزاء على سبيل المسامحة كما
قال الشيخ الرئيس بل الاجزاء الحقيقية ما يكون داخله في قوام الماهية محتو
الوجود في الخارج والذهن وحينئذ لا يتصور البسيط الحقيقي لاجزاء والتماثل
ماخوذ من الشق الثاني اعني ما يكون منشؤه بسيط في الخارج في مرتبة طرية
اعني مرتبة بشرط شيء دون جميع المراتب وهذا هو الذي وقعهم في الورطة
الظلماء وغاية ما قالوا في بيان ان الجنس الفصل في مرتبة تقيدها احدهما
بالاخر اعني مرتبة بشرط شيء يكون كل واحد منهما ماحينا الاخر في الخارج بحيث
يرتفع الامتياز بينهما بحسب الوجود والماهية في الخارج وهذا في مرتبة تقيده
ومرتبة بشرط شيء ثم هما ممتازان في مرتبة التجرد وهي بشرط لشيء وفي هذه

والفصل في معرفة ما هو الجسم الناري ولا شك حينئذ في ان يبطل حلها على الماهية
بحسب نفس الامر بماي ملاحظة لاحظة وماوي تصورتها كما يبطل
حل الماء على النار اقول بظهور هذا المذهب انطست الحكمة الحقيقية
عن الارض وارتفعت العلوم الحقيقية اليقينية واين بطلان التركيب
التحليلي بيان اضم اخرب ما ذكرناه انفا بان تحليل الاجزاء من الماهية
الواحدة البسيطة بساطة صرفة او بحسب مبنية من مراتب نفس الامر على علم
يتصور على نوعين الاول ان يكون للماهية بسطة صرفة كما قلنا في الشق الاول
ثم تنتزع الاجزاء الجسمية والفصلية وذلك باطل لا لمازعموا ان انتزاع المتماثل
المتخالف من الماهية البسيطة الحق لا يتصور فانك باطل لما قلنا سابقا
من انتزاع الدوائر المتباينة من الجسم الكروي البسيط من حيث هو جسم كروي
بسيط ومن انتزاع الصفات الكمالية من ذات الواجب تعالى كما تجرد والعلو والقدر
بل لما اقول ان الاجزاء حقيقة ما يكون داخله في ذات الكل وسخر حقيقته
لما يخرج العقل من اشتباه العرضيات بالذاتيات فيجعل الام في الخارجية
المنتزعة عنها اجزاء فان هذا الاجزاء اجزاء على سبيل المسامحة كما
قال الشيخ الرئيس بل الاجزاء الحقيقية ما يكون داخله في قوام الماهية محتو
الوجود في الخارج والذهن وحينئذ لا يتصور البسيط الحقيقي لاجزاء والتماثل
ماخوذ من الشق الثاني اعني ما يكون منشؤه بسيط في الخارج في مرتبة طرية
اعني مرتبة بشرط شيء دون جميع المراتب وهذا هو الذي وقعهم في الورطة
الظلماء وغاية ما قالوا في بيان ان الجنس الفصل في مرتبة تقيدها احدهما
بالاخر اعني مرتبة بشرط شيء يكون كل واحد منهما ماحينا الاخر في الخارج بحيث
يرتفع الامتياز بينهما بحسب الوجود والماهية في الخارج وهذا في مرتبة تقيده
ومرتبة بشرط شيء ثم هما ممتازان في مرتبة التجرد وهي بشرط لشيء وفي هذه

المتعلق
بالمبحث الاول من الاربعه
مقام المعرفة

والفصل في معرفة ما هو الجسم الناري ولا شك حينئذ في ان يبطل حلها على الماهية
بحسب نفس الامر بماي ملاحظة لاحظة وماوي تصورتها كما يبطل
حل الماء على النار اقول بظهور هذا المذهب انطست الحكمة الحقيقية
عن الارض وارتفعت العلوم الحقيقية اليقينية واين بطلان التركيب
التحليلي بيان اضم اخرب ما ذكرناه انفا بان تحليل الاجزاء من الماهية
الواحدة البسيطة بساطة صرفة او بحسب مبنية من مراتب نفس الامر على علم
يتصور على نوعين الاول ان يكون للماهية بسطة صرفة كما قلنا في الشق الاول
ثم تنتزع الاجزاء الجسمية والفصلية وذلك باطل لا لمازعموا ان انتزاع المتماثل
المتخالف من الماهية البسيطة الحق لا يتصور فانك باطل لما قلنا سابقا
من انتزاع الدوائر المتباينة من الجسم الكروي البسيط من حيث هو جسم كروي
بسيط ومن انتزاع الصفات الكمالية من ذات الواجب تعالى كما تجرد والعلو والقدر
بل لما اقول ان الاجزاء حقيقة ما يكون داخله في ذات الكل وسخر حقيقته
لما يخرج العقل من اشتباه العرضيات بالذاتيات فيجعل الام في الخارجية
المنتزعة عنها اجزاء فان هذا الاجزاء اجزاء على سبيل المسامحة كما
قال الشيخ الرئيس بل الاجزاء الحقيقية ما يكون داخله في قوام الماهية محتو
الوجود في الخارج والذهن وحينئذ لا يتصور البسيط الحقيقي لاجزاء والتماثل
ماخوذ من الشق الثاني اعني ما يكون منشؤه بسيط في الخارج في مرتبة طرية
اعني مرتبة بشرط شيء دون جميع المراتب وهذا هو الذي وقعهم في الورطة
الظلماء وغاية ما قالوا في بيان ان الجنس الفصل في مرتبة تقيدها احدهما
بالاخر اعني مرتبة بشرط شيء يكون كل واحد منهما ماحينا الاخر في الخارج بحيث
يرتفع الامتياز بينهما بحسب الوجود والماهية في الخارج وهذا في مرتبة تقيده
ومرتبة بشرط شيء ثم هما ممتازان في مرتبة التجرد وهي بشرط لشيء وفي هذه

[illegible]

الزاعمون باتحاد الجنس الفصل بحسب الذات في الوجود ويتكلف في العبارة
للهذه القائلين بالتركيب الاتحادي فقط كما يتكلف في العبارة للذهب الحق
هو القول بالتركيب الانضمامي ففي الاول بعينية الوجود وفي الثاني بعينية
الانفكات كما ان العقل المحلي يفيد الصورة الاتحادية التي للموضوع مع
المحمول في الخارج الا ان هناك تركيبا خبريا ففيه حكم وهما ترتيب
تقييدي يفيد تصور الاتحاد فقط وحاصل التنظيران القضية كما تكون
مرأة للحكي عنه ويكون المرأة فيها مركبة مفصلة والمري واحد بالوحدة
الحقيقية في محل الذاتيات الحقيقية عندهم كذلك اتحاد المركب الموصل
الى الكنه الذي هو متوحد بالوحدة الحقيقية عندهم الا ان العلم في الصورة الاولى
تصديقي وفي الاخرى تصوري واما على ما بينا لك من التركيب الانضمامي
فالحدود والحكي عنه لا يكونان متوحدان بالوحدة الحقيقية بل بحسب
المحاذ والاعتبار فقط فجميع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو
الموصل الى التصور الواحد للتعاقب جميع الاجزاء اجمالا وهو الحد ودون ذلك
بعض المحققين انه لا يحصل في الحد ايضا صورة الحد ودبل الانفكات ليس فقط
باطل فانه حينئذ لا يحصل العلم النظري فان ثمة النظر حينئذ انما يكون الانفكا
فقط وهو ليس بعلم فانه عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن والانفكات المعبر
بالتوجه فعل من افعال النفس مغاير لها مع ان ذلك اصطلاح جديد من غير ضرورة
داعية اليه ولما اخترعه اصلا الكلبا اتم في بعض المقامات فيقول التوجيه
الكلام بما لا يرضى به قائلة وبالحجة فيه مفساد لا تخفى على المتفطن فاندفع
شك الرازي ان تعريف الماهية اما بنفسها او بجميع اجزائها وهو نفسها
فالتعريف تحصيل الحاصل او بالعارض ولا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه
والعارض لا يعطيه تقرير الشك ان التعريف باطل فان المعرفت امتا

[illegible]

[illegible][illegible]

المتعلق
بالبحث الثاني من
سبعة في كون التحريف اللفظي
من المطالب
التصويّة

[illegible]

[illegible]

على طريقة القوم والالتفات اليه على طريق بعض المحققين من المتأخرين
فكما في المشبه به ليس إلا التصوير بالبحث كذلك في المشبه لا يكون إلا تصوير
البحث لا حكم فيه بالصراحة ويمكن ان يراد بالمعروف في قول المصنف المعروف
الاصطلاح فيكون معنى التشبيه ان النقاش كما يعرف في التشبيه كذلك
المعروف بالكسر يعرف بالمعروف بالفهم اي يحصل صورته او الالتفات اليه لقيامه
بالذهن وعليه ينادي كلام ذلك البعض من ان حصول صورة للمعروف
وقيامها بالذهن علة لحصول صورة للمعروف واذا كان في الثاني نحو من
البعد احترنا واللعنى الاول كمثل نقاش نقش شيئا في اللوح والثاني
تصوير بحث لا حكم فيه وقد مر شرحه فلا يتوجه عليه اي لا يتوجه من
جهة التعريف والتصوير بالبحث شي من المنوع من النقص والمنع والمعارض
ضرورة استدعائها الحكم فان المناظر انما تجري فيه نعم هناك احكام
ضمنية من جهة ان من يأتي بالتعريف فقد يقصد الكامل منه اي
تمييز المعروف بالفهم تمييزا كاملا بحيث يدخل جميع افرادة ويخرج غيرها
بقام الذاتيات فهو كانه يدعي بان تعريفه حادي تام مفهوم جامع
مانع واليه اشار بقوله مثل دعوى الحدية او المفوضية والاطراد و
الانعكاس وغير ذلك مثل دعوى الاوهمية او غيرها وبالعرضيات
فيتضمن دعوى الرسمية التامة وغيرها من المذكورات سوى الحدية
فيجوز صنع تلك الاحكام المراد من المنع طلب الدليل على تلك الاحكام
وكذا يتوجه النقص عليه ببيان الاختلال لعمل المعارضة انما يتوجه
على الحد الحقيقي كما سيأتي لكن العلماء اجمعوا على ان منع التعريفات
لا يجوز فكانه اي المنع المذكور شرعية لسخت قبل العمل بها لم يظهر
لهذا العبد الضعيف الا ان وجهه وجهه في السمع بل الظاهر ان

والا فلان
يركبان من اهل بيت قريش
اي من سكران اهل البيت والاعلام
الوارثين لخصيصة قبل الانساق على الجاهل
عبد مريد من العلم
اذ كان قد اختلف من العلم اربعة عشر
فاحصل من العلم اربعة عشر في الترتيب
التي عليها ثمرنا نظرنا الى العلم
يكون التصور المفضل للشيخين
فاجلولة عدم جواز الشيخين
منها عندنا جازم من حيث
احسن في تفسيره من حيث
نفسه قبل العلم
اباح العلم بناء على ان يكون قول
كان العلم اربعة عشر

من الاربعية في عدم الحكم بغير
في التعريف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

ان واحدا وفي الألفاظ والألفاظ الأولى باطل الماتقرب عندهم من ان
النفس في ان واحد بالخط الشينين بلحاظين والثاني ايضا باطل لوجود
الترجيح بالمرجح فان الاوضاع كلها ابتدائية عند اللاحظ لا ترجح لاحدا
على الآخر قلت كلا بل يجوز ان يرجح بعض منها على الآخر بمناسبة طبع
اللاحظ والمحصولة ولا في ذهنه وكذا يجوز ان يكون له مرجحات اخرى كما
لا يخفى على من له ادنى فطنة ولولا ذلك لبطل المشترك مطلقا مع انه محقق
وجوده بالدليل الاستقرائي والاحراز تحقيق قضية أحادية معناه ان القضية
عندهم منحصرة في الثنائية والثلاثية وبطل الأحادية بالاستقراء فلوجاز
الانتقال من اللفظ المفرد الى التفصيل بحراز الانتقال منه الى معنى الموضوع
والمحمول والنسبة التامة التحيرية والانتقال المذكور باطل فالتالي باطل
فكذلك المقدم وهو المطلوب فان قلت ماذا يريد بالجواز في قوله ولا يجوز
تحقق الخ ان يريد به الجواز العقلي فذلك غير متنع فلا تريب ان لتالي
كيف وصيغة افعل ونفعل ينتق منها الى معنى القضية وهو مفرد لا مركب
بدلالة الهمزة على المسند اليه التكرار لواحدا في افعل والنون على التكرار
مع الغير في نفعل وان اريد به الجواز الوقوعي اي الجواز المقارن به فذلك
غير مفيد للمطلوب لان تحقق الاستقراء في القضية بان لا يفهم معناها
من اللفظ المفرد لا يستلزم ان لا يوجد لفظ مفرد اصلا يستقل منه النفع
الركب التفصيلي التوصيفي والاضا في وغير ذلك فان الاستقراء في نوع
لا يستلزم الاستقراء في نوع اخر وحاصله منع الملازمة بين المقدم و
التالي وهذا واضح لمن له اقل حدس قلت حاصل كلام المصنف ان تتبعنا
واستقرينا بالاستقراء التام فوجدنا الالفاظ المفردة غير دالة على المعاني
الركبة بالتفصيل فلوجوزنا وقوع لفظ مفرد دال على التفصيل بجوزنا

[illegible][illegible]

ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الذين كفروا بالحق والذين هم
في شقاق

وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم
المعنى فيلزم الدور ولا يجري هذا الدليل في المركبات والمفردات
التي اوضاعها نوعية كالصفات المشتقة وامثالها فان في المركبات
معرفة اوضاع المفردات والتركيب النوعي على الوجه الكلي يكفي
لحصول العلم بالوضع ولا يحتاج في معرفته الى ان يحصل علم الجزئياً
المفصلة فالوقوف جزئي والوقوف عليه كلي ولا دور وتفصيله
ان مثل غلام زريد اذا عرفنا مفرداته وعلمنا ان الاضافة للاختصاص
مثلاً فهذا القدر من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة
مفصلاً بل العلم الاجمالي المتعلق بها يكفي فاذ قلنا غلام زريد مثلاً للخطاب
وعلم المخاطب مفرداته وعلمنا الهيئة التركيبية للاختصاص ففهم
المخاطب بواسطة العلمين المذكورين اختصاص الغلامية لزيد وهذا
معنى خاص حصل في الذهن ابتداء ولم يحصل له من قبل فالمركب
الاضافي افاد المعنى الجديد فكذا حال المركبات الحبرية والانشائية
وغيرها وهكذا حال المفردات التي لها وضع نوعي كاسم الفاعل
والمفعول والفعل وغيرها فان الضارب مثلاً اذا قلنا عليه
المخاطب في حال كونه عالماً بالضرب ان الصيغة لمن قام به
الفعل حصل للمخاطب معنى الضاربة الخاصة في الزمان الذي
لم يحصل له هذا المعنى من قبل فتلخص من هذا ان المفرد الذي لم
يشابه المركب في الوضع النوعي لم يفد المعنى والا لزم الدور ولا دور في
المركبات والمفردات التي لها مشابهة بالمرئيات في الوضع النوعي
وهذا الحق المتبع عندهم وعليك بتطبيق كلام المصنف عليه اقول
بقي فيه نظر قيقوب فان المفرد الذي لم يشابه بالمرئيات في الوضع النوعي

المتعلق بالمبحث
 الرابع في عدم دلالة اللفظ المفرد
 على التفصيل

بالقرآن
 التعلق بالقرآن
 قوله العبد الذليل
 من علم القدرات
 اس علم القدرات
 علم ان القدرات
 لا تخاصم قوله
 لا تخاصم قوله
 المعنى كبرياءه
 انما من كبرياءه
 على العلم بالقرآن
 لا يفتقر على العلم

انخاص اجود سے علم
الکے دروان اضافہ
ملا نفع حاصل ہوتا
جس نے اللہ کو
ملکہ کلمۂ شہادہ
کہا کہ انا الصمد
یعنی میں علی الغیر
یہ قول بھی ہے
نفس اسم الدور

خاتمة الطبع

الحمد لله الذي عرفته سلم للفوز على السعادات لا بد به من راجع الخروج على الدرجات العلوية السرمديّة في فجر شريعته حسن بكمال
 أحسن وغاية النظام وقوله أسلم من العجز والنقص الذين لا يكاد يتجاوز عنها الكلام فيجدر على النعم علينا بأنواع النعم وأكرمنا
 بالمنطق القصير والإيمان + ونشكره على ما سهل لنا طريقاً من العلوم إلى المجهول ومن التصديق إلى التصديق والإيمان
 والصلوة والسلام على عشرة الأنبياء الذين هم براهين ساطعة لدين الله القويم خصوصاً على من بعث بالحق والبيّنات
 وأرسل بالهدى ودين الحق يهدي إلى صراط مستقيم + وعلى آله الطيبين الذين هم بدور الدجى أصحابه الطاهرين الذين
 هم نجوم الهدى ما بعد فلما كان الكتاب المعروض والسلم في علم الميزان كاسه سبل العلوم + وكان في جاذبة العبارات ودقة
 المضامين بحيث لا تكاد تفصل المطالبه الفهوم + فتوجه إلى حل معضلاته كنير من الفضلاء الكبار + وحلوا بجمعة معاً قد
 مشكلته بانامل الأنظار + ولكن بقي بعد خبائياً في رواية الكلام + وإن حصل الأمر إلى الفاضل الجليل الملاحسن العلامة +
 فشرحها كشف عن وجوه غرائب مضامينه الاستتار + وثقله بالقبول عظماء العلماء أولوا الأيدي والأبصار ولكن كاد
 هذا الشرح في الدقة والعمق ضحك أنه متن متين + لا يستطيع أن يحل معادلة فاضل متوقد ولا عالم فطين + فكان المحصلون
 في حصول مرامهم حائرين + وكان الطالبون من الوصول إلى ما هم حائسين + فجاءوا مقترحين إلى التحرير للوزير الجليل
 والكبير اليعلى البارع القمقام + الذي هو تذكرة للسلف الصالحين + أن من أنار القداماء وخلاصته من المتأخرين الكاملين
 بوج سماء التحقيق + بدر لفلان لتدقيق مولانا أولادنا الكاف الساج المعروف بالمولوي محمد عبد الحكيم + غفر له الله
 برحمته العليا وفضله العظيم + فالتمسوا منه أن يعلق على ذلك الشرح تعليقا مرضيا وحاشية نفيسة تنكشف بها الغوامض
 والتخفيات + وتجلي بها الدقائق والخبائيات + فعطف هذا الفاضل الباذل عنان العناية إلى هذا الأمر الجليل الأهم وإن شاء
 من طبعه الوقاد وقلّة النقاد حاشية بهيمة وسماها القول بالاسلم + قد ودع فيها يواقيت الفوائد + ورصعها بالآيات
 ودرر العوائد + فجاءت بحمد الله كأنها سراج وهاج + أضاءت بها طرق الكتاب واستنارت بها السبل المفلج + فصاد
 مباحث التصولات من شرح الملاحسن على السلم + قد انحل جل معضلاتها واتضح كل خبيات وأعادت من الفتور
 أسلم + فهي جدير بأن تكتب على صفائح البياقوت الأحرار + وقين بأن تسطر على قطع الزمرد الأخضر + فبأمر القادر
 الجليلين + والباذلين الشريفيين + أحدهما صاحب الفطرة الوقادة + والطبيعة النفاذة + ابن مولانا المولى الفاضل
 الفاضل الكاف الملقب بالشيخ مولانا الحاج المعروف بالمولوي محمد عبد الحكيم الذي + والأخوذ فذهن سليم + وطبع مستقيم
 العالم الكامل المحقق الأحادي مولانا الشهيد بالمولوي محمد خادم حسين العظيم آبادي + لا زالت شموس
 أفاضاً تها بآزغه + واقماراً فادتها طالعاً لامعه + وبأمر الخان الرفيع الشأن + الكاف محمد عبد الستار خان من
 الله عن طواره الخدائن + طبع تلك الحاشية مرة ثانية مع الرسائل الأربع اللاحقة هذا الرجاء الغفران محمد عبد الرحمن
 عفا عنه سبحانه + بن الحاج محمد روشن خان تغمده بالرضوان في المطبع المعروف بالنظام في رمضان المبارك
 سنة ١٣٠٤ هـ وثلثمائة والف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأكمل التحية ألف ألف مرة لا

مَشْنَعُ اللَّهِ صَفْوَةُ الْأَكْبَالِ

أَوْحَى مَا جَاءَ الْكَافُّ أَضَلُّ لَوْ زَعَى مَوْلَانَا أَبُو الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ الْكَنُوزِيُّ دَامَ بِالْفَيْضِ الصَّوْبِيُّ دَامَ حُكْمُهُ



مُصَنَّفُهُ مُحَمَّدُ زَيْنُ الْعَلَاءِ سَيِّدُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ الْكَلِيمُ أَوْفَدَ اللَّهُ جَنَاتِ النِّعَمِ

مَطْبَعُ الْمَدِينَةِ وَتَحْقِيقُ رِيسَتِهِ كَرِيمٌ دُرِّيٌّ
نَظَّمَ وَأَكْبَرُ فَتَحْلِيلِ طَبْعِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك اللهم وبحمدك تعاليت عن الجهل والزوال اسئلك ان تضلي على رسولك المنقذ من الضلال وتعلي
 اله وصحبه المترفعين من خضيض الجبل الى ذروة الكمال وبعد فبقول عبد الرابي عفوه ابو الحسن الكنوي
 محمد المدعو بعبد الحفي الانصاري بن المرحوم سراج المحققين خلاصة المتقدمين قدوة المتأخرين زبدة
 المدققين مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم هذه رسالة لطيفة مشتملة على
 فوائد نفيسة مسماة بحل المغلق في بحث المجهول المطلق القها حين قراءة الذكي المتوقد
 المولوي الحافظ انوار الله بن المولوي شجاع الدين الحيد اهابادي على شرح السلم لمولانا محمد حسن الكنوي
 وشرحه للقاضي محمد مبارك الكوفاموي ووصوله الى مقام الشك الوارد على قولهم المجهول المطلق يمنع
 عليه الحكم المذكور في مبدأ تصورات السلم ذكرت فيها تقارير الشبهة واجوبتها مذكورة اصحاب الفن في
 اسفارهم واستنبطت بقرينة بحثي بحثي بخل ما في الشرحين مع زيادات لطيفة تنشيط الاذنين راجيا من الله
 تعالى ان يجنبني من كل خطأ وشين فا قول قال صاحب السلم قرعنا التصوات وضعا للتقدمها
 طبعاً فان المجهول المطلق يمنع عليه الحكم قيل فيه حكم فهو كذب انتهى وحاصله انه انما قدم بحث
 التصوات على بحث التصديقات في الذكر لتقدم التصوات عليها بالطبع وهو عبارة عن نقد للحجج
 اليه على المحتاج فان ما لم يعلم بوجه من الوجوه يمنع عليه الحكم واختلف شرح كلامه في تقرير
 مراده ففسر من هو حقيق عن الصواب في كل باب الكذب بقوله اي منافع لما قلتم في الاستدلال
 ولا يخفى انه مخالف لما يدل عليه السياق الكلامي والاشارة الجوفوري ارجع ضمير فيه الى الدليل حيث قال

الحفي المولوي
 قدوة من سلكه
 على المولوي
 قدوة على المولوي
 من سلكه

أي في ليحكم على التقلام الطبي للتصو والتصدق ولا يخفى عليك ما فيه فان الطاهر توافق ضميمه وضميم
هو في المرجع ومن المعلوم ان ضميمه هو يرجع الى القول المذكور أي المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم فلا ضميم
فيه ايضا يرجع اليه وقال رئيس اولياء التحقيق استاذ استاذ استاذي نواله مرقلا هذا ايراد على قوله كل
محكوم عليه يجب ان يكون معلوما وتحريره انه لو كان صادقا فينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لم يكن
معلوما لم يكن محكوما عليه وهو معنى قولنا كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم ولا شك انه باطل لان المحكوم عليه
فيه اما معلوم فكيف يصح عليه الحكم بالامتناع واما المجهول مطلق فيصدق قولنا بعض المجهول المطلق لا يمتنع عليه
الحكم وقد قلتم بخلافه فكانت الكلية كاذبة وانت تعلم ان سياق عبارة المصنف يقتضي ان غرضه الايراد على
قوله المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم لعل المقصود الاخرى نعم ما ذكره منطبق على عبارة المطالع وستطعم على
تحريره اولا بعد التيا والتي قول حاصل الشبهة ان قولكم المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم الذي اطبقتم
على صدقه باطل لاستلزامه اجتماع النقيضين اذ لا شك ان فيه حكما لان امتناع الحكم ايضا حكم ولا يحكم
فهذا الحكم اما على المجهول المطلق او على المعلوم فان كان الاول يلزم بطلان قولكم بقولكم لان قولكم يقتضي
بطلان الحكم مع انكم تحكمون فيه فيلزم كذب هذا القول لاستلزامه اجتماع النقيضين الحكم وعدمه وعلى
الثاني كيف الحكم عليه بالامتناع لان معلوميته تستدعي صحة الحكم عليه لا امتناعه فالحكم بامتناعه كذب
واجيب عن هذا التقرير بوجوه منها ما اختاره محقق الصناعة في لافق المبين من ان هذه القضية واثباتها
غير بنية حيث قال الحكم في الجملة ان كان بالاتحاد على سبيل البتة أي الحزم والقطع سميت حمولة بنية وان كان
الاتحاد بالفعل على تقدير انطباق طبيعة العنوان على فرد سميت حمولة غير بنية وهي مسأوفة في الصل
للشبهة لا راجعة اليها كما يظن كيف وقد حكم فيها بالاتحاد بالفعل على الماخوخ تقدير الست اقول على
سبيل التقييد والتقويت بان يكون قد فرض موضوع ثم خصص الحكم عليه بتوقيت وتقييد له أي عاد المحكوم عليه
الى ان يكون هو الطبيعة الموقفة او المقيدة بل انما على سبيل التعليق المتمم لفرض الموضوع في نفسه حيث لم يكن
بالفعل طبيعة متفردة اصلا لعل بين الاعتبارين فقايد هل عنه المتفلسفون والبنية انما تستدعي تقرير الموضوع
ووجوه بالفعل وغير البنية تقره ووجوه على التقدير ومن هذا السبيل يدفع الاعضال في الحكم لا يجازي على
مفهومات الامتناعات كاجتماع النقيضين ممتنع وشريك لباري محال والخلل معدوم وامثالها فان للعقل ان
يعتبر مفهومي النقيضين ويحكم بالتناقض بينهما اما بان احدهما رفع للآخر والآخر مرفوع به او انهما لا يجتمعان
ولا يرتفعان اما في انفسهما ان كان ذلك في العقدين او عن موضوع ما ان كان في المقربين وله ان يتصور جميع
المفهوم متحدة عدم نفسه وعدم العدم والمعلوم المطلق والمعدم في لافق من قاطبة الامتناعات لعل ان يكون
ما يتصور حقيقة الممتنع بل على ان يتصور المفردات ويضيف بعضها الى بعض فيقتل فيه مفهوم اجتماع النقيضين
او شريك لباري والمعدم المطلق ويتعمل العقل ان يقدر على الفرض البحت انه عنوان الطبيعة ما باطلا للذات

من ان يكون
قوله ان يكون

من ان يكون
قوله ان يكون

من ان يكون
قوله ان يكون

مجهولة عن التقرر مجهولة في التصو وليقتل هذا المفهوم ويقدر أنه عنوان لما هيته ما وان كانت مجهولة على
الاطلاق وغير متعينة في ذهن ما من لاذهان فالأخبار عنه على سبيل الإيجاب الجلي غير بتي فكان مفهوم المعد
المطلق انما يتوجه اليه في نفسه صحة الحكم وامتناع الحكم انما يتوجه اليه باعتبار الانطباق على ما يقدر له
بجزائه انتهى كلامه ملخصا وفيه ان مبنى الايراد على كون القضية المذكورة بنية وحاصله يرجع الى انها
تصدق بنية مع عدم الموضوع فاختيار انها غير بنية ليس جوابا عنه هل هو سلوك على مسلك آخر وهل هذا
الأكما الجواب المحقق الذي في حواشي شرح التجريد عن الايراد الوارد على قوطر العلم من مقولة الكيف باختيار
انه ليس من مقولة الكيف حقيقة والمحقق الهندي عن الايراد الوارد على كون الصوثة العلمية علما باختيار ان العلم
حقيقة هو كالتدراكية لا الصوثة العلمية فان هذا كله سلوك على مسلك آخر لا دفع لما يرد على الجمهور كما
لا يخفى ومنها ان الحكم عليه في القضية المذكورة في الحقيقة هو الحكم والحكم به الامتناع فينعقد
منه قضية الحكم على الجحول المطلق ممتنع وهذا مما لا اشكال في صدقه لوجوه الموضوع لا يقال لما صدق
قولنا الحكم على الجحول المطلق ممتنع صدق قولنا الجحول المطلق يمتنع عليه الحكم فيكون الاشكال لانا
نقول الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان مقدا ما ومؤخر اقوالنا بن زيد كاتب وزيد ابنه كانتبان
الموضوع في كليهما حقيقة هو بن زيد ومبناه على ما افاده المحقق الذي في حواشي شرح الرسالة الشمسية ان
الحكم في القضية الكلية الواجبة انما هو اتحاد الموضوع والجحول وهذا وان كان مستلزما لاتحاد الجحول بالموضوع
لكنه مغاير له بحسب المفهوم فالموضوع هو ما حكم باتحاده مع امر آخر وذلك لاس هو المحصول سواء قدم
او اخر لا ترى انك اذا قلت زيد قائم فالموضوع زيد اذا قلت القائل زيد لا يتبدل للموضوع فالفرق بين الموضوع و
المجول ليس مجرد التقديم والتأخر في الملاحظة بل بانه وضع لان يحكم بشي عليه او حل على اخر نعم النجاة
يعتبرون هذا الفرق البتة فيجعلون كل ما تقدم مبتدأ وكل ما تأخر خبرا عند وجود الشرائط فيقولون
في القائل زيدان القائل مبتدأ وزيد خبر ولما اهل صناعة الميزان فانما يعتبرون للمعاني فما وضع لان
يجل عليه شي موضوع عندهم وان تأخر وما حمل على شي مجول عندهم وان تقدم نعم لو كان الحكم في الجملة
بالاتحاد بين الموضوع والجحول من غير تعيين التقديم والتأخر معاملة تصح الفرق بينهما الا بالتقدم والتأخر لم يكن بين
القضية وعكسها فرق كما ان المنفصلة العنادية لما كان معناها للعاند بين الجزئين لم يستطع احس عندهم
الا بوضع الطرفين وترتيبهما أو بالجملة فاللوضوع والمجول عندهم في الجملة متعينا بالطبع لان كل ما يقدم يكون
موضوعا ومن فهنا ظهر ضعف ما ذكره الصديق الشيرازي في حواشي شرح الرسالة ايضا من ان القضية التي
تدل على اتحاد الامرين وان هذا لا يميز احد جزئيهما عن الآخر بحسب الطبع لان الاتحاد امر مع اخر مستلز
الاتحاده معه فاياهما قدم في التصو حال الحكم كان هو اللوضوع عند المنطقيين كما ان اجزاء المنفصلات
لم تميز بحسب الطبع كان المقدم هو للتقدم انتهى مراده اذا تمهد لك هذا فقول الحكم وان جعل مجزأ

اي لو كان جلال بن
الرواني في قوله
منه سلمه

اي الى السبيل
الرواني في قوله
منه سلمه

اي لو كان جلال بن
الرواني في قوله
منه سلمه

اي لو كان جلال بن
الرواني في قوله
منه سلمه

من المحمول في القضية المذكورة لكنه في الحقيقة موضوع فلا يضر لولم يوجد ما صدق عليه المحمول المطلق
 فاحفظ هذا التحقيق لعل لا تجده من غيري ولا يخفى عليك ما في هذا الجواب من السخافة فإن امتناع
 الحكم لاشكائه مفهوم من المفهومات وكل شيء إذا نسب إلى شيء كان يصدق عليه بالإيجاب
 أو بالسلب ومن المعلوم أن السلب غير صادق فيصدق الإيجاب فيعود الاشكال ولا يفيد حيل الضم
 والحمل بالطبع فاحسن التدبر لكي يظهر لك حقيقة الحال وصنهما ما ذكره صاحب السلم العلوي في تصويته
 بقوله مفهوم المحمول معلوم بالذات وعجول مطلق بالعرض فالحكم وسلبه باعتبارين انتهى وفصله في
 تصديقاته ومبناه على اختاره المتقدم من أن الحكم في القضايا المحصورة على الطبيعة الحاصلة في
 الذهن بالذات لأعلى الأفراد الحاصلة بالعرض بتبعية حصول الطبيعة فيه ومما إليه المحقق جلال الدين
 الدكني في حاشيته شرح التمهيد وحاشي التهذيب الفاضل ميرزا جان الباغوي الشيرازي وتحقيق الصناعة
 السيد باقر داماد الشيرازي والسيد الزاهد الهرمي وغيرهم وتوضيح ذلك على ما ذكره في أسفارهم
 أن الحكم على الشيء فرع الحصول بالذات والحاصل بالذات في الذهن إنما هو الطبيعة للأفراد فانها
 حاصلة بالعرض نعم هي ملتفت إليها بالذات والطبيعة ملتفت إليها بالعرض فالأفراد كما أنها
 معلومة بالعرض فكذلك محكوم عليها بالعرض أيضا فالحكم في القضايا سوى الشخصية ليس على الطبيعة
 لكن في الممثلة عليها بلا اعتبار حيثية زائدة وفي الطبيعة من حيث الوحدة الذهنية وفي المحصورة حيث
 انها صالحة للانطباق على الأفراد وبهذا الانطباق يسر الحكم إلى الأفراد ويصلح لدخول السوء عليه وقالوا
 في تنقيح ذلك أنه كما أن ما صدق عليه الوجه يوجد في الخارج على وجهين أحدهما على نحو يتحد مع ذلك الوجه
 بالعرض ويصح انتزاعه منه كما إذا فرض أن زيد كاتب في ثانياه ما قد يؤخذ بدون ذلك الاتحاد كما إذا لم يكن كاتباً
 لأن ذلك الطبيعة قد توحد في الذهن على وجه تنطبق على الأفراد وتتحد معها اتحاداً ذاتياً وعرضياً وهو بهذا
 الاعتبار موضوع للقضية المحصورة وقد تؤخذ لأعلى هذا النحو وهو بهذا الاعتبار موضوع للقضية الممثلة والطبيعة
 مع اعتبار حيثية زائدة أو بدو ونها أو مرد عليهم أو لا أنا لا نسلم أنه لا بد في الحكم من كون المحكوم عليه حاصلاً
 بالذات لسلم لا يجوز أن يكفي كونه ملتفتاً إليه بالذات والمملتفت إليه بالذات ليس إلا الأفراد فهي المحكوم عليها
 ألا ترى إلى الوضع العام والموضوع له الخاص كما في أسماء الأشارات فإن المعلوم بالوجه هو الموضوع له
 حقيقة لكونه ملتفتاً إليه بالذات وأجيب بوجهين أحدهما بطريق المنع وهو أنا لا نسلم أنه لا بد في المحكوم عليه
 كونه ملتفتاً إليه بالذات وثانيهما ما أوجزه المحقق الطهراني في حاشية التمهيد يجب الجلاية بطريق
 الحمل بقوله التوجه متعلق بالأفراد لكن لا مطلقاً بل من حيث انها متحد مع الطبيعة فيكون نفس الطبيعة
 من حيث الخصوصية والتعدد متعلق بالتوجه والقصد قال المحقق في حاشية القلعة على تنوير
 التمهيد معنى تصو الشيء بالذات أن يكون هو بنفسه ممثلاً في الذهن التصو بالوجه أن لا يكون

في تنقيح الكلام على
 القضية المحصورة

الوجه

الوجه بالذات
 والوجه بالعرض

هو متمثلاً في الذهن بل ما صدق عليه لكن يتوجه به النفس الى ما صدق هو عليه انتهى كلامه اقول كل
 من هذين الوجهين مخيف جداً أما الاول فلكونه مقابلة المنع بالمنع فلا يسمع وأما الثاني فلان التوجه
 الى الافراد من حيث انها متحدة مع الطبيعة لشيء والتوجه الى الطبيعة من حيث الخصوصية شيء اخر وبينا
 ان بعيد لا يخفى على المتأمل فتفريع قوله فيكون نفس الطبيعة على ما قبله ليس بصحيح وبالحكمة فالمقصود بالذات
 لما هو الفرد وان كان من حيث الاتحاد مع الطبيعة لا الطبيعة وان كان من حيث الانطباق فليكن
 هو المحكوم عليه وبه ظهر ان استشهاداً بعبارة المحقق جلال الملة والدين الدواني في الحواشي القديمة
 لا يكاد يصح فان كلام ذلك المحقق صريح في ان التوجه انما هو الى الافراد لكن بواسطة الطبيعة وهذا القدر
 لا يفيد هذا المستشهد بل يضره نعم لو ثبت من عبارة ذلك المحقق ان القصد بالذات الى الطبيعة لنفع البتة
 واذا ليس فليس ثانياً انه لو كانت الطبيعة محكومة عليها حقيقة لا قضي لا يجاب وجد الحقيقة حقيقة
 لان الموجبة لا بد فيها من وجود الموضوع مع انها قد لا تكون موجودة حقيقة كما اذا كانت عادية او سلبية
 او انتزاعية فانه لا وجود لها في الخارج الامناشي انتزاعها وهي الافراد فيلزم صدق الموجبة بدون وجود
 الموضوع ويجاب عنه بان المراد في قولهم الموجبة تستدعي وجود الموضوع انه لا بد في الموجبة من وجود الموضوع
 اعم من ان يكون موجوداً بنفسه او بمنشأ انتزاعه وهو متحقق ههنا وأحسن منه ما يقال ان الموجبة انما
 تستدعي وجود المثبت له بالذات لا وجود المحكوم عليه بالذات بينهما فرق فالمحكوم عليه وان كان هو
 الطبيعة العدمية او الانتزاعية لكن المثبت له انما هو الافراد وهي موجودة بالذات فلا اشكال وثالثاً
 بان الموصوف يجب ان لا يكون ادون من الصفة مع ان الطبيعة قد تكون انتزاعية والصفة انضمامية كما
 في قولك الاحمر اسود وجوابه ظاهر فان الاسود ايضا لكونه من المشتقات انتزاعي نعم مبدؤه امر انضمامي
 وهو ليس بمحمول ورأبعا ان الطبيعة من حيث انطباقها على الافراد هي الحقيقة بهذه الحقيقة لا وجود لها
 في الخارج وانما هو في الذهن فيلزم انحصار القضايا في الذهنية وخامساً ما اورد به بعض محشي الحواشي القديمة
 من ان الوصفين قد يتنافيان فكل ناتئ مستيقظ فكيف يصح الحكم ههنا بثبوت المحمول لحقيقة الموضوع
 اقول الجواب عنه سهل على طبق ما مر فانه لا بعد في التزام كون طبيعة الناتئ من حيث انطباقها على الافراد
 محكومة عليها نعم لو التزم انها مثبتة لها لكان فيه بعد البتة وسادساً بان المحكوم عليه بالذات ينبغي
 ان يكون موجوداً بالذات وان هو الا الافراد دون الطبيعة لانها توجد في ضمن الافراد بالذات وبعد
 التيا والتي نقول مذهب المتأخرين في هذا البحث من ان المحكوم عليه بالذات هو الافراد مقرر ان الصواب
 ويعمل اليه كلام رئيس الصناعة في مواضع من الشفاء والاشارات واستدلالات المتقدمين على ما ذهبوا
 اليه كلها محذورة مشروطة لكن لما قلنا صاحب السلم بقلادة تقليد هم اجاب عن الشبهة المذكورة على
 طبق مذهبهم وحاصل جوابه ان طبيعة المحمول المطلق معلومة بمفهومها وعنوانها وهي المحكوم عليها

لان النسخ انما يطلب
 الريل باليخ
 من قبل المانع
 يطلب عليه
 كقوله لا تاتوا
 في شرح الراس
 السمع بالسمع
 مولى
 حافظ النور
 سلمه الدعوى
 سلمه القضية
 كاذب لا تقاضا
 بعبارة
 ما لا يثبت
 ولا يثبت
 اصله
 وشرائقي
 من قولي
 انتهى
 فوالله
 منه
 سلمه في الزمان
 ان على من يترجم
 "منه سلمه"

الامتناع والمثبت له الامتناع حقيقة انما هو ما صدق عليه المجهول المطلق فالحكم على العنوان الحاصل
الذهن وسلبه بالنظر الى ما صدق عليه وهذا العنوان عرضي لما صدق عليه فاتجه الحكم بالنظر الى ذاته
لحاصلة وسلب الحكم باعتبار اتحاد العرضي مع العنوان وتيرد عليه من وجوه احدها فساد المبني على
امتحقيقه وثانيها ان الموضوع بالامتناع لما كان مفهوما المجهول المطلق باعتبار الاتحاد والانطباق على
لافراد ينبغي ان تكون موجودة بهذا الاعتبار وتوضيحه انه لا بد في الحكم على الشيء من ثبوته فلا يخلو ما ان يراد به
بقي المثبت له او ثبت الحكم عليه وواحد منهما غير موجود في الممتنع فيه اما الاول فلان المثبت له
الامتناع انما هو الافراد وما صدق عليه المجهول المطلق وهو ليس بموجود بل وجوده من المستحيل
اما الثاني فلان الحكم عليه ليس نفس الطبيعة من حيث هي هي والالزم ان تكون القضية طبيعية او ممتنة
الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد وهي بهذا الحيثية ليست بموجودة في نفس الامر بل وجودها
بالمستحيلات لا يكفي وجود نفس عنوان الطبيعة للجدية كما لا يخفى على من ادرك مسكته فان قلت احكام الافراد تثبت
طبيعة ولو في الجملة فالامتناع وان كان في الحقيقة من احكام الافراد لكنه ليس كذلك الطبيعة ايضا فكيف وجودها
حيث هي هي قلت ان كان المراد ثبوت احكام الافراد لنفس الطبيعة من حيث هي هي مع عزل النظر عن الانطباق
ممنوع بل باطل وان كان المراد ثبوتها من حيث انطباقها على الافراد يعجز الاشكال لعدم وجودها من هذه الحيثية
بالجملة فهذا الاشكال كما لا دفع له ولعلك تفطن من ههنا اندفاع مغالطة شبهة وهي انه يصدق قولنا كذا
بعدم زيد علم الطبيعة الانسانية ويضم معها الكلية الاخرى الصادقة وهي قولنا كلما علمت الطبيعة كذا
بعدم عمر فينتج من ضم هاتين المقدمتين كلما عدم زيد عدم عمر وهي كاذبة مع صدق المقدمتين وبوجه لا دفع
ان الثابت للفرد كزيد مثلا انما تثبت الطبيعة في الجملة في الوسط في هذا القياس غير متكرر فاقصم فانه دقيق
تألفها ان تصاف الطبيعة بالامتناع ليس لا بواسطة اتصاف الافراد به واسطة في العرض لا واسطة في
لثبوت كما يتوهم من كلام العلامة السندي بل ولا بد في بواسطة في العرض من اتصاف بواسطة بتلك الصفة
والحقيقة وبالذات فيلزم وجود الافراد المجهول المطلق لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له فيعود الاشكال
ومن هنا ان هذه القضية وامثالها مما لا وجود لمعنويات موضوعاتها كلها شرطيات في صورة الجملة
ليس الحكم فيها بشيء تجيز يا بل تعليقيا ومعناها لو وجد ما صدق عليه المجهول المطلق لامتنع عليه الحكم
شرطية صادقة وان كان مقدرها كاذبا فان صدق الشرطيات ليس موقفا على صدق الاطراف بل على وجود
لعلاقة بينهما وفيه ومن ظاهر على ما قول فان عند وجود معنى المجهول المطلق كيف يحكم عليه بالامتناع الحكم
عليه فانه لما وجد معنى صاملا لم يوجد في حكمه عليه قطعاً فالشرطية ليست بصادقة الا ان يقال ان وجود ما
يصدق عليه المجهول المطلق من قبيل المستحيلات فعلى تقدير وجوده يجوز ان يستلزم محالاً اخر لم يصحوا
الحال يستلزم المحال لانه لا يدفع المناقشة فان استلزم المحال محالاً اخر ليس مطلقاً كما يتوهم من ظاهر عبارة

قال في
مدار السند
ما في
الوجه
بالامتناع
الوجود
ان يكون
الامتناع
نفس
البداهة
ما في
بوجه
يخفى
التمسك
من
منه
على
بالشيء
ما في
مع
مدار
مدار

امتناعه فالمحكوم عليه للامتناع في القضية المذكورة هو ما صدق عليه المجهول المطلق بالاقتناع الاول امتناع الحكم عليه بالاقتناع الثاني فلا تناقض وأورد عليه المحقق الذي في حواشيه بأنه فرق بين العلم بالوجه وبين علم الشيء بوجهه ومنشأ صحة الحكم إنما هو المعلوماتية من وجه لا معلوماتية الوجه فأي فائدة في قوله والمجهولية امر معلوم وقال المعاصر الصلبي الشيرازي في حواشيه الجديرة المتعلقة بمحاشي شرح المطالع الشريفة وأقول يشكل بذلك أيضاً ما ادعاه الشارح من أن المجهول المطلق باعتبار أنه ذات موضوع بالمجهولية محكوم عليه إذ غاية ما يلزم من ذلك أن يكون وصف للمجهولية معلوماً وهو غير مستلزم لكون الذات معلومة بهذا الوصف والمطلوب هذا إذا كان حله على ما حققناه من أن العلم بوجه الشيء هو العلم بالشيء من حيث أنه عينه ومتمم معه لأنه متى كان الوجه معلوماً كان الشيء من تلك الحيثية معلوماً وهذا كاف في معلوميته وأما على ما ذهب إليه الشارح وتبعه العلامة الشيرازي من أن العلم بوجه الشيء لا يستلزم العلم بالشيء فيمكن أن يتكلف ويقال للامري قول الشارح والمجهولية امر معلوم العهد والمعنى هو المجهولية الموصوف به الشيء في قوله المجهول المطلق شيء موضوع بالمجهولية ويكون الحيثية معتبرة فكأنه قال بالمجهولية الموصوف بها الشيء امر معلوم من حيث هو كذلك وهو مستلزم للعلم بالشيء انتهى كلامه أقول كل من وحي محل باطل أما الاول فلأن علم الشيء عبارة عن حصول صورته في العقل من حيث انها صوته لا مطلقاً ولا يلزم أن يكون العلم بمفهوم الشيء علماً بجميع الأشياء والقرائن بعيد فالعلم بوجه الشيء كوصف المجهولية من غير أن يعتبر كونه علماً به ليس علماً بالشيء وهذا هو التحقيق الحقيقي بالقبول وما ذكره في ثبات ما ادعاه كله مما لا ينبغي أن يصفى إليه وليس هذا موضع تفصيله وأما الثاني فلأنه يتوقف على حصول مفهوم المجهولية من حيث أنه وصف للشيء أي ما صدق عليه فلو فرضنا أن احداً تصوّر نفس مفهومه من غير لحاظ هذه الحيثية وكلمة بهذه القضية يعنى الاشكال البتة فأنهم فإنه حقيق به وقد يقرر أصل الشبهة بوجوه أخرى بعضها تندفع بالاجابة المذكورة وبعضها اجابة مختصة بها فمنها ما في المطالع المحكوم عليه هذه القضية ان كان معجولاً مطلقاً فهو تناقض في ذنب وان كان معلوماً وكل معلوم من وجه يمكن الحكم عليه فهو كذب أيضاً وتحريره ان الحكم على الشيء لو استدعى تصور المحكوم عليه بوجه ما صدق قولنا كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم والتالي كأدب بيان الشرطية انه لو صدق على محكوم عليه معلوماً باعتبار الضرر ولا انعكس يعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس معلوماً باعتبار ما لا يكون محكوماً عليه بالضرر وهو معنى قولنا كل مجهول مطلق يمتنع الحكم عليه وتبيان كذب التالي ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون معجولاً مطلقاً او معلوماً على الاول يلزم الحكم على المجهول المطلق فيصدق قولنا بعض المجهول المطلق لا يمتنع عليه الحكم وقد فرضنا ان كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم فيلزم التناقض على الثاني يتطلم مع قولنا كل معلوم ولو بوجه يحكم الحكم عليه قياساً منتهجاً هكذا الحكم عليه في هذه القضية معلوم وكل ما هو كذلك فهو لا يمتنع عليه الحكم فينتج قولنا الحكم عليه في هذه القضية يحكم الحكم عليه وقد كان يمتنع عليه الحكم فيلزم الكذب

الذي هو العلم بالوجه
والذي هو العلم بالشيء

الذي هو العلم بالوجه
والذي هو العلم بالشيء

الذي هو العلم بالوجه
والذي هو العلم بالشيء

وبهذا الخبر يظهر لك سر اختيار صاحب المطالع التناقض والكذب في الاول والاقتصار على الكذب في الثاني
وهو ان اللازم في الشق الاول ان بعض المجهول المطلق لا يمنع عليه الحكم وهو موافق للتالي في الطرفين وتخالفا
له في الكيف فيلزم التناقض حقيقة مع الكذب واللازم من الثاني ان المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم
عليه وهو مخالف للتالي في الموضوع والحصول فلا يناقضه نعم يستلزم كذبه كذا في شرح المطالع اقول
لو اكتفى على ذكر التناقض في الشقين او اوردته مع الكذب فيما كان اول فان التناقض كما يكون بين القضيي
لذلك يكون بين المفرد اعراضا فلهذا وان لم يلزم التناقض بين القضيتين على الشق الثاني لكن يلزم بين
المفردين وهما وجود الحكم وعدمه بلا ريب فان قلت فما تقول في قولهم ان التصديقات لا تناقض لها
فانه صريح في انه لا تناقض في المفردات قلت ففي التناقض في المفردات بمعنى اخر وهو التناقض في التحقق
على ما صرح به في شرح المواظف وغيره **والجواب** عن هذا التقرير على ما في المطالع ايضا تبعا لما ذكره
المحقق الذي في حواشي شرح الخبرين باختيار كون القضية المذكورة حقيقة بقوله هذه القضية يمنع
صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فان كل ما يوجد في الخارج معلوم من وجه فيمتنع لزوم المقدمات
في الشرطية المذكورة وصدقها حقيقية ممكن من غير تناقض انتهى كلامه ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من التعقيد
والخفاة اما اولها فلانه ليس حاصله الا ان القضية المذكورة التي جعلت ثانيا في الشرطية ان اخذت خارجية
كانت كاذبة لامتناع وجوده في الخارج وحيث يكون لزومه لمقدمها ممنوعا وان اخذت حقيقة لم يلزم خلاف
وظاهر هذا الحاصل انه جعل كذب التالي ما دليلا على بطلان الملازمة او سندا لمنعها وكل منهما لا يلحق
عن شيء اما الاول فلان كذب التالي لا يدل على كذب الملازمة بل على التلازم بين الكاذبين واما الثاني فلان
السند يجب ان يكون ملزوما للمنع وهذا ليس كذلك فان كذب التالي لا يستلزم كذب الملازمة فلما تبين
شارح المطالع على هذه الخفاة جبرحت ترتفع هذه الخفاة عنه بجعل السند المذكور سندا للمنع
الانعكاس وتوضيحه ان تالي الشرطية ان اخذت خارجية منعنا صدق الشرطية ولا انعكاس الموجبة
يعني كل محكوم عليه معلوم باعتبارها بالضرورة الى هذه القضية كما نزعها للموقد لعدم صدق موضوعه
على وجود خارجي وان اخذت حقيقة فالشرطية مسلمة وكذب التالي ممنوع فان اخذت ان المحكوم عليه
فيه معلوم باعتبار فيحكم عليه بالامتناع بهذا الاعتبار ومجهول باعتبار فيمتنع الحكم عليه بهذا الاعتبار اقول
لم يدع المورد ان قولنا كل محكوم عليه معلوم باعتبارها بالضرورة انعكاس الى قولنا كل مجهول مطلق يمنع
عليه الحكم حتى يفيد منع هذا الانعكاس بل ادعى ان قولنا كل مجهول آله مساهمة بمعنى بقولنا كل ما ليس
بمعلوم باعتبار ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة الذي هو عكس نقيض للقول المذكور وان هذا من
ذاك فافهم فانه دقيق وامان ثانيا فلان قوله كل ما يوجد في الخارج معلوم من وجه ممنوع فان كل ما
هو موجود في الخارج فهو معلوم انما المعلوم هو الوجه لا يقال ان الوجه كاف للحصول على الوجه لا لتقول

له
اي لو انما جلال الدين
الدواني او غيره
منه سلمه يوم
الجمعة

له
اي لو انما جلال الدين
الدواني او غيره
منه سلمه يوم
الجمعة

والجواب

كلما لم يقصد به تحصيله كما نبهناك عليه سابقاً فان قلت هذا كلام على السند لا يخص وهو لا يضر
قلت له ولكنه لا يرفع الضعف عن كلامه وكفاك ايراداً وأما ثالثاً فلانه فاته احتمال كون القضية ذهنية
ولا بد من ذكره ليعلم صحتها وسقمه وفيه ما فيه وفيه ما فيه وأما رابعاً فلما ذكره الصدوق الشيرازي في
حواشيه الجديدة المتعلقة بشرح التجريد من ان صدق هذه القضية وامثالها حقيقية في حيز المنع
وذلك لان القوم اعتبروا في القضية الحقيقية امكان وجود موضوعها أدلوا ذلك لما قصد الكلية
الحقيقية ولا ريب في ان افراد المجهول المطلق وما يشبهه ممنوعة فكيف تصدق حقيقية وأما خامساً
فلان المحكوم عليه في التالي ان كان معلوماً باعتبار جازاخذ خارجياً لان امتناعه انما كان بسبب ان
الموضوع غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يكون موجوداً في الخارج وان لم يكن معلوماً باعتبار لم يستقر
الحل على تقدير اختيار القضية حقيقية هذا **وقل يجب** عن التقرير المذكور ايضاً بان المدعى هو ان كل
ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوماً باعتبار ما دام محكوماً عليه ويلزمه بحكم الانعكاس على امر
تقريره كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم ما دام مجهولاً مطلقاً وح لا يلزم المخلف على كل واحد من
الشقين أما على الاول فلان قولنا بعض المجهول المطلق لا يمتنع عليه الحكم مطلقة عامة وهي تناقض
المشروطة العامة وأما على الثاني فلان اللازم ان المحكوم عليه في هذه القضية نعم الحكم عليه
حين هو معلوم باعتبار وهذا لا ينافي القضية المذكورة ومنها ما في شرح المطالع من انه لو كان
الحكم على الشيء مشروطاً بتصدق المحكوم عليه بوجه ما صدق قولنا لا شيء من المجهول المطلق دائماً
بحكم عليه دائماً والتالي باطل أما الملازمة فلا تنتفاء المشروطة دائماً بانتفاء الشرط دائماً وأما انتفاء
التالي فلانه يصدق على المجهول المطلق دائماً انه ممكن بالامكان العام وشي فاما هو موجود او معدوم الى
غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول المطلق فان ثبت له كان محكوماً عليه بالاجاب والاكات
الحكم واقعاً عليه في الجملة فيكون المجهول المطلق دائماً محكوماً عليه في الجملة وقد كان ليس محكوماً عليه
دائماً وايضاً الحكم عليه في القضية ان كان مجهولاً مطلقاً دائماً يكون المجهول المطلق دائماً محكوماً عليه في الجملة
وان كان معلوماً باعتبار لم يكن مجهولاً مطلقاً دائماً هذا خلف وأورد عليه المحقق الذي في حواشيه بانه
ما ذال الرد الشارح من قوله يصدق على المجهول المطلق دائماً انه ممكن بالامكان العام ان اراد به انه صادق
عليه في نفس الامر فلا ينفع وان اراد به يحكم عليه بانه ممكن فلا نسلم امكان الحكم به على المجهول المطلق
من حيث هو هو ولكن لا نسلم امكان نسبة مفهوم ما اليه بالاجاب وبالسلب نعم ينتسب كل مفهوم
اليه في نفس الامر ما بالاجاب عليه او بالسلب ما الحكم عليه فلا أقول هذا ايراد لا وورد له فان منع
كون المجهول المطلق محكوماً عليه بعد تسليم انتساب المفهوم ما اليه في نفس الامر الذي هو مناط
الحكم على الشيء مكابرة واضحة وأورد ذلك المحقق ايضاً على قوله انه ممكن بان الظاهر انه جعل فاعلا

قوله لا يضر
قوله ذهنية
قوله صدق هذه القضية
قوله حواشيه
قوله الجديدة
قوله المتعلقة
قوله بشرح
قوله التجريد
قوله من ان
قوله صدق
قوله هذه
قوله القضية
قوله وامثالها
قوله حقيقية
قوله في حيز
قوله المنع
قوله وذلك لان
قوله القوم
قوله اعتبروا
قوله في القضية
قوله الحقيقية
قوله امكان
قوله وجود
قوله موضوعها
قوله أدلوا
قوله ذلك لما
قوله قصد
قوله الكلية
قوله الحقيقية
قوله ولا ريب
قوله في ان
قوله افراد
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله وما يشبهه
قوله ممنوعة
قوله فكيف
قوله تصدق
قوله حقيقية
قوله وأما خامساً
قوله فلان
قوله المحكوم
قوله عليه
قوله في التالي
قوله ان كان
قوله معلوماً
قوله باعتبار
قوله جازاخذ
قوله خارجياً
قوله لان
قوله امتناعه
قوله انما كان
قوله بسبب ان
قوله الموضوع
قوله غير معلوم
قوله بوجه من
قوله الوجوه
قوله فلا يكون
قوله موجوداً
قوله في الخارج
قوله وان لم يكن
قوله معلوماً
قوله باعتبار
قوله لم يستقر
قوله الحل
قوله على تقدير
قوله اختيار
قوله القضية
قوله حقيقية
قوله هذا
قوله **وقل يجب**
قوله عن التقرير
قوله المذكور
قوله ايضاً بان
قوله المدعى
قوله هو ان كل
قوله ما هو
قوله محكوم
قوله عليه
قوله يجب ان
قوله يكون
قوله معلوماً
قوله باعتبار
قوله ما دام
قوله محكوماً
قوله عليه
قوله ويلزمه
قوله بحكم
قوله الانعكاس
قوله على امر
قوله تقريره
قوله كل مجهول
قوله مطلق
قوله يمتنع
قوله عليه
قوله الحكم
قوله ما دام
قوله مجهولاً
قوله مطلقاً
قوله وح لا
قوله يلزم
قوله المخلف
قوله على كل
قوله واحد من
قوله الشقين
قوله أما على
قوله الاول
قوله فلان
قوله قولنا
قوله بعض
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله لا يمتنع
قوله عليه
قوله الحكم
قوله مطلقة
قوله عامة
قوله وهي
قوله تناقض
قوله المشروطة
قوله العامة
قوله وأما على
قوله الثاني
قوله فلان
قوله اللازم
قوله ان
قوله المحكوم
قوله عليه
قوله في هذه
قوله القضية
قوله نعم
قوله الحكم
قوله عليه
قوله حين هو
قوله معلوم
قوله باعتبار
قوله وهذا
قوله لا ينافي
قوله القضية
قوله المذكورة
قوله ومنها ما
قوله في شرح
قوله المطالع
قوله من انه
قوله لو كان
قوله الحكم
قوله على الشيء
قوله مشروطاً
قوله بتصدق
قوله المحكوم
قوله عليه
قوله بوجه ما
قوله صدق
قوله قولنا
قوله لا شيء
قوله من المجهول
قوله المطلق
قوله دائماً
قوله بحكم
قوله عليه
قوله دائماً
قوله والتالي
قوله باطل
قوله أما
قوله الملازمة
قوله فلا تنتفاء
قوله المشروطة
قوله دائماً
قوله بانتفاء
قوله الشرط
قوله دائماً
قوله وأما
قوله انتفاء
قوله التالي
قوله فلانه
قوله يصدق
قوله على
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله دائماً
قوله انه ممكن
قوله بالامكان
قوله العام
قوله وشي
قوله فاما
قوله هو موجود
قوله او معدوم
قوله الى
قوله غير ذلك
قوله ولان
قوله كل مفهوم
قوله ينسب الى
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله فان ثبت
قوله له كان
قوله محكوماً
قوله عليه
قوله بالاجاب
قوله والاكات
قوله الحكم
قوله واقعاً
قوله عليه
قوله في الجملة
قوله فيكون
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله دائماً
قوله محكوماً
قوله عليه
قوله في الجملة
قوله وقد كان
قوله ليس
قوله محكوماً
قوله عليه
قوله دائماً
قوله وايضاً
قوله الحكم
قوله عليه
قوله في القضية
قوله ان كان
قوله مجهولاً
قوله مطلقاً
قوله دائماً
قوله يكون
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله دائماً
قوله محكوماً
قوله عليه
قوله في الجملة
قوله وان كان
قوله معلوماً
قوله باعتبار
قوله لم يكن
قوله مجهولاً
قوله مطلقاً
قوله دائماً
قوله هذا
قوله خلف
قوله وأورد
قوله عليه
قوله المحقق
قوله الذي في
قوله حواشيه
قوله بانه
قوله ما ذال
قوله الرد
قوله الشارح
قوله من قوله
قوله يصدق
قوله على
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله دائماً
قوله انه ممكن
قوله بالامكان
قوله العام
قوله ان اراد
قوله به انه
قوله صادق
قوله عليه
قوله في نفس
قوله الامر
قوله فلا ينفع
قوله وان اراد
قوله به يحكم
قوله عليه
قوله بانه ممكن
قوله فلا نسلم
قوله امكان
قوله الحكم
قوله به على
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله من حيث
قوله هو هو
قوله ولكن
قوله لا نسلم
قوله امكان
قوله نسبة
قوله مفهوم
قوله ما اليه
قوله بالاجاب
قوله وبالسلب
قوله نعم
قوله ينتسب
قوله كل مفهوم
قوله اليه
قوله في نفس
قوله الامر
قوله ما بالاجاب
قوله عليه
قوله او بالسلب
قوله ما الحكم
قوله عليه
قوله فلا أقول
قوله هذا
قوله ايراد
قوله لا وورد
قوله له فان
قوله منع
قوله كون
قوله المجهول
قوله المطلق
قوله محكوماً
قوله عليه
قوله بعد
قوله تسليم
قوله انتساب
قوله المفهوم
قوله ما اليه
قوله في نفس
قوله الامر
قوله الذي هو
قوله مناط
قوله الحكم
قوله على الشيء
قوله مكابرة
قوله واضحة
قوله وأورد
قوله ذلك
قوله المحقق
قوله ايضاً على
قوله قوله
قوله انه ممكن
قوله بان الظاهر
قوله انه جعل
قوله فاعلا

ليصدق وليس يصحح لان الصادق على المجهول المطلق انما هو ممكن لا قول انه ممكن اي المجهول المطلق ممكن
وهو ظاهر ولا يذهب عليك ان هذا الايراد ايضا حذيل لقينه فان المقصود انه يصدق عليه ممكن
في انه ممكن وفائدة التعبير عنه بهذه العبارة هو الاشارة الى الصادق من حيث انه صادق فان ممكننا مفردا
عن التركيب ليس يصدق عليه ولذا يصدق عليه في تركيبه انه ممكن ومثل هذا كثير في عباراتهم فقطع في قال
شراح المطالع بعد تقرير الشبهة بالجابح اسم المادة الشبهة ان المجهول المطلق دائما معلوم بالذات
ومجهول مطلق بحسب العرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبارين انتهى وقد عرفت ماله وما عليه
فذكره ومنها ان الحكم في القضية المذكورة بامتناع الحكم عليه اما على مفهوم المجهول المطلق او على افراد
لا سبيل الى الاول لكونه متصلا بمعلوما فلا يصح الحكم بالامتناع عليه ولا سبيل الى الثاني ايضا لانها
لا تخلو اما ان تكون معلومة بوجه من الوجوه عند الحكم واما ان تكون معلومة ولو بوجه الاول يستلزم
ان لا يصح الحكم عليه ولو بالامتناع والثاني يستلزم امتناع الحكم عليه بالامتناع هذا خلف ومنها ان
المحصنة لا بد فيها من ان يكون العنوان مرآة للملاحظة لا افراد وحين جعل العنوان مرآة تصير الافراد معلومة
فكيف الحكم بالامتناع ومنها انهم صرحوا باقتضاء اللوجبة وجود الموضوع بل كانوا مجمعا عليه فقولهم ايضا هذا
يقتضي وجود موضوعه ولو في الذهن وكل ما هو كذلك فهو معلوم فيلزم خلاف المفروض ومنها ان تخل
امتناع الحكم على المجهول المطلق لا يخلو اما ان يكون حملا وليا او حملا متعارفا ولا الاول صريح البطلان فتعين
الثاني ومناطه على قيام المحمول بالموضوع وحلوله فيه وهو يقتضي جود المحل وليس ههنا فليس المحل و
اجيب عن هذه الوجوه بوجوه احدها ما اختاره شراح المطالع وتبعه بعض لناظرين في شرح مرقاة النظم
تقليد المن قبله من ان هذه القضية وامثالها اسوالب في صور اللوجبات فنعني المجهول المطلق يمتنع عليه
الحكم المجهول المطلق لا يمكن ان يحكم عليه فلا يقتضي وجود ما يصدق عليه العنوان بل تصو العنوان فقط
فينهدم اساس الاشكال وانت تعلم انه مخيف جدا كما ذكره صاحب علم العلوم من انه لو كان كذلك
لا يمكن الرجوع كل قضية اليها فلا خصوصية انتهى فانه انما احتاج شراح المطالع الى الرجوع امثال هذه القضية
الى اسوالب الضرورية والضرورية في اسوالبها مندفع بل ما ذكره المحقق الذي في حواشي شرح التجريد من انه ما
من حكم الا يصح ان يحكم عليه بحكم ايجابي صادق وكل مفهوم اذا نسب الى اخر فللعقل ان يحكم بينهما
صادقا كان او كاذبا ومن البديهي ان جواز حكم الامتناع على المجهول المطلق اذا خفي ونفسه حكما ايجابيا
صادقا فيعني الاشكال غاية ما في الباب ان يكون الحكم ايجابيا في مثال هذا الموضوع مستلزم للحكم السلب
وهو لا يفيد الاتحاد فان الموجدان يقول لا يخلو اما ان يكون الحكم ايجابيا في قولنا المجهول المطلق يمتنع عليه
الحكم صادق او لا الثاني باطل قطعاً فتعين الاول وهو المطلوب ومن ههنا ظهر سخافة ما في شرح مرقاة
النظم لا يرتاب احد في ان المتنعات لا يصدق عليها صفات تجزية لاستدعائه وجوب الموضوع والموصوفات

القول بالامتناع

القول بالامتناع

القول بالامتناع

القول بالامتناع

الحاق
بذلك انما هو
القول بالامتناع

ولا وجود لها ذهنا خارجا لا يحكم عليها بالاحكام التي يتألف في يادى الراى ايجابية سلبية في
 الواقع فاذن مال قولنا شريك الباري متمنع انه ليس بجائز الوجود وممكن التقرب والبداهة طوكا امثال
 هذه القضايا موجبا الرجوع الحاصل في قولنا شريك الباري متمنع الى ان هناك شيئا في نفس الامر يصدق عليه
 انه شريك الباري وهذا باطل قطعا انتهى كلامه ولم يرامه وجه السخافة ظاهر فان المستفسر ان يستفسر
 عنه هل الامتناع مرجح هو مفهوم ام لا فان قال لا فقد خالف البداهة الجلية وان اقر
 بفهميته فليستفسر منه هل يمكن ان يصح به الحكم على الشيء ام لا الثاني باطل جزما والاول هو المطلق
 واما قوله ولو كان امثال هذه القضايا التي مفيد فوج بانه لم لا يجوز ارجاع امثال هذه القضايا الى الشرطيات
 فاللازمة باطلة فانهم ولا تجل فان المقام ما زلت فيه الاقدام ولا تقلد الاموات فان افة العلم
 التقليد وثانيها ان هذه القضية صادقة ان اخذت سالبة وكاذبة ان اخذت موجبة ولا يخفى
 عليك ما فيه من السخافة فلا تلتفت اليه وثالثها انها موجبة لا تقتضي الا تصور المحكوم عليه حال
 الحكم كما في السوال ولا يذهب عليك ما فيه من السخافة فان طبيعة الربط الايجابي مطلقة لا تقتضي
 وجود الموضوع من غير تفرقة بين قضية وقضية والتخصيص من باب رباب العلوم الظنية وليس من وظيفة
 ابواب الفنون الحكمية علا ان غرض العوارى الايراد على الجهمي وهم يدعون البداهة واقضاء الربط الايجابي
 مطلقا ووجود الموضوع فالجيب ان اراد بما ذكره تركه مذهمم فلا كلام معه وان راد ارجاع كلامهم الى ذكره
 فليس بذالك الاثر هذا التخصيص في كلامهم ورابعها ان هذه القضية راجعة الى موجبة سالبة
 المحمول فالمعنى كل ما ليس محمول مطلق فهو ليس بمحمول الحكم عليه وهي لا تقتضي وجود الموضوع على ما
 ذكره المتأخرون اقول وهو ايضا سخيف جدا فان القضية المسماة سالبة المحمول على التحقيق ليست
 بمغايرة للمعدولة ولذا لم يفرق رئيس الصناعة بينهما في وائل الشفاء والاشارات انكرها المحقق الطوسي في
 نقد التنزيل حيث قال اذا داخل السلب عن الربط فهو معنى العدل سواء كان لفظ ليس مؤلفا فيه مع غيره
 او لفظ لا مركبا بغيره لان جميع ذلك المركب والمفرد يكون بمنزلة مفرد يحكم به لان القضية لا يمكن ان يحمل
 على مفرد حمل هو هو فيكون معناه كل شيء يقال عليه ج على الوجه المقرر فذلك الشيء هو الشيء الذي يحكم عليه بانه
 ليس بـ اولاب اوباية عبارة شئت واما حال الموضوع في استدعائه وجب فعله ما تقر بانتهى واعترض عليه
 بان المحمول في سالبة المحمول هو مضمون القضية كما في قولنا زيد ابوه قائم ولا يلزم منه كون القضية عمولة
 ولا عدم الفرق بينها وبين المعدولة وردة المحقق الدواني في حاشي شرح التجريد القديمة بان هذا الفرق
 لا يجدي نفعاً لان المعتبر في المعدولة كون حرف السلب جزءا من المحمول من غير قيد ان هذا اسم كوجرف
 السلب جزءا منه لزم كونها معدولة سواء كان مجزلا ومفصلا وما قبل من حرف السلب ليس في جزء المحمول
 لما ذكره في تفسيره وما اصرحوا من اننا نحمل السلب عليه وانما هو على انها لا تسمى معدولة فلا مشاحة

الراى في الشيخ
 الرئيس ابو علي بن
 سينا في ١٢ من
 سلمه ربه

في كتابه

في بيان نظير
 الطوسي ربه
 سلمه ربه

في بيان
 بيان في الرد
 في ١٢ من سلمه ربه

في بيان
 بيان في الرد
 في ١٢ من سلمه ربه

في ذلك لكن المقصود من اثبات هذه القضية تحصيل موجهة تساوي السالبة وتفاوت المعدولة المشهورة في عدم اقتضاء وجود الموضوع وما ذكر من التفاوت بالأجمال والتفصيل لا يؤثر في ذلك انتهى وبالحجة جعل سالبة المحمول قضية على حدة مساوية للسالبة في عدم اقتضاء الموضوع ضعيفة لأن ذهب إليه جمع من المتأخرين علان لا يراد المذكور ليس مختصا لورود على المتأخرين بل هو وارد على القدماء أيضا ولا تله هذه القضية المخترعة في كلامهم في الجواب عنه من قبلهم فإن اجيب بجواب من الأجوبة المذكورة فهو كاف للدفع عن المتأخرين أيضا فالحاجة إلى اختراعها سلمنا أنها قضية على حدة لكن نقول لا تسلم أنها مساوية للسالبة في عدم استدعائها ووجه الموضوع كيف ومطلق الربط الإيجابي مقتضاه ولذلك قال رئيس الصناعة كل موضوع للإيجاب فهو موجود أما في الأعيان وأما في الذهن انتهى وللتفصيل موضع آخر ومعه قطع النظر عن ذلك كله نقول لا خفاء في أن لا يراد دائما هو على تقدير اخذ هذه القضية حملية موجهة محصلة فاختصاصها إلى سالبة المحمول سلوك في مسلك آخر فلا تلقت إليه كما نبهتكم عليه مرارا ومنها أنتم فسروا الحمل باتحاد المتغيرين بوجه بحسب نحو آخر ومعلوم أن الاتحاد بين الشيئين إنما يكون إذا وجد أحدهما من الوجود ولما لم يوجد فرد من المجهول المطلق فكيف يوجد للاتحاد بينه وبين محموله فكيف الحمل ودفعه عما يستفاد من كرم الصدق الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بأنه إن ردت أنه لم يصدق ح أنه متحقق بالفعل مع المحمول في نفس الأمر فهو مسلم لكن غاية ما ألزم من ذلك أن لا يصدق القضية فعلية ولا يلزم من كونها كذب الحملية مطلقا وإن اردت أنه لم يصدق ح أنه متحد مع المحمول في حال الاتصاف بالاعتناء فممنوع وحينئذ جاز أن يصدق القضية موجهة حمالية غير فعلية وبعدها التباين التي قول لا يخفى على المتأمل في كتب لغوهم وإن اطأوا الكلام في دفع هذه الشبهة التي نحن بصدد ها وأشباهها لكنهم لم يأثروا إلا أن يجواب شاف كاف فإن كل ما ذكره لا يخلو عن شيء وليس شيء منها يحسم لادة الشبهة وإن حكم شاف المطالع على الجواب الذي ذكره صاحب سلم العلوم بأنه حاسم لما دتحا والذي يحسم أصل جميع التقريرات مما قصناه عليكم ومالم نقصه ان يقال مناط الثبوت والاتصاف ملاقة خاصة بين الموضوع والصفة صحيحة لأن تنازع الصفة من الموضوع وينتج منه ومدار صدق القضية الموجهة نفس الاتحاد بين الطرفين اتحاد بالذات أو بالعرض والاتحاد في الوجود واقتضاء وجود الموضوع في بعض المواضع ناش من خصوصية الاتصاف وخصوصية المحمول ولا شك في أن هذا المدار موجود في قوهر المجهول المطلق يتمتع عليه الحكم وأمثاله فلا ريب في صدقه من غير احتياج إلى وجه الموضوع وما صدق عليه هو كذا حقه العلاقة السندلي في شرح سلم العلوم وهو أن كان فيه أفساد لما أجمع عليه القوم من اقتضاء الموجهة مطلقا وجود الموضوع لكنه أحسن من كثير من الأجوبة المذكورة في إسفارهم فإن لم ترخصك طبيعتك للقلادة بقلادة التقليد لترك ما أجمعوا عليه وفشت الترجيح في الأجوبة المذكورة فنقول تخصيص أمثال

الشيخ الشيرازي
في حواشي شرح
التجريد الجديدة

الشيخ الشيرازي
في حواشي شرح
التجريد الجديدة

أي هو لا يصدق
الشيخ الشيرازي
في حواشي شرح
التجريد الجديدة

أي هو لا يصدق
الشيخ الشيرازي
في حواشي شرح
التجريد الجديدة

أي هو لا يصدق
الشيخ الشيرازي
في حواشي شرح
التجريد الجديدة

هذه القضية عن قوتهم كل موجبة لتقضي وجود الموضوع بالفعل اسلم وهو وان كان من ادب بالعلوم
الظنية لكنه جازعندهم ايضا عند الضرورة اما سمعت قوتهم الضرورات في المحظورات وهذا كالمخصوص
نفاضا لا مولا العامة عن قاعدة نقيض المتساويين متساويان وعن قاعدة نقيض الاعم ولاخص مطلقا
بالعكس كما حقق في موضعه فتدبر فان المقام مما زلت فيه الاقلام وليعلم انهم قد وردوا الشبهة
المدكورة على قوتهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما ويمكن تقريرها على قوتهم المحكوم به يجب ان يكون
معلوما ايضا بان يقال لو صدقت القضية المذكورة لصدقت القضية القائلة كل ما هو مجهول مطلق
بمتنع المحكوم به واللازم باطل فالملزوم مثله وجه بطلان اللازم انه لو صدقت القضية المذكورة
لا انعكست بعكس الاستواء الى قولنا بعض ما يمتنع الحكم به فهو مجهول مطلق وهو كاذب لا المحكوم به
في هذه القضية لا يخلو اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما ولو وجه ما على الاول يلزم التناقض بينه
وبين اصل القضية وعلى الثاني ينتج بعد انضمام قولنا كل ما هو معلوم يصح الحكم به قولنا المحكوم به في
هذه القضية يصح الحكم به هذا خلف لانه حكم في اصل العكس بامتناع الحكم به فان محمول العكس
موضوع لاصله فيلزم الكذب ومن ههنا ظهر انخفاف قول العلامة الجرجاني في حواشي شرح المطالع
من انه لا يمكن ايراد هذه الشبهة على قوتهم المحكوم به يجب ان يكون معلوما لان اللازم منه ان كل ما هو
مجهول مطلق يمتنع الحكم به ولا محذور فيه لان المجهول المطلق ههنا وقع محكوما عليه لا محكوما به انتهى كلامه
وتم ما رامه والجواب عنه ظاهر فان العكس عبارة عن جعل عنوان الموضوع محمولا ومعنونه المجهول
موضوعا لا جعل الموضوع بعينه محمولا وبالعكس كما يستفاد من ظاهر كلامنا في المحكوم به في العكس انما
هو مفهوم المجهول المطلق والحكم في اصل القضية على افراد لا على نفسه والقول بان الحكم في القضية
على العنوان اصالة ويسري الى الافراد بالتبع فيكون موضوع الاصل بعينه محمول العكس كما صدر عن الأصل
الشيرازي في الحواشي الجديدة المتعلقة بحواشي شرح المطالع الشريفة بعيد عن مثله كيف وموضوع
الأصل ليس هو العنوان من حيث هو هو حتى يلزم اتحاد محمول العكس معه بل من حيثية انطباقه على
الافراد وهو بهذه الحيثية ليس محمولا للعكس فاين الاتحاد عللا انه لا يستقيم على مذهب من قال ان
المحكوم عليه في المحصوات الافراد على ما هو الحق الحقيقي بالقبول هذا ما عندي ولعل عند غيري احسن من هذا
بقية في هذا الباب شبهة اخرى قوية لا تخل بايدى الاطراف ولا ترتفع بانامل الافكار قد اعيت فضلام
السلف ومجرت اخفاء الخلف وتقريرها يقتضي ذكر مقدمات قبله الاولى انهم ذكر وان للنفس باعتبار
القوة العاقلة مراتب اربعا ومنها المرتبة المسماة بالعقل الهيولي في تشبيهها بالاطيول الاولى الخالية في
حالة اتحاد جميع الصور وهي المرتبة الخالية عن جميع المعقولات والعلوم الحسولية المستعدة لها
ستعدا دافيا بالنفس اذا كانت في هذه المرتبة كانت معرفة عن جميع العلوم الانطباعية واذا انتقلت منها

اعلم ان اول ما ينبغي ان يعلم
في هذه المسئلة
ان اول ما ينبغي ان يعلم
في هذه المسئلة

منه ان اول ما ينبغي ان يعلم
في هذه المسئلة

الى مرتبة العقل بالملكة اخذت في الادراكات الحسولية شيئا فشيئا فتدرك اول المعقولات البدئية
بسبب حساس الجزئيات والتأمل في ما بينها من المشاركات والبيانات ففي هذه المرتبة حصلت له
الجزئيات البدئية واستعدت لان تنتقل منها الى النظريات ثم اذا حصلت لها المعقولات النظرية
ولاحظتها مرة بعد اخرى فحصلت لها ملكة تقوي على مطالعتها من غير حاجة الى سبب جديد تسمى هذه
المرتبة بالعقل بالفعل وهذه هي المرتبة الثالثة والمرتبة الرابعة ان تطالع معقولاتها وهي المسماة بالعقل المستقفا
وفي تحقيق هذه المراتب تفصيل لا يليق ذكره فهناك الثانية ان النفس في كل ان من الالات وفي كل لحظة
من اللحظات لا تخلو عن علم اي شيء فرض والجمل به ولا يمكن اجتماعها من جهة واحدة ولا ارتفاعها
وهو ظاهر الثالثة ان النفس اذا حصل لها مفهوم اي مفهوم كان فاسواء من الاشياء لا يخلو اما ان يكون
معلوما لها بالنسبة الى هذا الشيء او مجهولا ولا ثالث لهما مثلا اذا دركت مفهوم الضاحك فلا يخلو لما ان
يكون زيد معلوما لها بالنسبة الى هذا المفهوم بمعنى ان يجعل هذا المفهوم مرآة لحصولها واما ان يكون
مجهولا بان لا يجعل مرآة لمحملي وقس عليه غير الرابعة النفس في مرتبة العقل المهيولاني وان كانت عالية
عن جميع العلوم الحسولية لكنها مستعدة لها البتة استعدادا قاصدا وعند ذل هذه المرتبة لا يتمتع بتدرك
اولا مفهوم من المفهومات النظرية بالنظر الى نفس ذاتها وان امتنع ذلك لامر اخر هذا اذا انتقش على صفحة
خاطر كمال القينا عليك من المقدمات الاربع فقول اذا فرضنا ان زيد مثلا انتقل من المرتبة المسماة بالعقل
المهيولاني وهي خالية عن جميع المفهومات وحصل له مفهوم المجهول المطلق بمعنى سلب حصول امر حاصل
شيء سلبا مطلقا ولا فخر ومثلا بالقياس الى ذلك المفهوم اما معلوم له بمعنى حصول امر حاصل لعمرو بالفعل
او مجهول مطلق وكل منهما باطل اما الاول فلانه لا بد ان يكون امر حاصل لعمرو بالفعل حاصل في ذهن زيد على هذا
التقدير وقد فرض انه لم يحصل له شيء مفهوم المجهول المطلق فيكون هذا المفهوم عنوانا له وصادا عليه فيلزم
اجتماع التقيض لصدق هذا المفهوم للناقض للمعلومية عليه وايضا يلزم خلاو المفروض واما الثاني فلان عمرا
لو كان مجهولا مطلقا فيصدق عليه هذا المفهوم وقد فرض انه حاصل لزيد فيكون عمر حاصل له بهذا الوجه
فيكون معلوما فيلزم اجتماع الضدين وقد يستدل بهذا التقرير على ابطال مرتبة العقل المهيولاني راسا
سواء كانت النفس قديمة او حادثه بانه لو كانت تلك المرتبة من الواقعيات لزم ان يكون الشيء معلوما مطلقا
ومجهولا مطلقا في وقت واحد بالتقرير المذكور وهو محال والمستلزم للحال محال فلم يكن تلك المرتبة من الواقعيات
كذا ورحمة الفاضل البهاري في حواشيه المتعلقة بحواشي السيد الزاهد للرسالة القطبية وقال هذا التقرير بما
سنخلي عند المناظر مع بعض اصحابي وقد عرضتها على اذكياء عصرنا فلم يأت احد بما يعتد به في حقها
تسمى بالجزء الاصل انتهى ولقد رفع هذا الاعضال ورفع هذا الاشكال طرق مختلفة ومسالك متفرقة
احلها معا عرضه الفاضل اللبكي على اسناده استحسن المحققين من تاختار انه مجهول مطلق ومفهوم

المرتبة الثالثة
المرتبة الرابعة

المرتبة الخامسة

الحاشية الاولى
المرتبة الاولى
المرتبة الثانية
المرتبة الثالثة
المرتبة الرابعة
المرتبة الخامسة
المرتبة السادسة
المرتبة السابعة
المرتبة الثامنة
المرتبة التاسعة
المرتبة العاشرة
المرتبة الحادية عشرة
المرتبة الثانية عشرة
المرتبة الثالثة عشرة
المرتبة الرابعة عشرة
المرتبة الخامسة عشرة
المرتبة السادسة عشرة
المرتبة السابعة عشرة
المرتبة الثامنة عشرة
المرتبة التاسعة عشرة
المرتبة العشرون

المجهول المطلق وان كان وجهه المكنه لم يجعل مراة للاحظته وحصول الوجيد ون جعله مراة
 للاحظته لا يستلزم معلوميته كيف ومفهوم الشيء وجهه لجميع الاشياء وحاصل لجميع الاذهان فلو كان
 حصول الوجه مطلقا كما في المعلوماتية ذي الوجه وانكشافه عند العلم لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة
 لكل واحد من الناس وهو باطل عند الكل ولا يخفى عليك ما فيه اما اولها اقول ان محصل ما ذكره ان علم شيء شيء
 انما يكون اذا جعل مراة للاحظته لا مطلق حصول الوجه في النفس وهذه المجهول مفهوم المجهول المطلق
 مراة للاحظته عمرو وهذا منقوض بعلم الشيء بوجهه وبكنهه فان الوجه فيها لا يجعل مراة للاحظته ذي الوجه
 وذي الكنه فيلزم ان لا يكون العلم هذين النحويين علما وهو ظاهر البطلان فالاولى بل الصواب ان يقال لكنه
 لم يقصد به تحصيله وثانيا كما اورده اسناد الممدوح باننا نصلح على ان المعلوم بوجهه ما عبارة عما يحصل
 في الذهن بنفسه او بوجه ذاتي او عرضي على وجه المراتية اول المجهول المطلق عبارة عما لا يكون كذلك
 فيلزم الخلف على هذا الاصطلاح قطعاً وثانياً انه قد تقر في مقرة ان النفس اذا انتقلت عن مرتبة
 العقل الهيو لاني ادركت اولاً انجز ثبات المدركة بالحس الظاهرة فيكون اول معلوماته جزئياً محسوساً
 كصورة الام والاب ففرض ان مفهوم المجهول المطلق الذي هو نظري غير مقبول عند ذي العقل
 فالاستحالة انما الترت بفرض امر محال ولا يخفى على الفطن ضعفه لما مقدرنا سابقاً في المقدمة الرابعة وكذا
 اول معلوماته جزئياً بديهياً وان كان متقرباً عند المجهول لكن لا اعتباراً للتقربات في مقام التحقيق والاستدلال
 عليه بان مفهوم المجهول المطلق كلي نظري مركب من مفهومات نظرية ولا شك ان تصور النظري من غير
 تصورات مباديه من المستحالات كما صدر عن الفاضل البكيني بعيد عن المحصلين فانه يمكن لها حصول
 هذا المفهوم ولا يطر في الحدث وتنتقل لمبادى المرتبة دفعة واحدة والممكن لا يلزم من فرضها محال لا
 يقال قد يلزم من فرض المحال كعدم العقل الاول المستلزم لعدم الواجب لانا نقول الغرض انه
 لا يلزم من فرض الممكن من حيث هو ممكن محال وهذه تليزم المحال منه فلا يكون ممكناً وتقل بعضنا ظن
 كلام الفاضل غلام يحيى البهاري عن جدنا واستاذنا استاذنا بآر هذا الاشكال مما لا علاقة له بمرتبته
 العقل الهيو لاني فلا يفيد الجواب المذكور وذلك لانه لو لم يثبت مرتبة العقل الهيو لاني ولم يفرض حصول
 ذلك المفهوم ولا وجه الشبهة ايضاً فانه لا شك ان النفس في اي مرتبة فرضت بعض الاشياء مجرمة لها
 ببعض الوجوه الذاتية او العرضية فلو فرض حصول مفهوم المجهول المطلق في النفس فقول زيد المجهول ببعض
 الوجوه اما معلوم بهذا العنوان او غير معلوم فان كان معلوماً كان مفهوم المجهول المطلق عنوانه وصداقاً عليه
 فلزم كونه مجرماً حين كونه معلوماً وان كان مجرماً مطلقاً يكون حاصلاً بهذا المفهوم الصادق عليه فلزم
 كونه معلوماً حين كونه مجرماً لا انتهى اقول بخلافه هذا التقدير ظاهر كل الظهور فالتفتان زيد المعلوم
 ببعض الوجوه مجرماً باعتبار هذا المفهوم اي مفهوم المجهول المطلق ولا يلزم منه صدق هذا المفهوم عليه

الشيء الثاني

هذا الذي هو معلوم
 بالذات
 بالذات
 بالذات

هذا الذي هو معلوم
 بالذات
 بالذات
 بالذات

حتى يلزم اجتماع الضدين لكون زيد معلوماً بوجه آخر قبل فكيف يصدق عليه المجهول المطلق الذي
هو عبارة عما لا يحصل بوجه من الوجوه نعم يصدق عليه المجهول من وجه هو لا ينافي بالمعلوم من وجه كما لا يخفى
بخلاف ما إذا فرض أنه لم يحصل زيد قبل حصول هذا المفهوم بالكلية كما في أن الاشتغال من مربية العقل المطلق
فإنه لا يلزم الحال من غير كلف ويتم تقرير الشبهة بلا شبهة فأفهم ولا تضبط وثالثها أن عملاً كان مجهولاً مطلقاً
عند زيد قبل حصول مفهوم المجهول المطلق في ذهنه وكان هذا المفهوم وجهه في الماضي ثم بعد حصوله صار
معلوماً عند في الحال بهذا الوجه الثابت له في الماضي لا يلزم منه إلا أن يكون زيد معلوماً في الحال بعد أن كان مجهولاً
مطلقاً في الماضي ولا محذور فيه وهذا أيضاً ما عرضه الفاضل السابق ذكره على استاذ السالف مدحه فحسب
وقال أنت خيفة فعرض الفاضل المذكور عليه السلام وقال يا مولانا أنت من مقتنات هذا العصر فقام الاستاذ
وحاق معه والصقه بصداء والنشد مصرع ما هم غنيمتهم وشماهم غنيمتيد + اقول لعل تقسين المحقق للمخرج
هذا الجواب من تليدة لقطع المسافة وتطبيب قلبه والأفلا يخفى بضافته فإنه إذا كان عمر ومعلوم ما في الحال
بدلالة الوجه الثابت له في الماضي قد فرض حصول الوجه المذكور في الحال فيصدق عليه في الحال أيضاً
فيعود الاشكال والتحقيق المذكور صريح بنفسه في معارج العلوم وفي شرح سلم العلوم بأن هذه الشبهة
عما لا تندفع أصلاً فعلم أن هذا الجواب أيضاً ليس راضي عند قفطن ورايها ما أورده العلامة
أنحواساري في حواشيه المتعلقة بحاشي شرح الفجر يد القديمة الجلالية بقوله الخاص في دفع هذا
الاشكال العويص أن يعمد ولا مقدمة وهي أن الوجهان يحكم بداهة بأن ملاحظة كل شيء بعنوان إنما
يتصور إذا كان له تعيين وتخصيل بدو تلك العنوان مثلاً إذا تصونا مفهوم المعلوم وجعلناه آلة لملاحظة
أفراد بهان تنصلي بعنوان كل ما هو معلوم مثلاً فلا شك أن المراد به كل ما هو معلوم لي بغير هذا العلم وليس
المراد كل معلوم لي بهذا العلم وهكذا إذا تنصلي بمفهوم المجهول أي ما ليس بمعلوم وجعلناه آلة لملاحظة أفراد
بأن تنصلي بعنوان كل مجهول مطلق فلا شك أيضاً أنه كان المراد منه ما ليس بمعلوم مالي بما سكو هذا العلم
وبعد تمهيدنا نقول هل هذا يكون المراد بالمجهول المطلق في الفرض المذكور ما ليس بمعلوم بما سوى
هذا العلم وإن صار معلوماً به فختار أن المتصو المفروض يصدق عليه أنه مجهول مطلق مع قطع
النظر عن هذه الملاحظة وإن كان باعتبار هذه الملاحظة معلوماً باعتبار دخوله في العنوان حال
تلك الملاحظة يصير ملحوظاً به فيعلم بهذا الوجه ويخرج عن المجهولية المطلقة التي كانت له انتهى كلامه
ملتقطاً أقول المقدمة المسندة من رتبة نقضاً وحلاً أما النقض فيقوم كل حمد لله أو الحمد لله يجعل اللام
للاستغراق الحقيقية فإن هذه الجملة أيضاً داخلة في كل حمد للعق كل حمد لله سواء كان بهذا اللفظ وغيره
ولا فرق بينه وبين قولهم كل ما هو معلوم أي سواء كان بهذا العنوان أو بغيره ولا خصوصية له بغيره وأما المحل
فهو أن الباعث على التخصيص توهم لزوم دخول شيء تحت نفسه مع أنه محال وليس بذلك فإن اللازم

نفي
الاشكال

الاشكال

في
الاشكال
منه

ملتزم ولا بأس بدخول شيء من حيث الأجمال تحت نفسه من حيث التفصيل ثم ما ذكر من المراد
 بالجهول المطلق في الفرض مع قطع النظر عن هذه الجملة وإن كان باعتبار هذه الملاحظة معلوماً إلى آخر
 بتخفيف جملته فإنه إذا كان معلوماً بهذا العنوان لم يبق مجهولاً مطلقاً لأنه مفسر بما لا يحصل في الشيء من جهة
 من الوجوه وعليه بناء الشك فالمؤيد في واد والجيب في واد آخر فافهم فإنه دقيق وبالتأمل حقيق
 وخاصة ما أورده بعض الأفاضل في حواشيه المتعلقة بالحاشي الزاهدية للرسالة القطبية
 بما توضحه أنا المختار الشق الأول وهو أن عمر معلوم لزيد عند أدراكه مفهوم الجهول المطلق أولاً ولا يلزم
 كونه معلوماً ومجهولاً مطلقاً حتى يلزم التناقض بل هو معلوم ويصدق عليه مطلق الجهول ولا ضير فيه
 وذلك لأن الجهول المطلق مقيد ومطلق الجهول مع قطع النظر عن قيد المطلق مطلق موجود في ضمنه
 ومن المعلوم أن المطلق يحصل في ضمن المقيد بل هو واجب الحصول فإذا حصل بنفسه يد مفهوم الجهول
 المطلق فلا بد أن يحصل لها مفهوم الجهول الذي في ضمنه فيكون مفهوم مطلق الجهول عنواناً لعمرو
 فيكون معلوماً بهذا العنوان وما لم يزم منه ألا كونه فرداً للمطلق الجهول مع كونه معلوماً ولا استحالة فيه وإن
 عليه بوجهين أحدهما أن حصول العام في ضمن الخاص شرطاً بشرطين مشهورين كون العام ذاتياً للخاص و
 كون الخاص مدركاً بالكنه فلا بد أن يمنع حصولهما في ما نحن فيه وثانيهما أنه إذا حصل مطلق الجهول بسبب
 مفهوم الجهول المطلق يلزم خلاف المفروض لأن المفروض أنه لم يحصل مفهوم وهو مفهوم الجهول المطلق وإذا كان
 مطلق الجهول لا بد أن يكون في أن قبله فيلزم الخلف أقول كل من هذين لا يرادين سخيضان أما الأول فلا
 فربين العام والخاص بين المطلق والمقيد والموجود ههنا هو الثاني والمطلق ذاتي للمقيد لا محالة والمقيد
 أيضاً مدرك بالكنه لأن المقيد ليس إلا الجهول المطلق وهو من المشتقات وقد صرحوا بأن المشتق أكثر
 انتزاعاً وأن كنهه الانتزاعي ليس إلا ما حصل في الذهن فالمنع ههنا في غير موضع وأما الثاني فلا أنه لا
 حصول مفهوم الجهول المطلق ومطلق الجهول كليهما في أن واحد وهو أن انتقال النفس من مرتبة العقل الجوهري
 فلا يلزم تقدم أدراك مطلق الجهول حتى يلزم خلاف المفروض لا يقال فيلزم توجه النفس إلى شيئين في
 أن واحد وهو ممنوع عندهم لأننا نقول اللازم ملتزم فافهم أن صرحوا بامتناع توجه النفس إلى امرين في
 أن واحد وأقاموا عليه دلائل كثيرة لكنه بقي بعد في جزئ البطلان ولم يبق دليل قوي عليه فالحق
 القول بإمكان ذلك بل بوقوعه لا ريباً بالقوى القدسية قال الأمام الرازي في الباعث المشرقية القوم وإن
 تشبوا به لكنهم لم يأتوا عليه بسلطان عظيم ادعاه ما قالوا هو أن نجد من أنفسنا إذا قبلنا إلى أذهاننا
 إلى إدراك شيء تعدد في تلك الحالة الاقبال إلى إدراك شيء آخر وهذا هو الذي غيرهم عن الطريق المستقيم
 وأما لهم عن الفهم القويم وما فهموا أن لا إدراك العقلي مغاير للإدراك الخيالي حتى إذا قلنا الإنسان ناطق أحاط
 عقلنا بمفهوم هذا اللفاظ وظهر في خيالنا أمر مطابق في لترتيب هذه اللفاظ فإذا قلنا الناطق إنسان

الوجه الخامس

أي القول في مفهوم
 زيد المدعى أنه
 سلبه

أي لا مانع من
 الخطبة الرازي في
 منه سلبه

فللعقل المفهوم عند العقل لا ينقلب بخلاف الصورة الخيالية فما يشاهدان القوة الخيالية لا تقوي على
استحضار امر بكثرة واما القوة العقلية فليست كذلك انتهى وقال ايضا في كتابه المخصص في المنطق والحكمة
يمكن اجتماع التعقيلات الكثيرة اما التصورات فلانه لو لم يصح ذلك لما صح التصديق اصلا لانه نسبة امر الى
امر وهي لا تتأق الامع تعقلهما وفساد التالي يدل على بطلان المقدم وايضا قد يتصور المركب بحد ذاته وذلك
لا يتأق الا بتصور جميع اجزائه دفعة واما في التصديقات فلانه لو امتنع اجتماعها لما حصل في الذهن
الامقدمة واحدة ابدأ ولو كان لما حصلت النتيجة اصلا والذي يقال انما في وجهنا الى ادهاننا الى معلوم اقتنع
منها التوجه الى معلوم اخر فاما هو في الرجوع الى الخيال لا الى العقل الذي صححنا ذلك فيه انتهى وبالحجة لا يمتنع
توجه النفس الى امرين في آن واحد على المذهب الاصح وان زعم خلافه كثير من الفلاسفة حتى رئيس صناعات
الميزان مع جلالة قدره ورفعة ذكره وتعالى تفتنت من ههنا ضعف الاستدلال الذي ذكره صاحب السليم
في بحث المبادئ اللغوية من كتابه المسلم على امتناع عموم المشترك من انه لو جاز ذلك لزم توجه الذهن
في آن واحد الى النسبتين المحيظتين تفصيلا ولا صرح انتهى وجه الضعف ظاهر فان بطلان الامتناع
فافهم فانه من سوانح الوقت فظهر ان لا يراد من المذكورين على جواب بعض الافاضل لا ينبغي ان يصح
اليهما بل الاولى في رده ان يقال على سبيل التشقيق ما اذا اردت من حصول مفهوم مطلق المجهول ان ردت
يحصل قبل حصول المجهول المطلق فيلزم خلاف المفروض على امر وان اردت انه يحصل في آن حصوله فيكون
الاشكال بالنسبة الى مفهوم المجهول المطلق وان لم يرد بالنسبة الى مفهوم مطلقه ولعله ظاهر على من تدبر
وسا دسها ان الشيء لا يكون معلوما بوجه الا اذا لم يكن ذلك الوجه منافيا لكون الشيء معلوما فان كان
منافيا له لا يكون ذلك الشيء معلوما به اذ عرفت هذا فنقول انا فختار الشق الثاني وهو ان عمر المجهول مطلق
ومفهومه صادق عليه ولا يلزم منه كونه معلوما به حتى يلزم اجتماع الضدين فان هذا الوجه مناف
لكونه معلوما فلا يحصل هو به ولا يخفى عليك ما فيه فان الوجه المنافي لكونه معلوما مفهوم المجهول
المطلق ههنا لا يخلو اما ان لا يكون صادقا عليه او يكون على الاول لم يبق وجهه له وليس الكلام فيه وعلى
الثاني لا بد ان يعلم ذلك الشيء به وانكار ذلك تحكي بحت والحل على ما قول انه اذا اخذ ذلك المفهوم
المنافي ولو حظ مع ذلك انه مناف لمعلومية الاشياء فم لا يحصل به شيء من الاشياء لكن لا عدم كونه
وجهها بل الملاحظة امر بصادقه والا فلا وجه لامتناعه فالجيب لم يفرق بينهما فكيف لم يحصل له ذلك او
حصل وصار نسيا منسيا او جعله شيئا فريسا وسابعا فاختار الشق الاول الذي كون عمر معلوما لانه
بالنسبة الى مفهوم المجهول المطلق ولا استحالة في صدق هذين المفهومين عليه لانه معلوم بالذات
ومجهول مطلق بالفرض فيه ان كلامنا بعد حصول مفهوم المجهول في نفس زيد وهو ممكن لا محالة فم
يلزم اجتماع المعلومية والمجهولية المطلقة في عمر بحسب نفس الامر والواقع وثالثها انها ما اذا اراد المولد

٢
في كتابه المخصص في المنطق والحكمة

في كتابه المخصص في المنطق والحكمة

في كتابه المخصص في المنطق والحكمة

في كتابه المخصص في المنطق والحكمة

بالجهول المطلق الحاصل قبل الكل ان اراد به الجهول في وقت من الاوقات فتختار ان عمر معلوم تزيد
 بهذا المفهوم ولا يلزم منه الا صدق المعلوماتية والجهولية في وقت ما عليه ولا ضيق فيه وان اكد
 الجهول المطلق دائما وفي زمان حصوله فلا معنونه لانه لا يصدق على شيء انه مجهول مطلق دائما
 واذا لم يكن شيئا معلوما به فلا يكون الجهول المطلق ثابتا للجهول فلا يلزم اجتماع الضدين
 كذا قيل وحسنه بعض الناظرين في حواشي لواء الهدى ولا يخفى عليك صافيه ايضا فان عدم وجود معنونه
 الجهول المطلق لا يفيد شيئا فانه اذا فرض ان عمر ليس معلوما لزيد بالنسبة الى المفهوم المذكور ومن
 المفروض انه لم يحصل بوجه قبل ذلك فيصدق عليه في هذا ان مفهوم الجهول المطلق قطعاً فيلزم ما يلزم
 يقيناً وتاسعها ان الانسليم وجود مرتبة العقل الهيولي للنفس فلا يوجد زمان يكون الادراك فيه اولاً
 بل كل ادراك فقبله ادراك اخر فلا يلزم الاشكال اقول هذا النع مخالف للعقل والنقل فلا يسمع
 اما مخالفة العقل فلان ادراك النفس للجزئيات المادية مادامت في هذه النشأة لا يكون الا بواسطة
 الحواس والالات كما يشهد به الفطرة السليمة ايضا وقد صرحوا به ايضا والحواس في اول زمان الصبا غير
 متحملة للانطباع واتخذ الصقعة من غير فيعدم الادراك الحسولي لها في ذلك الزمان لا محالة وهو المراد
 بالعقل الهيولي واما النقل فلا يتم صرحوا باجماعهم انه لا بد للنفس من هذه المرتبة سواء كانت حادثة
 او قديمة ومع قطع النظر عن ذلك كله نقول سلمنا انتفاء هذه المرتبة وعدم وجودها في الحقيقة
 لكننا نقول لا شك في مكانها وهو مستلزم لا مكان وجود الحال وامكان الحال محال فكذا المستلزم له
 فعاد الاشكال علان الكلام بعد تسليم هذه المرتبة كما ذهب اليه فاحتمال عدمها لا يضر ففهم
 اجوبة تسعة كلها محذوثة وكذا نظائرهما ولذلك قيل هذه الشبهة احمق بان تسمى بالجدد الاصم
 والتقريب الا بكم لانه لا يسمع بالجواب القوي ولا ينطق به والقول الفيصل في هذا المقام انه
 ان ثبت امتناع علم النفس حين انتقاله من المرتبة المذكورة بالنظريات او لا اندفعت هذه الشبهة
 بان يقال هذا الحال انما نشأ من فرض ادراك المفهوم المذكور او لا وهو محال سواء كان بالذات
 او بالغير والمحال يستلزم المحال فلا يلزم المحال والا فاندفاعها من اصلها مشكل فتأمل لعل الله يحشد
 بعد ذلك امرا يعون الملك المتعال ولا يتيسر من روح الله انه لا يتيسر من روح الله الا صاحب الضلال
 واعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال فانه من صناعات الجبال هذا ولقد استراح القلم واختتم الرقعة
 يوم السبت العاشر من شهر الرجب الاصم من شهر سنة ست وثمانين بعد الالف والمائتين
 من هجرة سيد العرب والعجم عليه وعلى اله صلوة خالق الامور المرجو من الناظرين فيه بعين السداد
 ان يذكر في يد عاء النخيل في المعاد لعل الله يرحمي بدعا ثمحانه تعالى كريمة روف جواد

المنع من

المراد

الاقوال الاربعة في رد الشبهات الموحدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اما بعد الحمد لاهله والصلوة على اهلها فهذا الوريقات لازاحة الشبهات على كلام الاستاذ العلامة البارع
القمقام مولانا محمد يوسف حفظه الله عن موجبات التلخيص لتأسف رتبها على اربعة اقوال مشتملة على القيل
والقال القول الاول انه قال في السلم سبحانه الضمير ائيل الى المسيح والى الله المضمير والى الله المذكر والمذكور في التسمية
لذا افاد الشراح وقال الاستاذ العلامة دام ظله النظر الدقيق يحكم بان المرجع ليس مذكورا صراحة لان التسمية
بعد تسليم كونه جزءا للكتاب لا ابتداء به سنة مستقلة كما لا بد من ارجاع الضمير الواقع في التمجيد الى الواقع
في التسمية مناف للاستقلال فتأمل انتهى اقول ليس في صفة دام ظله ان جملة التمجيد مستقلة بمعنى انها ليست
من توابع الجملة الاولى كالحال والنعته حتى يرد ان رجوع الضمير الواقع في التمجيد الى الجملة الاولى لا ينافي الاستقلال
المعنى لان جملة التمجيد لما اشتمل على الضمير المحتاج الى المرجع لا تبقى مستقلة اذ المستقل لا يفتاق الى الغير حتى يرد
ان هذا الاحتياج لا يخرج الكلام عن الاستقلال كيف وقد وقع امثاله في القرآن المجيد قال عز من قائل تبارك الذي الى
قوله وهو العزيز وقال سبحانه الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهي اسم وفعل وحررنا الجمل التالية مع استقلالها ههنا
تشتمل على ضمير راجع الى ما سبق وما قيل وليت شعري من منع ارجاع ضمير الجملة المستقلة الاولى الى الثانية
فقلنا الصحيح ان يقول وليت شعري من منع ارجاع ضمير الجملة المستقلة الثانية الى الاولى بل المرام ان الاستقلال بمعنى
ترك الملاحظ مع الآخر فالمعنى ان لا يبدل من كل من التسمية والتمجيد سنة مستقلة بما يخبر فيكون كل منهما مستقلا في كونه
مبتدأ به بمعنى انه متروك الملاحظة مع اخرى فلو اعيد الضمير في احدهما الى ما في الاخرى كانت الاخرى ملحوظة مع الاولى
وخرجت عن حكم الاستقلال والشاهد على ان كلامنا متروك الملاحظة مع اخرى انه لم يقل احد بان لفظ الله في
الحمد من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير كما قيل فتدبر ثم تلقى عليك ان لما جمل القاضى في شرح قول المصنف ليمان به

٢٤
المراد المولى
خادم احمد محمد

٢٥
المراد المولى
خادم احمد محمد

٢٦
المراد المولى
خادم احمد محمد

بان قول المصنف عليه بناء الحل المذكور ليس بباطل معناه ان الحل المذكور في المتن بحيث لا يندفع أصل
 الشبهة الا به مبني على تقرير الشبهة باعتبار المصدق به وما قيل من انه ليس في كلام المصنف شائبة الخبيثة المحترمة
 فالوجه من جانبه من قيل توجيه القول بما لا يرضى به قائله انتهى فبيد التوجيه عبارة عن صرف الكلام عن الظاهر لا غير
 الظاهر فلما ذكرنا ان الظاهر كلام المصنف ضربه واعتبر الخبيثة ليستقيم بالتردد وانما يكون هذا التوجيه توجيه للقول
 بما لا يرضى به قائله اذ اصرح المصنف واوضحا بان لا يرضى بالخبيثة ولا ليس فليس قوله فيها ولا يجرى الجواب المذكور ان نقل
 عليك ولا ان قوله عن التقرير الاول متعلق بالجواب المذكور وقوله ههنا متعلق بقوله لا يجرى وقوله فان النسبة للمشكلة
 الترددية دليل لقوله لا يجرى وثانيان توضيح انه لا يجرى الجواب المذكور في المنهية عن التقرير الاول وهو تقرير الشبهة باعتبار نفس
 التصديق ههنا اي في تقرير الشبهة المسطورة في المتن وهو تقريرها باعتبار المصدق به فان مدان تقريرها باعتبار المصدق
 تعلق التصديق والتصديق شيء ثالث لا تعلق التصديق بالتصديق حتى يحجب منع تعلق بكنهه التصديق والثالث هذا
 كله مما اذا الاستاذ العلامة دام ظله وقد ذكر عليه بوجوه منها انه خلاف المنساق وقوله انه هو الظاهر المنساق و
 خلاف المنساق ما فهمه المنساق كما سينكشف عنك غطاؤه ومنها انه صرح في حاشيته على شرح القاضيان
 بالتخصيص بمران الحل على تقرير الشبهة دون تقرير آخر ترجيح لا مرجح فكلامه في الحاشيتين متناقض فلا بد من توجيه
 عليك ان القاضيان ورحبان الحل المذكور في المتن يجرى عند تقرير الشبهة بنفس التصديق ايضا كما قد مر مفصلا
 وقال الاستاذ العلامة دليل شرح قوله بالتخصيص بمران الحل والخوض فيه هناك التخصيص بمران الحل المذكور في المتن على
 تقرير دون تقرير ترجيح لا مرجح ويقول ههنا ان الجواب المذكور في المنهية يجرى على تقرير دون تقرير وان هذا مرجح
 فانما التناقض في زعم الموردة كما لا يخفى ومنها ان الجواب المذكور في المنهية يجرى على تقرير الشبهة باعتبار المصدق
 ايضا بان يقال انه لما منع تعلق التصديق بشيء بجميع احواله فجاز ان يتعلق التصديق بالمصدق به بوجه ما فلا يلزم اتحاد
 التصديق والتصديق نوعا تعلق التصديق بكنهه المصدق به لا بوجهه ولا اظنك مرتابا في ان المحقق عندهم ان متعلق
 الشك ولا اذعان واحد كما صرح به المصنف ايضا فكيف يجوز ان يتعلق التصديق بالمصدق به بوجه ما والتصديق
 بكنهه ولا يتحد متعلقهما فعليك الانصاف وتجنب عن الاحتساف وراكب انه قيل ان الظاهر من كلام المصنف في
 المتن هو التقرير الاول اي تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق وهو خلاف المقصود عند المصنف لعدم تطابق الجواب
 المذكور في المتن عليه عند ظلت به حل المراد غير الظاهر قال المصنف في المنهية ولا يجرى الجواب المذكور والخبر فلما ذكر
 بالجواب المذكور هو جواب المتن لا خبر ويكون حقه عن التقرير الاول متعلقا بقوله لا يجرى والحاصل انه لا يجرى الجواب
 المذكور في المتن عن التقرير الاول اي تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق ولا يخفى ان هذا ليس بسديد من وجوه اما اول
 فبان قول المصنف ههنا بعد قوله عن التقرير الاول يكون مستندا كالأطال تحتها وثم ثانيا فبان الجواب المذكور
 في المتن عن المصنف عنه بالحل الجواب حيث قال وحله ولم يقل وجوابه وعبر عنه بلفظ الحل في المنهية ايضا
 حيث قال وعليه بناء الحل المذكور ولم يقل وعليه بناء الجواب المذكور والجواب المذكور في المنهية عبر المصنف عنه

٢
 ان قال الموردة
 خادما

٣
 ان قال الموردة
 خادما

٤
 ان قال الموردة
 خادما

بلفظ الجواب حيث قال الجواب ان تتعلق له فهذا ينادي باطن نداء على ان المراد بالجواب المذكور هو الجواب المذكور
 في النهاية لا الجواب المذكور في المتن ولا يقول على عادته ولا يجري السجل المذكور الخ وأما الثانيان مفاد قوله ولا يجري
 الجواب المذكور الخ ومفاد قوله وعليه بناء الحل الى آخره يكون واحدا ولا يكون قوله ولا يجري الجواب المذكور الخ
 مفيدا لثانيه جديد وهذا كما ترى وأما ما عاين ثمة قوله فان النسبة المشكوك كنه لا تظهر الا بعد تقرير الشبهة
 باقتبال المصدق به فيكون هذا القول متعلقا بقوله وقد تقر الشبهة الخ لا بقبيله وهذا خلاف المناسق وما قيل
 من ان قوله فان النسبة للمشكوك كنه دليل لقوله ولا يجري الجواب المذكور الخ ويتضمن تقرير الشبهة باعتبار المصدق
 بالكمي مطوية والمحصل ان تقرير الشبهة هذا وما هذا شأنه لا يجري الجواب المذكور في المتن الا بالنسبة اليه فيفيد ان الجواب
 المذكور في المتن لا يجري على التقرير الاول فغلبه ان هذا الكلام مستغنى عنه بخلاف الظاهر المناسق الى الفصح العجب
 من ذلك القائل انه صرح الا في تعليق ان الجواب المذكور في المتن انما يجري على تقرير الشبهة باعتبار
 المصدق به وصرح ثانيا بان الجواب المذكور في المتن لا يجري بالنسبة اليه وهل هذا الا تدافع فتدبر وتشكر
القول الثالث انه قال في السلم وكانت اللفظية الوضعية اعلم واشملها ثم وبين القاضي احمد على السند يليح
 وجه الاشلية بما توضحه انه مما امكن الدلالة العقلية والطبيعة والوضعية الغير اللفظية امكن الدلالة الوضعية
 اللفظية بوضع الالفاظ بازاء مدلولات هذه الدلالات وليس العكس قال الاستاذ العلامة دام ظلّه يعني انه ليس
 مهما امكن الدلالة الوضعية اللفظية امكنت الدلالات الاخرى بل قد تكون ممنوعة اذا انتفى علاقة التأثير او
 احداث الطبيعة او وضع الواضع للفظ ومدلول دلالات اخرى يمكن ان يكون لفظ موضوع بازائه فلا يرد ما ورد
 بانه ان اراد بامكان الوضعية انه يمكن لما ان توضع وتقر هذا اللفظ لمعنى من المعاني فسلم لكن ليس كلامنا
 فيه بل في اصل وضع الواضع وان اراد مكان تحقق الوضعية بحسب اصل الوضع فمنع لجواز ان يصدر عن الطبيعة
 عند اضطراب الالفاظ مهمل يدل على ما عرض لها من غير دلالة على معنى من المعاني انتهى اقول وبالله التوفيق ان اراد
 مقدّم الفضلاء رح على الشريعة الاولى من كلام القاضي احمد على السند يليح وقول الاستاذ العلامة دام ظلّه
 ومدلول دلالات اخرى الخ بيان للشريعة الاولى في وجه عدم ورود الايراد ظاهر باختبار الشق الثاني اي امكان
 تحقق الوضعية اللفظية بازاء مدلول الدلالات الاخرى بحسب اصل الوضع وأما صدور اللفظ للمحل عن الطبيعة
 عند الاضطراب فلا يضربانه غاية ما يلزم هو عدم تحقق اصل الوضع في اللفظ للمحل بالفعل ولا كلام فيه بل الكلام في امكان
 تحقق اصل الوضع وهذا امكان في ذلك اللفظ ايضا متحقق فالفهم بانه لا وجه لعدم ورود الايراد خير سديد
 ومن فقه الشق الثاني في كلام مقدّم الفضلاء رح تحقق الوضعية بحسب اصل الوضع فقد عجب ان الفقه الثاني في
 كلامه امكان تحقق الوضعية بحسب اصل الوضع ويون بعيدين تحقيق الشيء وامكان تحقيقه اما درى ان امكان
 تحقيقه قبل تحقيقه وما قيل من ان القاضي السند يليح يوجب بوضع اللفظ للمحل دلالات اخرى كلية فغلبه ان القاضي
 السند يليح لا يدعي بل انما يدعي بامكان وضع اللفظ للمحل دلالات اخرى كما لا يخفى وشتان بين الشق وامكان

القول المذكور
خادم احمد رح

القول المذكور
خادم احمد رح

القول المذكور
خادم احمد رح

القول المذكور
خادم احمد رح

القول المذكور
خادم احمد رح

فأعلم ان قول القاضى لسندبيل مهما أمكن الدلالة العقلية والطبيعية والوضعية الغير اللفظية أمكن الدلالة اللفظية
 اللفظية قضية شرطية كلية وكلية الشرطية عبارة عن كون الحكم على جميع تقادير المقدم كالحكم فصاعداً الحكم وامكان
 الدلالة الوضعية اللفظية على جميع تقادير امكان الدلالات الاخرى فما قبل من ان معناه ففي اي لفظ امكن وجود
 الدلالات الاخرى امكن وجود الدلالة الوضعية لزوماً ففيه ان الدلالة الوضعية الغير اللفظية ايضا من
 جملة الدلالات الاخرى وكيف يتفوه بامكانها في لفظ متدبر القول الرابع انه قال الشارح سولانا
 محمد حسن مع ذيل قول السلم وههنا شككتم الواقع فيصل معقود لتعريف الكل والجزئي وغير معترض على
 المتن ما توهمه ان التصديق في ما بين الصوة الخارجية لزيد والصورة الحاصلة منه في اذهان الطائفة
 محال فان مناط الصدق على اتحاد الوجود ووجود كل واحد من الصور متغايرة لاخر ضرورة تغاير الوجود
 الخارجي والذهني وكذا تغاير الوجودات في اذهان فمع تغاير الوجودات كيف يتصور الصدق انتهى وقد فعه
 مقدام الفضلاء رحم بما حاصله ان الامر العقلي معين الاول ما لا يحذر وحذو الوجود الخارجي لا يكتنف بالصور
 الذهنية والتصادق بين الصوة الخارجية والذهنية بهذا المعنى ظاهر لعدم اعتبار المميز بينهما والثاني لم يحذر
 حذوه ويكتنف بها بالتصادق بينهما باعتبار الاتحاد الخاص الذي ليس بين غيرهما بحيث لو وجد اتحاد الصوة
 الذهنية مثلاً في الخارج لكانت عينها وكذا الاتحاد بين كل من الصوة الذهنية وقية ما اورد الاستاذ العلامة
 ادام الله علوه ومجده اما الاقبا ان المعنى الاول عبارة عن الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن الاكتناف
 والصورة الخارجية من حيث هي خارجية مكتشفة بالعوارض الخارجية فالتمييز بينهما من وجود فلا نسلم عدم التمييز
 وما قيل من ان الماهية الرسالة وان كان مفهومها مخالفاً للمفهوم الفردي الخارجي لكن يتحدان مصداقاً ضرورة صدق
 المطلق على المقيد انتهى ففيه ان الاتحاد بين نفس الماهية وفرداها الخارجي مصداقاً غير معقول كيف يتفوه بل اتحاد
 نفس الحيوان وزيد مصداقاً وصدق المطلق على المقيد بالنظر الى العموم لا يستدعي اتحادهما مصداقاً فانه مضاف
 للعموم والخصوص قد بر وكما ثانياً فبان تحقق الصوة الذهنية بالمعنى الثاني في الخارج بمعنى الخارج عن المشاعر مستفصل
 فالاتحاد يكون محالاً واتحاد الصوة بهذا المعنى لا يجدى نفعاً وما قيل من ان استحالة المقدم لا تنافي صدق الشرطية
 فلو سلم استحالة وجود الصوة الذهنية في الخارج لا يلزم كذب قولنا الوجودات في الخارج كانت عينها اذ مدار صدق
 الشرطية على العلاقة وهي حاصلة انتهى ففيه ان الاستاذ العالم لا ينكر العلاقة والصدق الشرطية حتى يتوجه عليه ما
 قيل بل غرضه ان يحقق الصوة الذهنية بالمعنى الثاني في الخارج لما كان محالاً فالاتحاد لكونه موقوفاً عليه يمكن محالاً
 ايضا والاتحاد الكذا في اي ما يكون محالاً لا يمكن لا يجدى نفعاً فان الكلام في اتحاد النفس الامرى واين هذا من ذلك
 فتدبر هذا الخبر الكلام في هذا المقام فالحمد للملك المنعم والصلوة على رسوله وآله الكرام وانا الفقير محمد بن عبد الكريم
 الكوفي يتجوا وزيارته عن سبب عظمته بفضله العظيم ابن المرحوم مولانا محمد امين الله اوصاله الاخيرة بقائه

٢١
اقول للورس
فادام الله

٢٢
اقول للورس
فادام الله

٢٣
اقول للورس
فادام الله

٢٤
اقول للورس
فادام الله

مَآئِنَاءَ اللَّهِ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

از تارة افاد اقبال تانی معلّم اول سلم کا رخ علوم شرح سطاتع قوم تحریر علی بن ابی حمزہ عثمانی نا امانیہ عثمانیہ

سَوَاحِجُ الْمَنِّ عَلَى
الْمَوْلَى حَسَنِ

الْقَوْلِ الْفَاطِمِ
الْمَجْلُوعِ الْبَاطِلِ

ایستاد علم محمد عبدالرحمن بن محمد شریفان مغفور و تربیت یافتہ خدمت برادر علم محمد مصطفیٰ خان مبرور

مَطْبَعُ الْإِسْلَامِ وَتَحْقِيقُ الْإِسْلَامِ
دَارُ الْإِسْلَامِ وَتَحْقِيقُ الْإِسْلَامِ

غرضه ان عدم فعليتها يستلزم عدم فعليته الواجب نفسه حتى يدان ان لا ينافي وجوبها لكل فعليته وهذا عجيب من اهل الفهم
مع عبور على غنصات الاهيات ومطولاتها واتجهت ما تعرض له الشارح من ان ابطال التحليلات العقلية المنخفض
ولا يبطل الا اذا ثبت امتناع كون بسيط منشأ لان نزاع امور متكررة وهو جائز بل واقع كايث اهد في دوائر الكثرة وصفات
الواجب قلت لم يتعرض له القاضى اصل الال للقدارية كما يشيل اليه قوله وايضا هو لا بد وانتهى ولا نية واورد عليه الشارح
بانها لا يبطل الا بطلان جسيمته تعالى لم يتطرق اليه من قولي قلت ابطالها لا يتوقف على ذلك لعل مذهب من يقول بالكثر
التقليد للمعنى الاخرى الاجزاء الذهنية اى بمعنى كون البسيط منشأ لان نزاعها وانما بالمعنى المشهور القائل به الجم هو لا يبطل
وجود الكل للطبع فلاعلان امتناع كونه منشأ لها بين من غير مربية اذ المشاهدة مستقلة لصحة لان نزاع قائم
معه الجهات المختلفة ليصير منه انتزاعات امور مختلفة ثم نقل الكلام الى تلك الجهات من جهة الدخول والخروج و
ينتهى الى الدخول في غير التركيب ما بطلان جسيمته تعالى فلم يثبت بلسان الشرع صراحة بل براهين قاهرة في علم الكلام
كيف وقد اعترفنا لشارح اولا بامتناع كونه كما ومتكلم اعترض قولا لا يبطل بالجم لا يمكن جازن ذلك علان ذلك
باطل كما بطله القاضى من انه يلزم له ما ليس له فعلية محضة وبانه يلزم ان يكون ما ديا وعلى نحو مادة قطعية وبان كونه
مستلزم للافتقار للمستلزم للتجزي ولو هو ما وفرض في علم الاحتياج او امكانه بالنظر الى تعدد محال فعليتها ولو بعد
القسمه ولا يبطل باقل انه يحتاج الى الكثرة والغير فيكون ممكنا لحوال ان يكون كونه عين ذاته كما هو شأن سائر صفاته
علان انه يلزم مثل هذا الامكان على المتكلمين القائلين بزيادة صفاته بانه يحتاج الى غير القاطعة لان الموصوف يحتاج الى
الصفة في الانصاف علان المتكلم لا يحتاج الى الكثرة بل الامر بالعكس لقيامه به والموجب للامكان هو الاحتياج في الوجود
لامطلقا **المقام الثاني** في عدم تصوره سبحانه بالكنه ويكنهه والحق ان التصوير جلتى ليس علما اصلا لان علم
الشيء لا يتصور الا بحصوله في الذهن حقيقة او بالتوجه اليه واذا انتفى كل الوجهين للعلم بانتفاء العينية والمرآتية انتفى
العلم فالعلم بالكنه محتو على حصول الحقيقة لحصول عينه الذي هو الذاتيات باجمعها وعلى التوجه اليها لوقوعها مرة
لملاحظة الماهية والعلم بكنهه في المركب له صورتان احدها ان يحصل الماهية الجملة بنفسها في الذهن من غير تفصيل
وقائمتها ان يحصل ذاتياتها من غير كونها مرة واحدة فعمل علما لانفسه بالذات وتالفتها تلك الصورة من حيث ان يتصور حصولها على الذات
فعلا لاولين محتج الحصول والتوجه في المعلوم وعلى الثالثة يتحقق الحصول نظر الى العينية والعلم بالوجه محتو على الوجه
الثاني من العلم الى التوجه الى المعلوم بطريق المرآتية سواء وقعت العرضيات مرة لملاحظة معرضها لبعض الذاتيات مرة
لملاحظة الذات فعلا لاولين يتحقق الاتحاد بالعرض في الوجود وعلى الثاني بالذات لا ان يرضى كايث لعل عينه بالذات من حيث
تمامية الحقيقة وكما لا يتقوى في تحصل الماهية والعلم بوجهه ليس فريضة من الوجهين الا ان يقال حصول العرض
او بعض المقومات من حيث انه ليس عين الماهية حصول العرض للحقيقة فتتقوى لعل الوجهين ولو بالعرض فهذا يفيد
انه علم تجوزا ومسحة قوماد كراهه للضبط وما في بعض عبارات الحشيين من الخلط وقلة التدبر هذا على مذهب
السيل المزايد وما على ما هو التحقيق هنا من مذهب الجمهور ان يخرج التوجه غير كاف للعلم بل لابد من حصول صورة

غير حاصلة فلا يلبس العلم بالآلية في شيء من أنحاء بل هذه الصورة المفصلة بعد التأليف والتقييد تقع موصولة إلى الحق بمجمل
هي ماهية مطلوبة وإن كانت المفصلة ذاتياتها وإلى المعارض من حيث هو معرض لا من حيث حقيقة وطبيعته من حيث
هي وكانت عرضية ويحجز لاصال بعض الرسوم العرضية أيضاً إلى حصول حقيقة المعارض المقام ليس شهد بسط التحقيق ثم ما
الفتاوى الشارح في علمه على الإجماع إلى أنه عين ذاته وجعل الخصوصيات الخاصة بالنسبة إلى كل معلوم مناشئ في العلم في
أنفسه لا يخلو عن الخدشة أما أولاً فإن المقرر عندهم المعلوم بالضرورة أن منشأ الانكشاف حقيقة وبالذات هو منشأ الامتياز
بالذات ليس التمايز لا بالكشف وهذا مفهوم من متساوقان فلو كان منشأ التمايز هو الخصوصيات حقيقة وبالذات كما
هو مناشئ لكشفها بالذات ويجري فيها ما يجري في الانتزاع وإن كانت منشأ التمايز بالعرض بمنشأ الذي هو الذات بالذات
وحقيقة ورد عليه أن الذات الواحدة لا يمكن أن يكون منشأ التمايز المستلزم للتكثيف مرتبة الامتياز وليس التكرار أصلاً في الذات
قبل انتزاع الخصوصيات التي لا بد ورعيلها الامتياز حقيقة ولو اختيران منشأ الامتياز والكشف بمجموع الذات والخصوصية
فيه أولاً أنه يبطل عينية العاطلات الواجب بل يكون الواجب جزءاً أو ثانياً إن مجموع الاعتباري وغيره اعتباري وأما ثانياً
فلا في انتزاع أمور متكررة من ذات واحدة بسيطة غير متكررة من كل وجه مستحيل كما عرفت والاستناد بدواً المكررة
وصفات الواجب غير مفيد لأن المكررة ليست بسيطة من كل وجه بل لها امتداد صحيح لا انتزاع شيء دون شيء وصفاته
ليست متكررة بل كلها راجعة بعد الامعان إلى وجوب الوجود فلم ينتزع منه الأجوب ووجوده المستلزم لمقتضى لكل
كمال وإن أنا لنشأ فلا يزالان يحصل الامتياز بالفعل من تلك الخصوصيات ولا على الثاني يلزم الجعل لعدم الامتياز وعلى الأول يجب
أن يكون منشأ الامتياز أيضاً ممتازاً بالفعل لأنه ما به امتياز الغير إذا كانت متمايزة بالفعل وجب أن تكون موحدة بالفعل
على التمايز التام لمساوقة التعريف التمييز لأن منشأ الامتياز لا بد أن يكون موجوداً عند المميز حتى يميز بينهما بين الاشياء
وإذا كانت موجودة كانت غير متناهية على حسب المعلومات فتبطل ببراكين ابطال اللاتماهي وأما بعداً فإن هذه
الخصوصيات إما أن تقع ما به الامتياز قبل الانتزاع وبعداً على الأول ليست موجودة ولا متمايزة في نفسها فضلاً عن تقع
مبداً لا تمايز غير ما هو على الثاني تكون منضمة إلى المنتزع بالكسر فيرجع إلى شق الانتزاع وأما خامساً فإن هذا الانتزاع إما أن
يكون منشأ الامتياز بحسب نفس مفهومه الانتزاعي فلا تحصل إلا بالذات الانتزاعي وبعداً يصير منضملاً أما بحسب منشأ
فيرجع إلى الحل الشقوق فإن اختياره الذات الواحدة فكونها منشأ الامتياز حقيقة وبالذات أول الكلام مما فوه إلى
اختراع الخصوصيات وأما أساساً فإن تلك الخصوصيات أيضاً معلومة فاما بالخصوصيات التي هي في تسلسل وبأنفسها
فيكون علمها حضورياً الكوفاً مناشئ لا امتيازاً لنفسها فهي مناشئ للكشف أيضاً لتساوق الكشف والامتياز فيرد عليه
ما ورد على القائل بأن علمه بالمكانات حضوري وهي حاضرة عنده فهي علم بها وأما سابعاً فإن العلم إما أن يتوقف
على وجود الخصوصية أولاً على الثاني لا حاجة إلى اختراعها وعلى الأول يكون علمه الانكشاف بمجموع الذات والخصوصية
لأنفس الذات حتى يكون العلم منه لان ما به الانكشاف ما يكون كافياً فيه ولا يد عليه أي مذهب الخصوصية أنه
نسبة وتحققاً فمر تحقق الطرفين لأن النسبة فرع تعقل الحاشيتين لأن انتزاعها فرع تحققها وألا فانت تعرف للنسبة

السلبية وانت تعرف نسبة الامتناع الى المتنع ولا مكان الى المعدوم الممكن وهكذا تعلقات وخصوصيات كثيرة بين المفاهيم والموجودات
واللعدم والبحث عن علم الوجود في تحقيقنا فيه والاستوفينا في تحقيقات متعلقة بمعارف شرح السيد الزاهد على الرسالة التطبيقية
المقام الثالث في بحث جعل العلم كالمشاع وقران اثر الجعل البسيط ماهية لا بشرط شي واثر الجعل المولف ماهية بشرط
شي ثم اعتراضنا على هذا لا يتعلق بالجعل البسيط بالجزئيات فان كلامها ماهية بشرط شي لكونه مأخوذا مع الوجود والتشخص
واجاب عنه بان هذا الخلط تصور في الكليات نظرا الى وجود الطبايع وفي الجزئيات نظرا الى الوجود الخاص في كلا الخلطين
بسميان بشرط شي هو الوجود هذا كلامه في الجواب وقد حارط طبايع المثبتين واضطربت كل اقسامهم وعباراتهم ومنشأ
التمييز الجعل البسيط لما تعلق بالماهية من حيث هي من غير ما لاحظته في الوجود والماهية الكلائية لا تكون كلية اذا لم يكن
لا يتحصل معناه الا باخذ الوجود والتشخص مع الوجود فتعلق البسيط لا يكون الا كليا فاقوى ما فهمه ارباب النظر ههنا انه لا يمكن
المحققين القائلين بان التشخص خارج عن الشخص معتبر فيه عروضه لا دخولا وانما عبارة عن الطبيعة المعروضة للشخص باعتبار
القيود النسبة في الحافظ لا في المحقق فالطبيعة نفسها وان كانت كلية لكنها جزئية باعتبار الحافظ قلت هذا لا يسمى لا يثنى
من جوع لان الطبيعة اذا لوحظت من حيث التقييد بالتشخص والعرضية له لا تكون الاماهية مقيدة بمقتضى بشرط شي
اذ هذه المراتب لثلاث لا يجزى ان يؤخذ القيد اخل في المحقق كما عرفت في مرتبة الشئ المطلق والمرتبة لثلاث للماهية
من حيث هي باخذ مراتب الحثية ولان اثر الجعل المولف على ما صرح به الشارح اختلاط الماهية بالوجود وهو صادق
ههنا كذا الماهية المعروضة له مختلطة به اذ لا معنى لخلط العرض بالوجود للماهية سواء اعتبر تدخل الوجود في
مصادق الخلط المقيد وخروجه عنه ولان القائلين بالمولف ايضا اختار المحققون منهم ان الشخص ليس مجموعا بل هو
الطبيعة من حيث التخصص بالتشخص بان يلاحظ الشخص عاضا للشخص معتبرا في كماله وعنوانه لا في معنونه
ومصادقه فلو كان الخلط معتبرا هنا كنعان يؤخذ القيد ايضا في مصادق الخلط لزم ان لا يصدر الشخص عن
الجعل الى الجزئي بل مرأخا اعتباري هو مجموع الامر لا مصادقه الا في عمل العقل وكان لفظ الشئ المستعمل في هذه
المرتبة ايضا مشيرا الى القيد يؤخذ خارجا عاضا للمصادق لا معتبرا داخل فيه فترتبة التقييد من غير دخول القيد في
مصادق المقيد عين مرتبة بشرط شي ولان اثر الجعل المولف على ما بسطوا في سفاهة هو مرتبة الاتصاف والواقعي للماهية
بالوجود اى هذا الانضمام الخاص بالواقع بينهما وهذا الاتصاف واسطة وعلاقة واقعية توصيفية بين هاتين
الحاشيتين ويأخذون الماهية في جانب الموصوف والوجود في جانب الصفة عند الملاحظة الفردية والماهية
في مقام الموضوع والوجود في مرتبة المحقق والحافظ الحكم الذي يعتبرونه موصوف موضوعا من هاتين الحاشيتين
هو الذي يأخذ بالاشراقية اثر الجعل بالذات فهو العبر عنه بالماهية لا بشرط شي على ما ذكره الشارح فلو كانت
الماهية المعروضة للشخص والملاحظة معه يؤل الى الموصوفة به ليمكن جعلها احد الحاشيتين لانه لا يتصور
اخلاص الصفة في مفهوم الموصوف وتوصيف الموصوف بالشئ به فراجع الى انه جعل الماهية الموصوفة
بالوجود موجبة وهو كما ترى وبالحجة في هذا التوجيه مفاصل كثيرة غير عديدا بل الظاهر ان مقصود الشارح ان

۱- دانشجو
 ۲- دانشجو
 ۳- دانشجو
 ۴- دانشجو
 ۵- دانشجو
 ۶- دانشجو
 ۷- دانشجو
 ۸- دانشجو
 ۹- دانشجو
 ۱۰- دانشجو
 ۱۱- دانشجو
 ۱۲- دانشجو
 ۱۳- دانشجو
 ۱۴- دانشجو
 ۱۵- دانشجو
 ۱۶- دانشجو
 ۱۷- دانشجو
 ۱۸- دانشجو
 ۱۹- دانشجو
 ۲۰- دانشجو
 ۲۱- دانشجو
 ۲۲- دانشجو
 ۲۳- دانشجو
 ۲۴- دانشجو
 ۲۵- دانشجو
 ۲۶- دانشجو
 ۲۷- دانشجو
 ۲۸- دانشجو
 ۲۹- دانشجو
 ۳۰- دانشجو
 ۳۱- دانشجو
 ۳۲- دانشجو
 ۳۳- دانشجو
 ۳۴- دانشجو
 ۳۵- دانشجو
 ۳۶- دانشجو
 ۳۷- دانشجو
 ۳۸- دانشجو
 ۳۹- دانشجو
 ۴۰- دانشجو
 ۴۱- دانشجو
 ۴۲- دانشجو
 ۴۳- دانشجو
 ۴۴- دانشجو
 ۴۵- دانشجو
 ۴۶- دانشجو
 ۴۷- دانشجو
 ۴۸- دانشجو
 ۴۹- دانشجو
 ۵۰- دانشجو
 ۵۱- دانشجو
 ۵۲- دانشجو
 ۵۳- دانشجو
 ۵۴- دانشجو
 ۵۵- دانشجو
 ۵۶- دانشجو
 ۵۷- دانشجو
 ۵۸- دانشجو
 ۵۹- دانشجو
 ۶۰- دانشجو
 ۶۱- دانشجو
 ۶۲- دانشجو
 ۶۳- دانشجو
 ۶۴- دانشجو
 ۶۵- دانشجو
 ۶۶- دانشجو
 ۶۷- دانشجو
 ۶۸- دانشجو
 ۶۹- دانشجو
 ۷۰- دانشجو
 ۷۱- دانشجو
 ۷۲- دانشجو
 ۷۳- دانشجو
 ۷۴- دانشجو
 ۷۵- دانشجو
 ۷۶- دانشجو
 ۷۷- دانشجو
 ۷۸- دانشجو
 ۷۹- دانشجو
 ۸۰- دانشجو
 ۸۱- دانشجو
 ۸۲- دانشجو
 ۸۳- دانشجو
 ۸۴- دانشجو
 ۸۵- دانشجو
 ۸۶- دانشجو
 ۸۷- دانشجو
 ۸۸- دانشجو
 ۸۹- دانشجو
 ۹۰- دانشجو
 ۹۱- دانشجو
 ۹۲- دانشجو
 ۹۳- دانشجو
 ۹۴- دانشجو
 ۹۵- دانشجو
 ۹۶- دانشجو
 ۹۷- دانشجو
 ۹۸- دانشجو
 ۹۹- دانشجو
 ۱۰۰- دانشجو

لأن الجمل البسيط في الحليات والجزئيات واحد ومنفصل للماهية من حيث هي من غير اعتبار عرض الكلية والجزئيات
معهما وقد انزل الجمل المؤلف بالعرض تالفاً للماهية فإذا اعتبرت معها الوحدة البهية والوجود الأخرى كان ذلك كلية
أي معرفة هذه الوحدة والوجود بالتعين النوعي وهذا مرتبة الخلط وبشرط شي وأذا قطع النظر عن هذا العرض
والخلط وتعلق الوجود والوحدة بهما من قبل الجمل بالذات وبالعرض كانت في المرتبة الأولى وهو مرتبة الإطلاق
لا بشرط شي ونقول في مرتبة التجريد والتعريف في الملاحظة في المحلوظ وإذا لوحظ معها تعلق الوحدة الشخصية بالوجود
الخارجي لتعين الشخصية كانت جزئية معرفة لهذه الأمور وهو مرتبة الخلط وبشرط شي وإذا عرفت الملاحظة عند
كانت في مرتبة لا بشرط شي وفي كلية ولا جزئية وكل الوصفين بعضها نابعاً من مرتبة الخلط لا كما هو لا بد التفرق
والوجود في الأوصاف الحاجة فافهم وتأمل بالأمعان في هذا الكلام فقد زلت الأقدام في هذا المقام ولم
ألحظ أن الشخص أو التعيين نوعياً كان أو شخصياً ليس إلا عارضاً للماهية من حيث هي وإنما تعين
بأنخرطها بتعلق نوعي من الجمل بها فلو أنخرطت بنحو منه من حيث هي مبهم في ضمن جزئياتها فهي متعينة
نوعاً والافهم متعينة شخصاً بهذا الأنخرط فهي من حيث هي هي ليست متعينة فيجب أن تعتبر كلية أو لا
حيث هي منخرطة بنحو منه كانت متعينة ومتشخصة بل هي عين الشخص فهو عينها لا غيرها وإن حصل لها من
جهة الأنخرط وقد استوفينا بمبحثنا بحث كل ذلك الجانبين وجردنا عليها وتحقيقنا في رسالة مستقلة
لنا في هذا البحث **المقام الرابع** في مفسر التصور والتصديق جعله السيل الزاهد المحصولي الحادث
شرح كون مطلق العنقوساً لها من حيث سرية أحكام الأفراد إلى مطلق الشيء فثبت أنه لا ينقسم ولا
وعرضه أن المقسم بالذات هو الحصول الحادث والمقسم بالعرض أي بواسطة هذا الفرد هو مطلق العلم
فأريد علياً أو حرة الشايع أن خروج فرد من المطلق عن الأقسام ينافي بالانحصار المقصود منها وذلك
لأن هذا الخروج انما ينافي بالانحصار بالذات المتحقق في المقسم بالذات لا في المقسم بالعرض علان الأقسام
والانحصار ولو بالعرض انما يثبت للمطلق من حيث أنه متحقق مع الحصول الحادث وإذا لوحظ معه هذه
الحيثية في سرية هذا الحكم لا يخرج عنها فرد أصلاً أو القدر وهو الحصول فرداً للمطلق لأن حيث
أنه متحقق مع الحصول الحادث وباختلاف هذه الحيثيات والجهات تختلف أحكام المطلق والالزم
اجتماع المتناقضات فيه والجمالية مع الوقوف على هذا السرور هذا الكلام على السيد ثم أورد عليه بوجه
مدرج في حاشية شرح الأوقيان المقسم وهو مرتبة الشيء المطلق وهو مناف لجمله مرتبة مطلق الشيء على
حاشيته على شرح التهديف أيضاً معنى التقسيم ينافي ملاحظة وصف الإطلاق بناء على مناقضة التقييد
والإطلاق والعموم والخصوص والوحدة والكثرة قلت الأولى عجيب جداً لأنه جعل مطلق الشيء مقسماً

[illegible]

ذات الواجب في حركات الممكنات الصور وفيه ليست من افراد المفهوم المصادي كما يظن من كلام الشارح من اخذ الحقيقة بمعنى
 المصادق والافراد وانهم بمعنى واحد نعم من اشأنا نزاعه واما انما كانا في خلط بين معني المصادق وهما الافراد ومنشأ
 الانزاع وكلاهما متغيران حقيقة واحكاما اعلا ان المصادق بمعنى منشأ الانزاع لا يطلق عليه الحقيقة مطلقا لا يطلق
 على لما هيته انها حقيقة الوجود وعلى الانسان انه حقيقة الكل والكلية وعلى زيد الضاحك انه حقيقة الضحك ولما
 خاسما فلانه لا يصح القول على الاطلاق والكلية بان الانزاع حقيقة ما يحصل في الذهن كما تلجج به الشارح واولع
 به كثير من شيوخه وغيره اذ كل انزاع له حقيقة ولو اعتباطية ولا عوارض وعرضيات كالمدد له عوارض وعرضيات
 كالزوجية والفردية والمباينة والمشاركة ولا مجنس هو الكم المنفصل وفصل تهما طبيعته فتكون المنزعات بساطط
 ومركبات مع عوارض وعرضيات وتكون بدلية ونظرية وتعلق بها العلوم بالكنه ويكنهها وبالوجه فقد يحصل في
 الذهن عوارضها وعرضياتها كما بالها فلا يكون الحاصل في الذهن حقيقة الانزاع المرئي وكذا رسالة مستقلة مشتملة
 في هذا التحقيق فكل شيء في العلم يكنه بدلية على مذهب السيد الزاهد لا خصوصية فيه للانزاع وغيره وانما
 يكون الكلام في بلاهة الشيء ونظريته عند العلم بالكنه وبالوجه حتى يثبت بلاهة العلم بكنهه عند ثبوت بلاهة
 حصنة الخاصاتك العلم بالنور كما عند الجوهري فقد يكون العلم بكنهه ايضا نظريا وما ذكرنا ذلك مشروحا ظهر عدم مرد
 ما أورده الشارح على القاضي في ثبات بلاهة العلم بلاهة حصته ثم من العجائب تجسسه لهذا الاثبات مع هذه المعان
 الشديدة والمقاساة بلا نجاة عن الجرح العديدي مع انه من المعلوم وقد صرح به ايضا ان المعنى المصادي بدلي ولا
 يعلمه البلاء والصبيان فاثبات بلاهته بهذا الانظار الفائرة مع هذه النقوض الضائرة عجيب عن مثله **المقام السادس**
 في كون الاذعان من الادراك ولو لاحقه والتحقيق ما ذهب اليه الشارح انه من الادراك واليه يلوح ان ارضى المقاربة
 من التصحيح فالحاصل انكشاف مختلف كل نحو منها علم هو العلم كالخيال والشك والهم والظن والجزم انما كانت تفرق لا يزل
 تواجد العلم المستقلة على معلول واحد ولا غيرهما على كلام الشارح الا في انه لا يكون الاذعان صورة حاصلة
 وفي استدلاله عليه بتفسير الصورة بالشيء الحاصل في الذهن من الخارج بعد حذف الشخصات وتجردها عن المادة
 تجردا تاما انا قصودا لان الكلام في الاول ولانه جعل الصورة شاملة للشيء في بحث بلاهة العلم ونظريته ولا يعني
 بالشيء الا ما يكون كاشفا ومباينا لا يكشف به وهو صادق على الاذعان والخلاف في الثاني ان هذا التفسير صادق على العلم
 كما لا يخفى **ثم** لا يصح على صور الكليات لانها تحصل في الذهن وليس لها شخص حتى يحذف وانه لا يصدق على صور الكليات
 اذ ليس لها حصول من الخارج وانه لا يصدق على علمنا الحصول بالواجب ليس هناك حذف الشخصات وانه لا يصدق
 على صور الجزئيات المجردة اذ ليس لها مادة حتى يجرد عنها والعلم بها حصول وانه لا يصدق الا على حصول الحقيقة
 النوعية المعروضة للشخص حتى يتصور حذفه عنها وتجردها عن عروضا لا على العلم بالوجه وانه لا يصدق على حصول
 العوارض الشخصية بصورها في الذهن لعدم تصور الحذف والتجرد هناك وان الظاهر ارجاع خبر تجردها الى الشخصات
 ولا معنى ههنا لتجرد الشخصات عن المادة وان العلم بالشخص الخارج عن المادة انما هو حصول شئ كما ذكر في المتن

ترتب الواجب فهو صورة له لانه حصوله لا معنى للحرف والتجزم ههنا وأن المعروضات لذات الشخص عند الشخص المبلغ عنه
 بالمعنى المذكور في الاقتراح المذكور فانه لا يمكن الحد من هو الشخص فيكون هو الحاصل في الذهن عنه مع انه يستحيله على انه
 يلزم ان يكون المعروض شخصا من غير تشخص او يكون للشخص الواحد تشخصان وفيه مفاسد وعجائب لا تخصي
المقام السابع في ان التصور والتصديق نوعان متباينان استدلال عليه بتناقض اللوازم ولازم التصور
 عموم التعلق بكل شيء ولازم التصديق خصوص التعلق بالنسبة او بما فيه النسبة الحكيمة واودع عليه في اللوازم لواز
 منفية لالوازم الماهية واحالا الشارح كونها لوازيم الماهية على الضرورة لكن دعوى الضرورة في محل النزاع لا تتم ويجوز ان
 يكون التصديق ماهية منفية تقتضي التعلق بالنسبة من تلقاء اخذ القيد العرضي فيه ولو في محله كما ان الشخص يقتضي
 التميز التام بلا حطة نفس معناه من غير ملاحظة امر خارج عن الذات ان هذا الاقتضاء ناشيا من قيد الشخص قلت من
 الجبل اعتبارا للتأني بين استلزام النسبة وعدم استلزامها وعمى التعلق وخصوصه فان الانسان مستلزم لفظ الكثرة
 والحيوان غير مستلزم لها فحلية قول الكاتب لازمة للانسان غير لازمة للحيوان وخصوصا التعلق بالفلان لازم للحركة
 وعموم التعلق لا غير لازم لمطلق الحركة فهذا يلزم على الكاتب ان يكون بين الانسان والحيوان وبين مطلق الحركة
 والحركة الدائمة تباين نوعي لان يقال ثبوت التباين كان معلوما ضروريا وانما المقصود اثبات كونها نوعين للعلم
 لكن لتمام ان يقول يجوز ان يكون العلل عرضا كما هو اولها فريدة ايضا وان يكون كلاهما خاصيتين له وعرضيتين لافردة
 ولوازم كل منهما منافية للوازم الاخرى كلوازم الضمان ولوازم الشبهة لانها من كونها مند بعين تحت الماشي على ان لوازم
 الضمان من حيث هو ضابط غير لوازم الكاتب من حيث هو كاتبة مع كونها عرضيتين لنوع واحد وغير متباينتين
 مع ان لوازم الحيشية من حيث هو حيشية نفس تصورية يعلم انها مخالفة للوازم الفرعية الرومي من حيث هما كذلك نفس
 تصورها مع كونها منصفين للانسان لانوعين متباينين فوهنا لا وجه ما يتصوره الاحالة الى لفظية في هذا المعنى ففهم
المقام الثامن في بناء الشك المشهور في تباينها على ثلث مقدمات اورد عليها الشارح بوجوب زيادة قول حصول
 الانفس علمها بزمانها بانه يجري التلث على القول بالشك ولا يلزم محذور قلت نعم يمكن استخراجه من هاتين المتبئين
 على القول بالشك وكذا تسمية احدهما بالعلم والاخرى بالمعلوم من عند نفسك لكن ارباب الشك من هذا الجمل
 فان مناط الكشف عندهم ليس هو هذا النوع من الاتحاد والتغاير الاعتباري بل انما يدور ذلك على علاقة الشمية
 والتباين في الحقيقة والمحالة التصويرية فابتداع المتبئين على هذا المذهب تسمية نفس الشك معلوما والشك
 القاهر علما من عند نفسك مثله كمثل ان تختص المتبئين في الشجاعة القائمة بالنفس الى نفسك في علمك المحض
 بها احدهما نفس ابيه الشجاعة والآخر الشجاعة من حيث اقيام فهذا الابتداع لغو وبدعة سيئة لا تعلق له بالمذهب
المقام التاسع في تفسير المعلوم بالشئ من حيث الحصول في الذهن من حل الشك قلت المعلوماتية صفة
 متفرعة على اخذ معنى الوجود في الموصوف ولو خارجيا او ذهنيا او محاطا ظليا ولذا ترى ما اعترضهم من الصعوبة
 في اعتبار الوجود لمعلوم الواجب بالعلم الاجمالي وهذا الوجود المتفرع عليه المعلوماتية ليس هو الخارج والالاتقي العلم

بانتقائه كما قاله بعض الحكماء ولا الذي لا يصلح الحاذق من الخارج هو في مرتبة القيام والتشخص لانه مرتبة العلم وهو الوجود
الذهني الظاهر في مرتبة المحاذق قبل القيام او بعد ان لا يتزاع او الوجود لا له الطبيعة الكلية من غير ان يتزاع في الازمن
وكلا المرتبتين من الوجود لا يساوقهما التشخص وانما يساوق الوجود لا له الطبيعة في انحاء ذهنيها كان او خارجيا ولو
لزم التساواة مطلقا لزم التشخص في الكليات من حيث انها كلية موجودة في الذهن وفي المعقولات الثانية فكلها
ان مرادهم في تفسير مرتبة المعلوم بالشئ من حيث هو هو ما ذكرناه لان جميع العوارض وانحاء الوجود بهذه الحيثية
بل نفس حيثية القيام عن المحاذق وهذا اندفع تحيد الشارح واضطرابه في كلام المصمم وكذا اضطرابات المحشيين
المقام العاشر في بحث الحالة الادراكية مثلا تصحيح الشارح للحالة الادراكية وحملها على الصور كما عرضنا
هو حملها في الذهن وقيامها به قيا ما انضماميا نعم ان من انما الحمل هو الحمل فقط لا الاتحاد في الوجود بناء على
وجود المعرض بدو والعارض وكون المعرض هو العارض وخصا وخيل اليه انه هو مرادهم بالاتحاد في مقام
الحمل وكلامه في تحقيق الحمل اضطرب وفي حمل الحالة اشتد اضطرابا فقد يظهر من هذا حملها على الصورة مواطاة
ومن حواشيه الاخرانها بنفسها محمولة عليها اشتقاقا ومفهومها اي ما به لاكتشاف محمول عليها مواطاة وان
لا حصل ما حققه ههنا اما الاول فلا نفهم صرحون بان المراد في الحمل هو الاتحاد في الوجود فحمل كلامهم على
الاتحاد المحلول توجيه له لا يرضونه واما ثانيا فلا يوسم منهم عدم التصريح في الحمل فمحملون بالتركيب
التحليل وبالاتحاد الذاتي في الذاتيات والعرض في العرضيات في الوجود واما ثالثا فلا نه لو كان مناط الحمل هو
المحلول فالحمل بالذات انما هو للباقي فمحمل حق بان تحمل مواطاة على المعرض واما رابعا فلا ان المشتقات توخذ
فيها الذات بما تفصيلا او اجلا مخرلا او مفصلا اليها والى النسبة واللبداء فقيامها يلزم قيام الشئ بنفسه واما
خامسا فلا نه على هذا يلزم ان يقال ايضا حكا قاضيه زيد لا انه هو مواد ليس لقاؤه ما قام به باي اعتبار اخذ
واما سادسا فلا ان وجود المعرض بدون العارض ليس نافيا للاتحاد العرضي بل في الاتحاد الذاتي ايضا قد يوجد
المعرض والعارض كالجنس وبدون فصل معين واما سادسا فلا ان كون المعرض جوهر او العارض عرضا لا ينافي
الاتحاد العرضي بل الجوهر والعرض قد يتخلان بالذات كالصورة العقلية الجوهرية واما ثامنا فلا ان الحالة غير محمولة على الصور
مواطاة كما اعترف به في الحواشي الاخر فلا تكون عرضية لها واما ثاسعا فلا ان مفهوم ما به لاكتشاف كاشف عن حقيقة
الحالة فهو مفهوم حدى لها فلا يتصور حملها دون حملها عليها فهو مفهوم الحيوان والناطق للحقيقة المفصلة
للانسان واما عاشر فلا نه لم يثبت حمل احد الحالين في شئ على الاخر والاضاحك لا يحمل على مفهوم التعجب بل على افراده
فهو حمل الحال على الحمل وتحقيق الحمل سياق والتحق في الحالة الادراكية انما مبدأ لاكتشاف حقيقة في الممكنات في العلم
بذاتها وصفاتها واغيارها والعلم المحض هو ليس شئ والصورة لفرض وجودها في الذهن فهي ما به لاكتشاف تجويزنا
بالواسطة في المعرض كتحريك جالس السفينة بالنظر الى المقارنة والمجازرة الخاصة بين الصورة والحالة بحيث تصح نسبة
هذا الوصف اليها كما في التحقيق مع تفصيل المقام والما على في حواشينا على لواء الهدى وفي تخصيصه على مشروع

الحمل على هذا لا يكون الصورة فائدة ١١

الرسالة الفيلسوفية المقام الحادي عشر في الخلط بين المادة والصورة الجزئية المادية قد يختلفان في الخلط
في النفس والصورة في الحواس فإن الخلط وكما لا يخفى فلا شك في أن المادة في أول ما حقه ما بقي في
العلم بالشيء الجزئي أنه بمصوّل الحواس أو تشخيصه كمثل الخارج فيحصل صورة الجزئي في النفس والثاني في الحواس
باعتبار أن الحواس أيضا لها كمالها الثالث وهو التشخيص منه أنه ليس الخلط هو ما بمعنى الحلول في محل بل بمعنى التعلق كما في
الأدعان بالخصوصة والافتقار بالجزئيات وما سبقنا في صور الكليات وليس في صورة الجزئي محل مواطاة وأنه
لا حصل شيئا منها أما الأول فاما الأول فلا في المصغير من هذا التحقيق وأما الثاني فلا في الكلام في الصورة الجزئية لا في صورة
الجزئي وإن كانت كلية والحواس المختصة كلية وأما الثالث فلا في الكلام في العلم الاحساسى والتخييل في هذا العلم بالحواس وال
الكلية مع التشخيص الذي تعقل كما أن علم الماهية الكلية وهو الصورة من حيث قيام أي الشخصية تعقل وأما البا
فإن معلوم الصورة الكلية مع التشخيص الذي هو الماهية الكلية من حيث هو أي الماهية الكلية وهو المعلوم حقيقة
فهو ليس صورة الجزئي بل للمعرفة أما العين الخارج في فهو معلوم بالعرض على ما حقق أنه ينتفع العلم بالثباته وأما خامسا
فإن الصورة الكلية مع التشخيص الذي هو الماهية الكلية مع معلومها الجزئي المادى بل هما متباينان وجودا
كزيد وعمرو والكلام كان مبنيا على اتحاد العلم والمعلوم بالذات وأما سادسا فلان الحواس غرضية الجزئي فتكون
مغايرة له بالذات والكلام على اتحاد العلم والمعلوم في العلم بمعنى الصورة وأما سابعها فلان الحاصل في الحواس عند
الاحساس ما إذا الماهية الكلية تشخص بالتشخيص الحسى الماهية الكلية مجردة فيلزم حلول الجزئي في
المادى وأما الحواس هي كلية أيضا إذ هي غير التشخيص الخارج فيلزم ما لزم وهو خلاف الإجماع على امتناع حصول
في الحواس ههنا كما ذكرنا في كثير من أمثلة الأول فلا في خلاف من الماهية وأما ثانيا فلا في مذهب جرح مجروح مخالف
الضرورة العقلية وأما الثالث فلا في الأدوار من شأن الجواهر مجرد وأما الثالث فاما الأول فلا في هذا ليس اختلاط بل هو
تعلق محض لا يستحق أن يقال له خلط رابطة اتحاد كما أن بين الواجب والممكنات تعلقا ولا يقال له أنه خلط واختلاط
وأما ثانيا فلا في الأدعان ليس مختلطاً ومتعلقاً بالخصوصة وإنما المختلط بها هو صفتها القائمة بها أي المذعنبة ولما
ثالثا فلا في القضية من العقول الثانية لا تعرض للعقول في الذهن فلا معنى لعدم وجود الخصوصية فيه وأما رابعا
فلا في حكاية ذهنية ومتضمنة حل وانتساب عقل لا يتصور وجودها إلا في الذهن وأما خامسا فلا في يلزم أن يكون
القضية أصلا أما في الذهن فلما ذكر من عدم جزئها فيه وأما في الخارج فلما ذكر من جزئها وهو النسبة أو المحول أيضا
وأما سادسا فلان جزأها ليس نفس العين الخارجى بل صورته العقلية الحسية عن الخارج في ذلك قيل جزؤها خارجة
لا ذهنية وثالثا الصورة في الذهن بالذات وأما سابعها فلا في الحكم على الغائب ممتنع إذ لا يدل من حصول القضية عليه
ومن ههنا وجب تصور المحكوم عليه حصوله في الذهن عند الكل وأما ثامنا فلا في نحو لا نكتشف واحد في العلوم
الحصولية بالصورة العقلية فلا معنى للفرق بين الخلط والجزئي وأما ثامنا فلا في الصورة علم يكن يقال لها العلم
لأن العلم الحقيقي علمها لا عرضيا فالعلم في معنى كون الصورة علما من غير خلط وربط اتحاد في عمل

الرسالة الفيلسوفية
المقام الحادي عشر
في الخلط بين المادة والصورة
الجزئية المادية
قد يختلفان في الخلط
في النفس والصورة
فإن الخلط وكما لا يخفى
فلا شك في أن المادة
في أول ما حقه ما بقي
في العلم بالشيء الجزئي
أنه بمصوّل الحواس
أو تشخيصه كمثل الخارج
فيحصل صورة الجزئي
في النفس والثاني في
الحواس باعتبار أن
الحواس أيضا لها كمالها
الثالث وهو التشخيص
منه أنه ليس الخلط هو
ما بمعنى الحلول في محل
بل بمعنى التعلق كما في
الأدعان بالخصوصة
والافتقار بالجزئيات
وما سبقنا في صور
الكليات وليس في صورة
الجزئي محل مواطاة وأنه
لا حصل شيئا منها
أما الأول فاما الأول
فلا في المصغير من هذا
التحقيق وأما الثاني
فلا في الكلام في الصورة
الجزئية لا في صورة
الجزئي وإن كانت كلية
والحواس المختصة كلية
وأما الثالث فلا في
الكلام في العلم الاحساسى
والتخييل في هذا العلم
بالحواس والكلية مع
التشخيص الذي تعقل
كما أن علم الماهية الكلية
وهو الصورة من حيث
قيام أي الشخصية تعقل
وأما البا فإن معلوم
الصورة الكلية مع
التشخيص الذي هو
الماهية الكلية من حيث
هو أي الماهية الكلية
وهو المعلوم حقيقة
فهو ليس صورة
الجزئي بل للمعرفة
أما العين الخارج في
فهو معلوم بالعرض
على ما حقق أنه ينتفع
العلم بالثباته
وأما خامسا
فإن الصورة الكلية
مع التشخيص الذي هو
الماهية الكلية مع
معلومها الجزئي
المادى بل هما
متباينان وجودا
كزيد وعمرو
والكلام كان مبنيا
على اتحاد العلم
والمعلوم بالذات
وأما سادسا
فلان الحواس غرضية
الجزئي فتكون
مغايرة له بالذات
والكلام على اتحاد
العلم والمعلوم
في العلم بمعنى
الصورة وأما سابعها
فلان الحاصل في
الحواس عند
الاحساس ما إذا
الماهية الكلية
تشخص بالتشخيص
الحسى الماهية
الكلية مجردة
فيلزم حلول
الجزئي في
المادى وأما
الحواس هي كلية
أيضا إذ هي غير
التشخيص
الخارج فيلزم
ما لزم وهو
خلاف الإجماع
على امتناع
حصول في
الحواس ههنا
كما ذكرنا في
كثير من أمثلة
الأول فلا في
خلاف من
الماهية
وأما ثانيا
فلا في مذهب
جرح مجروح
مخالف
الضرورة
العقلية
وأما الثالث
فلا في الأدوار
من شأن
الجواهر مجرد
وأما الثالث
فاما الأول
فلا في هذا
ليس اختلاط
بل هو تعلق
محض لا يستحق
أن يقال له
خلط رابطة
اتحاد كما أن
بين الواجب
والممكنات
تعلقا ولا
يقال له أنه
خلط واختلاط
وأما ثانيا
فلا في الأدعان
ليس مختلطاً
ومتعلقاً
بالخصوصة
وأما المختلط
بها هو صفتها
القائمة بها
أي المذعنبة
ولما
ثالثا فلا
في القضية
من العقول
الثانية لا
تعرض
للعقول
في الذهن
فلا معنى
لعدم
وجود
الخصوصية
فيه وأما
رابعا
فلا في
حكاية
ذهنية
ومتضمنة
حل وانتساب
عقل لا
يتصور
وجودها
إلا في
الذهن
وأما خامسا
فلا في
يلزم أن
يكون
القضية
أصلا
أما في
الذهن
فلما
ذكر من
عدم
جزئها
فيه
وأما في
الخارج
فلما
ذكر من
جزئها
وهو النسبة
أو المحول
أيضا
وأما سادسا
فلان
جزأها
ليس
نفس
العين
الخارجى
بل صورته
العقلية
الحسية
عن
الخارج
في ذلك
قيل
جزؤها
خارجة
لا
ذهنية
وثالثا
الصورة
في
الذهن
بالذات
وأما
سابعها
فلا
في
الحكم
على
الغائب
ممتنع
إذ لا
يدل
من
حصول
القضية
عليه
ومن
ههنا
وجب
تصور
المحكوم
عليه
حصوله
في
الذهن
عند
الكل
وأما
ثامنا
فلا
في
نحو
لا
نكتشف
واحد
في
العلوم
الحصولية
بالصورة
العقلية
فلا
معنى
للفرق
بين
الخلط
والجزئي
وأما
ثامنا
فلا
في
الصورة
علم
يكن
يقال
لها
العلم
لأن
العلم
الحقيقي
علمها
لا
عرضيا
فالعلم
في
معنى
كون
الصورة
علما
من
غير
خلط
وربط
اتحاد
في
عمل

وأما آثار فلا بد من قول لا غاصارت علما بمعنى الصعوبة العلمية ثم الصيرورة في الحمل الأول من متعة **المقام الثاني عشر**
 في البداية والنظرية هل هما صفتان للعلو والعلوم فهذا الشارح الأول أن وجود الطبيعة مقدم على وجود الشخص ما تقدم طبيعيا
 كما في الجسمية أو تقدم استنباع صفة كعامة الطبائع وثانياً لأنه ثبت بتقدم ترتيب وجود الطبيعة على علوها على ترتيب وجود
 الشخص على علوها وثالثاً أنه ثبت حصول اكتساب في الطبائع بالأجل الأول الجزئي لا كاسبي لا مكتسب في العلوم
 طبيعة كلية يتقدم ترتيبها على علوها كاسبة والعلم شخصي ترتيب وجوده على كاسبه بواسطة الترتيب الأول واسطة في الترتيب
 ولهذا ثبت كونها صفتين لعلها حقيقة وللعلوم منها أولاً قلت لفي خدشة أما أولاً فلا أن وجود الشخص هو بعيد نحو
 الطبيعة كونها متحدتين ذاتاً ووجوداً فإن معنى التقدم الطبيع من هنا لا العلة ولونا قصة يجب وجودها مقدماً على علوها
 فالأول من تعبير الوجود لا يلزم تقدم الشيء على نفسه وأما ثانياً فلا أن الوجود والشخص متساوون في الواحد هما عين الآخر
 عند وجود الطبيعة في مرتبة العلة لا بد من الشخص فهذه الشخص لما عين المعلول فيكون التقدم المذكور لا غير فيكون
 التسلسل وأما ثالثاً فلا أن العلة من خواص الوجود على ما هو غير مرتبة فلو كان وجود الطبيعة مقدماً ما كان غير وجود الشخص
 فيلزم امتناع حملها على تعبير الوجود وأما رابعاً فلا أن التحقيق عند الشارح أن الشخص عين الماهية على تقدير وجود الماهية
 فيلزم عليه الشيء لنفسه بتقدم وجود الطبيعة على الشخصية وأما خامساً فلا أنه لا معنى للتقدم مع الاستنباع المحض
 مع عدم محالفة العلية إذ لا تقدم زماناً وشرافاً وغير ذلك وليس من السبعة الغير المشهورة فما معنى التقدم وأما
 سادساً فلا أنه لما ثبت بان الجزئي لا كاسبي لا مكتسب لم يسهل أن يقول أن الجزئي كاسبي مكتسب حقيقة والعلوم
 متصف بالبداية والنظرية حقيقة وبالذات بمعنى نفع الواسطة في العروض ولو كان بالواسطة في الثبوت فالقدماء مات في
 واد والمطلوب في أدولاً ما سابعاً فلا أن المرجح الجزئي عند في هذا القول هو الجزئي الجزئي الجزئي الذي هي في الشكل المتشخص للذات
 كما لا يخفى بالمراجعة إليه فلا يتعلق بهذا المقام بل التحقيق ههنا أن العلم بمعنى الصورة من حيث القيام وإن كان قسماً
 على علوها أي المبادئ الكواسية المعادة لوجوده بل الواقعة مسافة للانتقال من الفكرة المعادة له حقيقة من حيث أن
 هذه المعادلات حقيقة أو توسعاً نزلت في النظر من زلت العلة المفيدة في ترتيب المعلول عليها كانه صدر منها لكن خصوص
 هذا النحو من التعيين والوجود الذي هي في القيام ليس يدخل في اقتضاء الترتيب لا كاسبي لا مكتسب كما لا يخفى وإنما تكون
 هذه الأمور ناشية عن خصوص التعيين النوعي للماهية المعلومة لا مطلقاً بل من حيث هي معلومة وتكشف عند
 الأذهان ولو سلم المدخلية نظراً إلى اختلاف الأذهان في الفكر والحد في الترتيب على النظر المطلق المثل من غير نظر في خصوص
 قيامه بذهن دون ذهن وإن كان متعيناً خاصاً في ذاته هو الطبيعة المعلومة وعلى النظر الجزئي بالقيام بالنفس
 الشخصية هو العلم الجزئي لكن ترتيب الجزئي باعتبار وجوده الطبيعي لا مؤلفاً أو باعتبار تفرع الطبيعى جعلاً بسيطاً و
 الطبيعة المطلقة بملاحظة وجودها الألهي أو تفرعها الألهي في ترتيب طلق الطبيعة باعتبار وجوداتها وتفرعاتها
 الطبيعية في ضمن أفرادها المتحدتها وباعتبار وجودها أو تفرعها الألهي أيضاً وليس الأمر كما قيل المرتب على الجمل وتأثير
 العلة المفيدة هو نفس طبيعة العلوم وعلى المبادئ كاسبة وجودها العارض المساقق للتعين والقيام بالذات من

وهو مرتبة العلم ان الجمل يتعلق بالحد والجزئي جميعا والعلل الناقصة الغير الجامعة ايضا تتعلق بفصل الماهية عن الماهية
البيسط لا بالوجود ولا بتضاف الا بالعرض هذا وبسط التحقيق في رسالتنا المستقلة في هذا الباب في **المقام**
الثالث عشر في براهان التضعيف والتطبيق والتضاعف وهذا الشارح على التضعيف يلزم كل خارج من القوة
الى الفعل لا نسلكونه معروضنا للعد بل اذا كان متناهما فان غير المتناهي لا يمكن الزيادة عليه فلو فرض عروضا لعد
له بطلت لا تنفية العدد دقلتان لا احصاه اما الاول فان عروضا لعد لكل ماله فعلية بديهي فان تعدد
والكثره لا انفصال والتميز من دون عروضا لعد هو الكمية المنفصلة غير متصور اصلها واما ثانيا فان ابناء
لا تنفية العلم دعن عروضا لغير المتناهي الكمي عروضا لاجراء البرهان بل هو براهان آخر قاطع لا متنازع وجود
غير المتناهي تحصيله انه لو وجد عروضا لعد لا محالة وهو مستلزم لبطلان لا تنفية العدد واما ثالثا فان
التناهي واللاتناهي من عوارض الكم بالذات على اعتراف الشارح فبطل الجواب لان غير المتناهي من غير العدد لو وجد
لكان عروضا لللاتناهي له بالعرض في المنفصلات ولا يمكن تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات فيلزم وجود عدد
غير متناه بالذات كيف لو صح هذا الجواب يمكن اجراء برهان التطبيق ايضا في المنفصلات مما قوى عليه اعتمادا و
لابرهان التضايك لانه كيف يفرض جملة غير متناهية من دون عروضا لغير متناه بالذات له حتى يجرى فيها
البرهانان ثم اورد على القاض في قوله بان الزيادة والنقصان من عوارض الكم حيث التناهي تعميم المساواة بمعنى عدم
الانقطاع مسلمة في غير المتناهي ما هو معيار الزيادة والنقص وبداية الكل اعظم من لجزء في غير المتناهي غير مسلم
بان في الكل مرتبة ليست بازاها متناهية في الجزء فالاعظمية بديهية مطلقة قلت غرض القاض ان التساوي يطلق على
معنيين الاول الاتفاق في صفة واحدة مولاتداد والتماهي الى غير النواية وليس هذا معيارا ما يتفرع عليه من الزيادة
والنقص والثاني الاتفاق في الكم بمعنى مساواة المقدارين في الامتداد وهو لا يحصل الا بعد التقاطع من الجانبين وتصور
والتميز في الوسط مع انطباقه لجميع على الآخر وهذا غير متصور في غير المتناهي هو معيار الزيادة والنقص هذا بعد
التأمل في الفأخر حقيقة بالقبول والكلية والجزئية الحقيقية لا يستقامت صورتين في غير المتناهي حتى يقطع بالاغظمية
واما التحقيق فيه الظاهريتان المبنيتان على التساوي بمعنى الاتفاق في الوصف وذلك لا يجدي نفعنا فاما هو التاف
لواثبت ان هذه المرتبة زائدة في الكل يعد مساواة جميع مراتب الجز مساواة حقيقية كمية ولفظ الجميع
ايضا لا يتصور لا يستقيم في الذهن معناه الا بملاحظة الحتم والانصرام كما لا يخفى بعد الامعان لاننا من غير شوب بالاعتناء
المقام الرابع عشر في الشك المشهور على عادة النظر بالامر طلب المجهول وتحصيل الحاصل والقاض خص
بالمطلوب التصوري بناء على تحقيقه ان الاذعان ليس ادراكا بل من لواقعه حتى يكون متعلق معلوما بعد التعلق
ومجهول قبله فالنسبة لا تكون معلومة ومجهولة بالنظر الى تعلق الاذعان وعد محتوي اليه بين كونه معلومة ومجهولة
ويوضع على كل شق محذوف والشارح لم يلتفت الى هذا البناء على تحقيقه في تخصيص الشبهة فاورد عليه في زعمه
ما اورد وهو عجيب جدا ولو قررت الشبهة بان المطلوب امل حاصل فتحصيل الحاصل وغير حاصل فطلب غير الحاصل

حال المكان في الجريان في التصديق لكن الاستحالة في الشك الثاني ملغاة عضة لاجلية ولا مبرهنة
 المقام الخامس عشر في موضوع المنطق فالظاهر ان موضوعه المعقولات الثانية التي شرط عرضها
 الوجود للشيء لعرضها المعقول الاول اذ يبحث عنه فيه انما هو المعروف وانما اجزائها كالكتبا
 الخمسة والقضايا واقسامها وعوارضها وكلها معقولات ثمانية ميزانية تعض للمعقولات الاولى كالانسان الحيوان
 وزيد قائم والثانية كقولنا الكل جالس والتحقيق ان موضوعه المعقولات مطلقا مع لحاظ انه يعرض ثلث
 المعقولات الثانية الميزانية من حيث الاتصال بالفعل وبالقوة الى المجهول بالفكر لكن لا يلاحظ خصوص مواد
 المعروضات كالانسان وغيره بل على وجه العموم والاجمال فلا يبحث فيه عن قولنا الانسان نوع وانما هو تمثيل
 لاصل من اصوله ولا يبحث عن نفس مفهوم النوع المعقول الثاني ان احواله وعوارضه كذا وكذا تثبت بكونه الذي
 بل عن عوارض مصادقه وحواله مثالا انه لا يمكن تحته نوع وان الاضافي عال وساق في هذه احوال مصادقيه
 لا نفس مفهومه بل نفس مفهومه ايضا حال عن مصادقه وعارض فلذا اعتبرت المفاهيم رسوما لاحد وذا وقد
 حققناه في شرح النجاشي على يساعوي الشايع وان اختار ما ذكرنا لكن لم يرد قول النجاشي بل سقاه حتى قال
 الكل الجزئي والذاتي والعرض تجعل محولات على المعقول الاول انما فعله نظر الى قولهم الانسان كذا او ذاتي او نوع
 وهو كما ترى وتحقيق هذا الموضوع في كثير من اسفارنا في هذا الفن **المقام السادس عشر** في الشبهة الفتية
 الغير المتخللة عند الجهول المطلق وجوابها انه محمول مطلق وعندى هي من قبيل الشبهتين الاوليين وذلك لانه
 وضع مفهوم الجهول المطلق بمعنى سلب حصول امر حاصل شيء كمر بالفعل سلبا مطلقا فتقول لفظ امر تكررة في حيز النفي
 مفيدة للعموم فان مخلوفا ان ياد بالعموم بالاستثناء لهذا المفهوم الذي هو ايضا صفة من الصفات فيشمل وصف
 الجهولية المطلقة اذا كان حاصل الامر بالنسبة الى اي شيء محمول مطلقا فيقول هذا الموضوع الى غير النقيضين
 لانه يعود هذا المفهوم سلبا لنفسه لدخوله تحت مسلوب العام فعلى هذا نختار انه معلوم بالذات ومجهول بالعرض
 بالنظر الى فرض النقيضين لفرض سلب الجهولية المطلقة ايضا من الارصاف وهو مستلزم للمعلومية واما ان يرد
 بالعموم مع استثناء هذا المفهوم اي سلب حصول جميع اوصاف غير وصف الجهولية المطلقة فنختار انه معلوم وليس
 بغير معلوم نعم يصدق على الجهول المطلق بالمعنى المذكور لكن غير مناقض لهذا النحوى للمعلومية اي بوصف الجهولية
 بناء على الاستثناء المذكور وانما يلزم التناقض لو كان السلب سلبا مطلقا كلياً محيطا بجميع الارصاف فلا زوال نجاب
 الجزئي لا يناقضه الا السلب الكل هذا وكثير من اجوبة ما مع البسط مذكور في المقدمة الوثيقة للكني وقد يستدل
 بهذه الشبهة على بطلان العقل الربوي لاني كما ذكره غلام يحيى في حواشيه على شرح انقضية ولا بأس بمسألة الشايع
 مهمنا في تفسير المشتق الى المجهول بالمبدأ اي سلب حصول الخ كمال انفس الجوهر في بحث دلالة الالتزام بعد الشئ الخ
 بعد وضوح المقصود وان لم يكن الجوهر عبارة عن الشئ المعدوم عن الموضوع ايضا ولا عن غير الموضوع فيه ولا عن الممكن
 الموجود لاني موضوع بل الموضوع لا يتم لاحد فانه مستحيل عندهم فهو ما هي ممكنة غير موجبة فيه في الخارج

وليس المركب من الجوهر والعرض مطلقاً جرم كذا نعم لوجوب اعتبار الوحدة الحقيقية فلا يتوقف على العمل
 الخاص بعقل المقام السابع عشر في الموضوعات الالفاظ الظاهر ان الموضوعات هي المفاهيم من حيث
 انها تنسب من الحقائق المعنوية بها سواء كانت الحقائق بالاطلاق المستحيلة والمفروضة الممكنة او متحققة باي نحو
 كان من التحقق في الخارج والاذن او المحاط من حيث الحكاية والحكم عنهم من حيث الاستقلال او عدمه من حيث
 الفضل والاختراع او الانتزاع او من حيث العرضية او العارضية او العرضية او غير ذلك وقد يلاحظ في
 الموضوعات عرضاً وشرطاً او عنواناً وكذا نحو من انحاء الوجود ما اشير اليه اذا كان ذلك النسخ من لوازم طبيعة
 الموضوع للمعتبر في خصوص انطباقه بلا حطة خصوص قوله بحيث يعتبر الانسلاخ عن ذلك النسخ انما
 عن التقوم الطبع وقائدا الى قلب الحقيقة فذلك هو نحو التحصيل الطبيعي الادخل في خصوص التقوم الحقيقة ولا
 مع ذلك خصوص هذا النسخ من التقرار والوجود من الظروف وغيرها في نسخ طبيعة الموضوع وبما رضية المعنوي
 وتعمل هذا الاجمال لضيق المقام يكفي لتلحق الفطر النصف الواسع النظر بعد المعان والفصل بالغير بالقبول
 وما ذكره الشارح ههنا في شرح المتن ليس على كمال النجوى وارتياض النظر ولا يبعد ان يقال للموضوعات عموماً
 الحقائق المعنونة من حيث انها معبر عنها بخصوص المفاهيم التعبيرية التي لها دخل تام ويد طول في هذا الوضع
 وان لم تكن موضوعاتها بالذات بشرط ملاحظة ذلك النسخ على الشريطة المذكورة شرطاً ورضاً او عنواناً وكذا ما قد يلاحظ
المقام الثامن عشر في التلازم وعدمه بين الكالات الثلاث جرى الشارح ههنا على ما هو المشهور ولكن فيه
 اختلاص الشبه بالبال اما اولاً فلان اختصاص التقييد بالاعتبار في المحاط مما لا يعقل لان التقييد والتقييد كليهما
 داخلان في المحاط وزا المحاط وما لاحتظة التقييد وهو النسبة من غير محاط التقييد غير معقولة واما ثانياً
 فلانه ان اريد بالمعنى في باب التركيب مرتبة المحاط فالتركيب ههنا ظاهر وان اريد مرتبة المحاط فيلزم ان
 المركبات الضافية والتوصيفية من المركبات بل من المفردات لان النسب القيد خارجة عن المعنوي
 الا ان يراد بالمعنى المقصود المعنوي في تقسيم الدلالة والعنوان والمفهومي في تقسيم اللفظ الى مفرد والمركب
 واما ثالثاً فلان لفظ العم ليس موضوعاً في لغة العرب لمجموع البصر التقييد كما سلمه الشارح فان اراد باب اللغة
 لا ينجشون عن مراتب لعنوان والمعنون حتى يعلم انه داخل في اى شئ منهما بل يعلم بعد النظر انه عند موضوع
 لهذا لعدم الخاضع للمركب واما رابعاً فلان اهل اللغة لا يذكرون الا المفاهيم التعبيرية في مقام بيان الموضوع
 له وانما الموضوع له حقيقة هو المعنوي على ما هو في الشارح واما خامساً فلان العم يفسر عند هم بعد البصر
 عما شأنه هو مفهوم القيد الاستعداد ايضاً معتبر كل منهما في مفهومه فلا معنى لتخصيص التقييد ههنا اصلاً
 واما سادساً فلانه لو سلم التركيب من الامور الثلاثة او الاربعة او الاثنين فلا يضر اصل المقصود فان مجرد تركيب
 المعنى غير كاف للتحقق التضمن بل لا بد له من ملاحظة الجزء وانفهامه وتصوره ايضاً والعم لفظ مفرد والمفرد لا يدل
 على التفصيل على ما برهنا في تعليقات التعليقات اليرومية ومنها ما بوجه خمسة وعند الاجمال لا يلاحظ الا

ولأنهم يميل فيهم للمعنى شيئا واحداً من غير تكثير كانه بسيط وأما سببنا فلان لفظ الإنسان ليس بموضوع المحيول
 الناطق والالزم تصوره به لكل خاصي عامي وجب تصوره بالكلية عند كل سماع اللفظ ولم يبق نظرياً مطلوب
 التحصيل بل بدعيها ولو اريد به الوضع الصناعي كما ارتكبه البعض لزم تصوره لكل خاصي غير محاذير بسطناها في تعليلنا
 التعليقات وأما ما قلنا ان الإنسان مفرد لا يصلح ان يكون مدلوله مفصلاً بل محلاً لمحوها بالمحاذير وحدها في ^{التضمن}
 وأما ما قلنا ان النسبة التوضيفية والتعيين الجنس المفهوم باللام والنسبة التقييدية والمبدأ المضمون في
 مفهوم الناطق ولو اريد معنى الحيوان الناطق الذي جعله معنى الإنسان مفصلاً وخارجاً عن المحيول فحققت ^{الامر} الأمر
 وأما ما قلنا ان وجود الشعور من غير شعور الشعور ممكن لا يحتاج الى التفات مستأنف الى الشعور ولا يكتفي
 الالتفات الى الشعور به وما يقال انه علم حضوري فمع قطع النظر عن بطلان على ما حققنا في كتابنا انما هو في علم العلم
 الحصول بمعنى الصورة الحاصلة لا بمعنى حصول الصورة والشعور معنى مصداق فيان الحضور في حصول الصورة على
 ما حققه السيل الزاهد في مباحث الامور العامة ومباحث الملهالة وتحقيقنا ودقائنا المبكرة لنا فيهما حمل
 بعض هذه الامور مبسوطاً في علمه اسفارنا كالشرح خمسة لا يساغوجي وحواشيه او شرح مختصر الميزان ^{المنطق} شرح ميزان
 وغيرها **المقام التاسع عشر** في تنقيح معنى الاستقلال وعدمه في المعاني الحرفية ومدار تحقيق الشارح
 ههنا في استقلالها وعدمه على تعلق الحكم العلم لا بدعة ففي النحول الذي تكوّن المعاني في تعلقها بمزية ملتفتاً اليها
 بالذات تكون مستقلة اى معرّضة وصف الاستقلال من تلقاء الملاحظة لان هذا معنى الاستقلال كما في نحول العلم
 ولكنه وبالوجه في النحول الذي لا يلزم فيه كونه علمية وملتفتاً اليها بالذات ان وجب فيه حصول انفسها بالاجمال كانت
 غير مستقلة لاقتضائها انفسها المرآتية كما في العلم بكونها وان لا يجب بل يحصل غيرها المتحد بها عرضاً والمدار
 مرآتية ذلك الغير وعدمها كما في العلم بوجهها قلت هذا وان كان في وسيط النظر متيناً وجهياً يري صاحبه فيها لكن
 مع ذلك بقرينة شيئا اولاً فلما امرنا بالوجهية الشئ عيسى بن ^{له} وأما ما ذهبنا الى ان مرآتية الوجه او عدمها لا يثبت الا في استقده
 وعدمه لا في المعاني ذوات الوجه ولا بحث عنه بل عنها وأما ما ذهبنا الى ان الوجه اذا كان مرآتية لغيره كما يلزم ان يكون غير مستقل
 لان الوصف العنواني يجعل مرآتية الافراد في القضية والوجه العرضية والذاتية مرآتية للذوات في التصورات ولا تكون
 غير مستقلة غيرها لطفية الحكمه أما اننا قلنا ان عدم الاستقلال لا يخلو اما ان يكون لاراد الماهية متنوعة
 الفك عن نفس طبائع المعاني الحرفية او لا على الاول يلزم ان تكون غير مستقلة في العلم بالكلية وبالوجه لان مقتضى
 الماهية لا يتخلط عنها وعلى الثاني يجوز ان ينفك عنها في العلم بكونها ايضاً يجوز ان يتعلق ببعض الالتفات بالذات كما في العلم
 بكنه الإنسان اجمالاً وأما ما قلنا ان الوجه في العلم بالوجه لاعتبار ان الوجه من حيث هو والوجه من حيث
 الانطباق على في الوجه والاتحاد معه والملتفت اليه بالذات والمرتبة حقيقة هو الوجه بالاعتبار الثاني والوجه
 اعتباري الاول وهذا وان لم يكن ما اوضح به لكن غننا اهل التحقيق على ما ذكره في تحقيق الحكم عليه للصحة واللي
 يلوح اننا في الشارح هناك من حيث يصرح ان الملتفت اليه هو الطبيعة من حيث الانطباق وهذا لا يمكن

المعنى المحرف مرثيا وملتفتا اليه بالذات وبالعرض في العلم بالكنه وبالوجه بل بالوجه والكنه بلا اعتبارين
 والتحقيق عندى في هذا البيان الاستقلال وعدم مبعين عدم الملكة صفتان حقيقيتان بالذات المفهوم التعبيري
 والعنوان الكاشف عن المقصود لا هما صفتان للملاحظة وتأجلاهما ولا صفتان بالذات المعينون المعبر عنه انقصوا وانما هما
 صفتان لهما بالعرض فالمقصود الواحد يختلف بالاستقلال وعدمه باختلاف المفاهيم التعبيرية له ولا يختلف المفهوم
 الواحد المعبر بتقديرات الملاحظات وتماقيا على اختلاف وتعلق الملاحظات والانتقائات المختلفة في مفهوم الحيوان
 الناطق والضايف والانسان والنبات الخاخر غيرهما مستقل في نفسه سواء تعلق بالانتقائات بالذات او بالعرض
 بالواسطة في الثبوت او العرض ومفهوم لفظة من والى وامثالهما غير مستقل في نفسه بل يحاط لوحظ قلوب
 ان المقصود بمفهوم من ومفهوم الابتداء الخاخر احد هو المعنوي المعبر عنه بهما فهو مختلف بالاستقلال لعدم تعلقهما
 صفتان لتعبيرية لانه حقيقة كما ان الحيوان ليس في نفسه ناطقا ولا غير ناطق والحيوان ليس في نفسه متمصلة
 ولا منفصلة وانما ياتي اليها امثالهما مما يعرضه من الصور فمال الاستقلال وعدمه عندى على صفة ذاتية
 نفسية في نفس المفهوم هو توقف تعلقه وانفهامهم ملاحظته على ان فهم الغير وملاحظته وعدم توقفه عليه
 ومن هذا ترى ان مجموع المستقل وغيره قد يصير مستقلا لعدم بقاء الحاجة بعلاضه وكثيرا ما يقع الخط والغلط
 باشتراك اللفظ الاستقلال وعدمه بين هذين المعنيين وهما مناهاتحاصلات الحقائق الاسمية والفعلية والمحرفية
 وبين معنيين آخرين هما صفتا الملاحظة كما عرفت هذا وبسط التحقيق في شرحنا المختصر الميزان وكثير من اسفارنا في
 هذا الفن وبعد تبين ان الحق ما قاله السيد الشريفان المدخل التام فيه للعنوانات بل هي لتصفية هذين
 الوصفين حقيقة وليس الامر كما يزعم الشارح بالدعوى عليه هذا ولعل الحق لا يتجاوز المقام العشرين في كون
 الكلمات الوجودية ادوات اختاره الجمهور ونظم المص والسيد الزاهد واختار الشارح انها كلمات حقيقة ومشتقة على
 معان حديثة المبادى عرضها عدم الاستقلال من جهة ملاحظة كونها رابطة بين امرين كما يعرض لجميع الافعال المتتالية
 لاسيما امثال المماسه والمحاذاة والملاصقة وغيرها من المفاعلة وغيرها مما هو نسبة وتعلق خاص بين شيئين وهذا
 ايضا مما لا يحصله اما الاول لان الاستقلال وعدمه عند صفتا الملاحظة اى يحصل الشئ من قبل وتعلق نحو الملاحظة
 بالذات وبالعرض فاللؤلؤ الذي جراه على كوز الكلمات مستقلة في نفسها غير مستقلة بعرضها خاخر في الادوات
 فانها عرضها عدم الاستقلال من قبل كونها رابطة وتعلق المحاذي بالعرض واما ثانيا فان معنى الوجود في نفسه هو
 الكون المحمول لو كان محفوظا في كمال الناقصة كان معنى قولنا كان زيدا قائما واحدا حصل زيد حال كونه قائما او شئ
 كونه قائما وهو خلاف ما شهد به الفهم معناه واما ثالثا فلا نه لو كان محفوظا لم يتصور معنى قولنا كان زيدا فكلنا
 لان على هذا يلزم فيه وجود زيد في نفسه لا تحفظ فيه مع ان من الظاهر ان لا يقتضيه بظا هو وجوده
 لصدقه عند عدمه واما رابعا فلان الامر المطلق المشترك لا يتصور ان يكون مستقلا لانه حينئذ يكون ناشيا
 عن طبيعته ومقتضاها لا يختلف عنها اصلا فكيف يتصور ان يعرضه بما يراد مقتضيه طبعه والامر اجتماع المتأفين

بالقول ليس مستقلاً ولا غيره في مرتبة طبعه من حيث هو كما هو شأن المطلق لكان له وبه ولم يخمساً فلان قيل هذه على
الافعال المتعدية مع الفارق لانها لا تقع رابطة بين المنتسبين المحكوم عليه بل ولا بين الفاعل والمفعول فيضيل يكون
لاحداث تلك الافعال نسبة تامة الى الفاعل وناقصة تقييداً الى المفعول وكذا الى غير من المتعلقات ومنها
مفسد ومحاذير اخرى كما لا نذكرها هنا في غاية الومن **المقام الحادي والعشرين** في استقلال
المعنى المطابق للكلمة وعدمه كانت العامة تصرح بالثاني وحقق أكثر المحققين السيد الزاهد وغيره من المحققين انه
مستقل بناء على انه مفهوم اجمالاً يحلله العقل الى ثلاثة اى الاحداث والنسبتين وآثاره الشارح وأصله الوجود
السليق وعند لا حجة اليه بعد ما ظهر ان المفرد لا يدل على التفصيل واقنا عليه ثلاثة براهين في تعليلات التعليق
وثلاثة اخرى موجزة في منحياتها لكن بقرينه شريفة اما الاول فلان معنى الاستقلال ما حققناه والحجة بعد الاجمال ايقنة
الى تعقل النسوب اليه واما ثانياً فلان هذا المعنى من الاجمال اذا كان مدلولاً للفظ الفعل لا تذكر ولا تعد فيه اصداً بل
بساطة ووحدة فكيف صح كونه محكوماً به ومسنداً لانه على ايتار وجه الاجمال لا بد من اختيار نسبة بين المنتسبين
عن كل منهما فيجب نسبة خارجية عن الفعل وهو خلاف البساطة ثالثاً فلان لفظ التخلييل يشير الى ان الاجمال يعنى البساطة
واتحاد الوجود في الكثرة والجمال اليه لان في مرتبة البساطة الخلقة والاتحاد في الوجود مستحيل بين هذه الامور المختلفة لانه
تحت المقولات واما رابعاً فلان الدال على المبدأ هو المادة وعلى الزمان الصيغة والهيأة من حيث كونها واحدة بالوحدة
البهيمية متكررة بتكرار المواد الموضوعة المختلفة على اقل وكيف يتصور الاجمال مع التعدد والاختلاف في المدلول الدال جميعاً
والعية الزمانية في الدالين لا تجدى نفعاً في ايراد الاجمال ورفع التفصيل بعد اخذ كل مدلول عن دال عليه على حدة
واما خامساً فلان الاستقلال بالاجمال يصح كونها محكوماً عليها ولا معنى للقول بانه وضع له من حيث انه مسند لانه
دخل للاوضاع في مباحث المسندية والمسندية اليه لانه صفة المعنى ثابتة قبل وضع الواضع وهو صفة اللفظ
او الواضع ولانه لم يوضع له من حيث انه مسند لان الجمال لا يصلح ان يكون مسنداً كما عرفت والظاهر عندى ههنا
ان الاجمال كمال على التخلييل يتحقق بعد فهم الجمال زمان لطيف غير محسوس بعديته لغاية لطف زمانه وقلة آثاته
فالخلييل بمعنى التفصيل الواحد في المآخذ الى الكثير التخلييل ليس الى جزاء الملحوظ والطبيعة المعنونة بل الى المعنونة وقوته
او متعلقاته وهي اجزاء المفهوم التعبيري والعنوان فيدخل الى معنى الاحداث لا مطلقاً ومن حيث هو بل مرجح
انه منسوب الى فاعل مانبسة تامة والى الزمان ناقصة وفي مرتبة هذا التخلييل المتعقب للاجمال كانه مقارن
يققق الاسناد والنسبة وكوز معنى الفعل مسنداً لابل كون المعنى الحد في المضمون فيه مسنداً لاجميع معناه
الاجمال ولا التفصيل هذا والبسط في التحقيق والتدقيق في شرحنا المختصر الميزان فراجع **المقام الثاني**
والعشرون في التشكيك في الدائيات قد اختار الشارح في تحقيقه لكن ما ذكره من البرهان عليه
ون رداً استدلالاً للمشائية ليس هو عندى اما الاول فلان منشأ الانتزاع قد يكون انتزاعياً ايضاً وهو منشأ
له بالذات ثم يجب الانتهاء في المناشئ الى امر خارج عن ذلك كما ان الزوجية والعزمية منزهتان عن الماد الذي هو

انتزاعي فلا يضر انتزاعا غير ما ثبت ما اراده في المقدمة وقد حققنا حقيقة الانتزاع من الانتزاع في
رسالتنا المستقلة فيه واما ثانيا فلان الانتزاع قد ينتزع من المعقولات الثانية التي لا منشأ لها في الخارج اصلا
وان قال بعضهم بان المنتزع منه لها موجود فيهم لكنهم غير المنشأ ولا للمعقول الثاني نفسه منتزع لا عن امر خارجي كما
صرح به انه لا يعرض لشيء في الخارج عوضا انتزاعيا ايضاً واما ثالثا فلان الوصف لواقعي قد ينتزع عن غير واقعي
لا وجود له عينا ولا ذهابا لا امتناع والعدم عن المتبقيات فانها ثابتان لها في الواقع واما رابعا فلان الوصف
الواقعي قد ينتزع عن الشيء بعد فرض وجوده فلا يكون موجودا في الواقع لا بحسب الفرض ويثبت له الوصف
بعد ان يفرض موجودا ان صحه انتزاع زيادة خمسة اجزاء لا يتجزى على اربعة شركاء الباقي ليست الاعداء فرض
الوجود كذا صحه انتزاع زيادات الاجزاء التحليلية بعضها على بعض بعد فرض وجودها واما بالالفعل في الخارج فليس
الا شيء واحد متصل لاجزائه فيه بالفعل فضلا عن اوصياف الاجزاء وانتزاعها عنها واما خامسا فلان الاختيار ان المنشأ
امر منضم الى الكل من حيث هو شيء واحد وهو المقدر لا الامتداد لا الى كل جزء ولا الى الاجزاء من حيث الكثرة ولا الى احدها
متعينا فلا يلزم استحالة ان يكون منشأ الصحة انتزاع زيادة الزائد من حيث اتصاله وامتداده والشيء الواحد الممتد يتجزأ
يقع منشأ الامور متكررة بل عند الواحد الحقيقي ايضاً يقع منشأ الانتزاع كثير فالمشتركة بينهما هم هنا نفس الاتصال
والمختص بمجرز جزء هو جزء منه وهو انتزاعا غير واقعي منشأ ذلك الاتصال ولا ينتهي الانتزاع كما لا ينتهي في الاجزاء التحليلية
الى حد مع وحدة المنشأ واما سادسا فلان اختيار شق الانتزاع في البيان الغير الموقوف على المقدّم ونقول لا يجب الانتهاء
الى احدا للشقوق لان اللازم من عدم الانتهاء هو عدم تنامي المنتزعات لكن التسلسل في الانتزاعات غير محال
ومن ههنا ترى عدم انتهاء التحليلية في الانتزاع الى حلا يتجاوزها واما سابعا فلان اختيار فيه شق الجزئية ونقول
ان جزء الماهية انتزاعي هو التحليل فلا وجود له خارجا كقوله يلزم التشكيك في الذاتيات الخارجية للطبائع
العينية واما ثامنا فلان اختيار الجزئية ونقول انه انتزاعي ومنشأ باعتبار جزئية فهو متولا الى انهاء ولا استحالة
في تسلسل المنتزعات واما ثاسعا فلان الدليل لو توصل الى كون الماهية منشأ الزيادة والمشكك ليس عبارة
عن منشأ الزيادة مطلقا فان المشاككين يسلمون ان السوادات في نفسها شديدة وضعيفة بل المراد به ان يكون
صدقه على افراده بالزيادة والنقصان او الشدة والضعف اي بالتفاوت اي يكون منشأ الصدق في باب نفس
الصدق او المضادقية للصدق متفاوتا بمعنى ان يكون منشأ صدقه في نفس الصدق او في المضادقية او المنشئية
لصدقه متفاوتا كما صرح به سابقا وهو لم يغيب بعد بهذا البيان واما عاشرا فلانه لا افقه ما قال في بطلان
دليل المشاكسة بالاتحاد بالذات والتفاوت بالمراتب الناشئة من تعلق انحاء الجملة فان المراتب لا تخلو واما ان تكون عين
الماهية اوجزا ما فيلزم اختلاف الماهية بكثر المراتب ومنظمة او منتزعة او متفصلة فيتم كلام في المراتب بمنزلة
مكرر واختلاف الوجودات الكثيرة لماهية واحدة ليست من تلقاء الجاهل بل من تلقاء استمدادات مختلفة لا أداة
ولذا حمل الصلح في فرد واحد في المراتب علان هذه الوجودات عارضة للماهيات عندهم فلا نظير معتد به ثم

التشكيك في الذي هو التحقيق عندنا أيضا وقد قلنا على ما بين قاطعة كثيرة في شرحنا المختصر للبيان في إجماع
المقام الثالث والعشرون في مكان الاشتراك وامتناعه إجماع الشارح عن دليل الامتناع بأن بعض المعاني يكون
 اشتد مناسبة بالذهن فيكون هو الملحوظ غير ذي الأوضاع المتعددة قد تكون ملحوظة لا تكون المعاني أيضا جملة
 أقول حصل الدليل أن العلم بالوضع مع إطلاق اللفظة مستقلة للتوجه إلى المعنى وانتهى كما هو في الأوضاع المتعددة
 ليس بينها معنى مشترك يحقق تلاحظ بتوسطها إجمالا وذلك لأنه لا معنى للاشتراك المعنوي بين الأوضاع ولو سلم فافانما
 يتصور لو كان بين المعاني اشتراك معنوي والكلام ههنا في اللفظ وعلى هذا فلا يخلو ما أن يلاحظ إجماع المعاني في
 الآخر فيلزم تخلف المدلول المعلوم عن علته المستقلة والتزجيج بالمرح بعد تسليم وجود العلة المستقلة لكل منها
 لأن غير الملحوظ إذا لوحظ بحد ذاته فتتحقق في زمان دون زمان في الملاحظة مع وجود العلة الكافلة فيها ترجيح بآثار
 أو يلاحظ المعاني كلها جملة وهو محال كما عرفت من أن الكلام في الاشتراك اللفظي علان الجهل ليس موضوعا له والواجب
 لعلم الوضع علم الموضوع له أو يلاحظ كل منها تفصيلا وهو أيضا محال بالضرورة والوجدانية الشاهدة على امتناع حيز
 النفس إلى متعاضد في آن واحد ولا حاجة إلى إقامة البرهان في الوجدانيات وإنما هي في النظريات والنقوض على هذا
 الأصل كلها وإهية عن ما فصلنا في أسفارنا فلي هذا التفصيل للدليل لم ينتج جواب من الشارح أو تبعه ثم أقول
 الجواب الأول لا يجري فيما إذا فرض عدم مناسبة الذهن بشئ من المعنيين أو فرض تساوي قدر المناسبة في كل
 منها والثاني مدفع بأن الأوضاع متباينة لا اشتراك بينها في معنى يخصها ودور غيرها وإن الوضع واسطة الملاحظ
 لا ملحوظ حتى يتصور منها الالتفات إليه والمثله ولا إجمال كما يتصور غيرها ولعل الظاهر في الجواب أن الوضع ليس علة
 مستقلة للتوجه بل هو علة له بشرط عدم المانع والاشتراك مانع عن التوجه إلا عند القرينة فعند الاشتراك المانع
 المستقلة هو علم الوضع مع نصب القرينة فتأمل فإن المناقشة متطرفة بعد **المقام الرابع والعشرون**
 في بحث الحقيقة والجزأ من عدة بواحد مصدرت ومصادر فردا سبدرت من الشارح في الجملة أحدها
 تحت قول المائق ولا بد من العلم ما في الشرط لا يوجد بشرط في وهو مقتضى الشرط فإن هذا مقتضى الشرط لا يوجد بشرط
 ولا نه ترك ما لا بد منه وهو قيد الخروج لئلا يصدق على الجزء ولا غير جامع لأن الشرط يستلزم الشروط
 كالجزء الأخير للعلة التامة فما عند قولنا وهو قد يتحقق وثانيها هناك في قوله فإذا تحقق في موارد الاستعمال
 المعنى الموضوع له وكان عليه أن يقول اللفظ المنوع كما لا يخفى على المتأمل وثالثها هناك في قوله فحينئذ تحقق
 العلاقة بفضه الخ كان عليه أن يقول فتتحقق العلاقة مع هذا المنع بشرطه بفضه الخ إذا كان فرق بين المهور
 في زمان المنع وبينها بشرط المنع والمتحقق ههنا الثانية والفهم هو الأول ورابعها في تفسير التشبيه المعتبر في الاستعمال
 بعلاقة شركتي أم خاص الخ وهو يدل إلى التشبيه اللغوي والمعتبر فيها الاصطلاح على ما فصل في البيان وناسمها
 في تمثيل عدم التجزؤ لجزء من هذا اللسان بالخطلة لطول غير اللسان أحد مداه ههنا لعدم التشبيه المعتقد
 المعتبر في الاستعمال كما فصل في الأصول وغيره وسأدسها في شرح الإطلاق على المستحيل من أمارات المجاز أن العام

اذ الوجدان به الخاص من جهة انه هو حقيقة كما تقر في موضعه قلت هذه مسأعة مشهورة ذاتة والتحقيق
 ان مدار الحقيقة والمجاز على تبدل المفهوم المعبر عن القصور وعدم تبدله في الازمنة فان تبدل المفهوم كـ
 لهكلا وبعضا ذاتا واعتبارا من حيث انه موضوع له كان اللفظ مجازا سواء اريد به مبيانية أو جزئية
 او اعم منه او اخص منه او فرد من افراد من حيث انه فرد او متحد معه وعينه او لا من حيث انه كذلك
 بل من حيث انه غير ماهية او خصوصية كما اذا اخذ للانسان معنى الرومي واريد به هذا المفهوم واخذ
 بمصداق الرومي من حيث انه فرد من الانسان وعينه لا غير كان مجازا لتبدل المفهوم وان لم يلزم تبدل
 المصداق والتغاير فيه لان للنمط هو اتحاد المفهوم واتحاد المصداق وان لم يتبدل المفهوم الموضوع له بل اخذ
 على ما كان ما خوردا عليه عند الوضع من غير تفاوت في المفهومية كان اللفظ حقيقة سواء اريد به جزئية
 الذهن او اعم منه او اخص منه او فرد منه من حيث انه فرد منه عينه او غيره اعتبارا او ذاتا كما في الحمل العرسي
 او اريد به هذه الامور من حيث انها ملحوظة ومحط القصد ومعبر عنها بهذا المفهوم الموضوع له اللفظ اي تحمل وروية
 ومصداق لا من حيث تعبير في مفهوم العنوان والمفهوم كلا وايضا حتى يلزم به التغير في مرتبة المفهوم وتغير
 ذلك الى التجوز يعينك على فهم هذا التحقيق الدقيق ما اردنا سابقا من التحقيق الموضوع له اللفظ
 الفا هير لا المصا ديق والمقاصد الاصلية وسأبجها في كون استعمال اللفظ في بعض السمي اارة المجاز وادب
 بعض فراده فعلى تحقيقه السابق كان عليه ان يقيد ههنا بان ياد ذلك الفرد منه من حيث انه خاص وغير
 الموضوع له باعتبار هذه الخصوصية ولو اعتبارا ولا فقد عرفت ان اطلاق اللفظ في فرد منه ليس تجوزا على الاطلاق
 تكون الخاص خارجا عن العام انما يظهر تمام الظهور اذا اعتبر الخصوصية داخلية في المحمول والافلا كما في الشخص وتامها
 في قوى وجود اولوية المجاز على الاشتراك والنقل واولوية النقل على الاشتراك بالاكثورية والارغلبية والظاهر عندي
 ان اقوى الوجوه هو ان اللفظ مقدم على الاثبات ما لم يظهر للاثبات دليل لان الاصل هو العدم والتغني الاشتراك
 امر عارض واثبات الوضع الابتدائي والاصل عدم الوضع ينبغي على عدم الاصل وكذا هو اثبات الوضع الابتدائي
 والابتداء امر عارض محتاج الى وجبه ثبوته والاصل عدمه فيبقى على عدمه الاصل اي عدم الابتداء فيثبت
 النقل فانه اذا ثبت الوضع ولم يثبت الابتداء له انما ساق الاصل الى نقل اللفظ من الاول الى الثاني فافهم المقام
الخامس والعشرون في مرتبة الحكم عنه كلام الشارح ههنا في غاية اضطراب نقل عن بعضهم انه
 مجموع الموضوع والحمول والنسبة الخارجية قلت هذا مختص بالحلية ثم نقل اعتراض جماعة عليه لا وجود
 للنسبة في الخارج واستصوبه قلت مرادهم بالنسبة الخارجية هو النسبة الواقعية مع عزال المحظ عن الاعتبار
 والانتساب الذي هو شائع كما يقال ان كان لنسبتهم خارج تطابقه ولا تطابقه الخزعلا ان للنسبة وجودا
 في الخارج ولو بحسب المنشأ فان الوجود الخارجي يوفقا عم بما بنفسه وبمنشأه ايضا وان اصلح ايضا على انه
 يقال له موجود بحسب الخارج فيقرهم ان المعارض لم يبين وجبه ما اوقعهم في هذا الفساد ثم بينه بنفسه

والثبوت وامثالها ما خوردة في مرتبة الحكاية فلا معنى لخراج الاتصاف نفسه عن مرتبة المحكى عنه
 وادخال منشئ فيه واما أكثر فلان المراد بالاتصاف هو الهيئة الانضمامية الخارجية لا المعنى المصدري
 وهو الحاصل بالمصدر وذلك كالوضع الخاص للفالح فلا يكون منتزعا من الوجود الخاص بل الاول هو العكس
 كما عرفت ^{قوله} هذا يبقى بيان المحكى عنه من الجملة انه محل الانتزاعات التي ليست بالنظر الى الوصف المنضم
 كحمل المقولات الثانية على الاولى او بعضها على بعض ولو كان نفس الذات من حيث هي هي فحملت عليها في الخارج
 اي بقرينة كافية وعرضت للخارجية ايضا وبكلمة هذا التحقيق منه في غاية الجملة بل المحكى عنه في الجملة
 ما ذكرنا وفي المتصلة كون المقدم بحيث يصاحبه التالي لزوما او اتفاقا وعله كونه كذلك او نفس المقدم
 بهذه الهيئة وفي المنفصلة كونه بحيث ينافية التالي ولا ينافية فالتغاير بين الحكاية والمحكى عنه بالذات
 فانها المركبة من الثلاثة وهو المحكوم عليه نفسه والباقيان في لحاظه وتعبيره لا مغزونه والظاهر ان المحكى عنه
 في الكل هو النسبة الواقعية الاتحادية او القياسية او التقديرية او التخالفية وتوسط التحقيق في حواشينا على
 حاشية الزاهد على شرح المواقف **المقام السادس والعشرون** في قول القائل كلامي هذا كاذب
 مشير به الى هذا القول نفسه كان الظاهر في حله ما اختاره القاضيان هذا القول كاذب لانه حكم فيه
 بالكذب على القضية الجملة وهي لا تصلح للاتصاف بالصدق والكذب لانها من شأن النسبة المحوطة
 تفصيلا لان الحكاية انما تحصل بلا حطة النسبة وانفها ما عند الملاحظة الاجمالية لا يلاحظ ولا يفهم
 النسبة اصلا لان من حيث هي شئ مستقل ومفهوم معتبر لا من حيث هي رابطة وحكاية بل ليس في ^{حقيقة} لسان
 الاشياء واحد لا تعدد ولا كثرة فيصير اصلا من حيث الحاظ والاتصاف وان كان ذلك في نفس الامور ^{بل}
 من نفي كذب هذا القول صدقه لان المتمنع هو ارتفاع الملكية والعدم عن الموضوع الصالح لاعتبار كل
 موجود والجل ليس يصالح لشيء من الامرين ومن ههنا عرفت ان الصدق والكذب يساقتان قضيتين كما هو
 عبارة الشارح وزعم الشارح ان الصدق والكذب من لوازم ماهية القضية وحقيقة النسبة المخبرية
 فلا يتخلف عنهما في مرتبة من مراتب وجود الذات ففي الحاظ الواحد الاجمالي لا ينسلخ القضية عن حقيقتها
 والشيء اذا ثبت ثبت بلوازمه والالزام لانفكاك قلت هذا غير متجه على جواب القاضى اما الاول فلما
 قررنا به بحيث يندفع هذا عن اصله واما ثانيا فلان الملحوظ اجمالا بوحدة التماظية ليس عند الملاحظ
 الفاهم الكثير في انه شئ واحد من غير كثرة فهو يلحق هذا العارض من غير ان يسلخ المفردات فاختار صلوه
 للحكاية والاشياء والتصديق والتكذيب وامثالها كاختيار صلوح نيل هذه الامور فكما هو بديهي لا امتناع
 كذلك هذا قطعي البطلان واما ثالثا فلان كون الاتصاف المذكور من لوازم مفهوم القضية الذي هو المعقول
 الثاني لعارض لا افراد مسلم ولما كونه من لوازم ذوات تلك الافراد فغير مسلم ولزوم عرض المفهوم المذكور
 لكل فرد من افراده في جميع مراتب جوده ممنوع واما رابعا فلان الشارح معترف بان وصفه لاشياء والحكاية

غير لازم لشخص النسبة التامة الخبرية فضلا عن لزومه لتحقيقها لانه ما قرر بان الحال موقوفة في امثالها
 كلامي يوم الجمعة صادق وكلامي هذا الساعة كاذب كما انها موقوفة في المنهج ومن الخبرية في قولنا انها موجودة
 هذه الامور على الخبرية اذا لم يلحقها ما غير عن الخبرية ولا تصير غير اخبار ولا تبقى على صلاحها الخبرية وذلك
 لانه يفيد انها اخبار في نفسها فليجوز المغير تنقلب الى غير الخبرية مع بقاء تلك النسبة التامة على حالها من
 غير زوال جزاؤها ماهية او تشخص لها عن باقي الذات باقية بشخصها وتبدل وصفها الاخبار والحكاية وفارقهم ولا يمنع
 عزل الملاحظ عن هذا الاعتراف لا يخلو هذه النسبة بمجر الملاحظة عن الاتصاف بوصف الاخبار والحكاية عدم
 الاتصاف به والثاني خلاف الضرورة علا انه لا مقتضى لاحداث لهذا الوصف بعد هذه القضية حتى تكون
 متصفية به بسببه وعلى الاول يلزم ان يزول عنها هذا الوصف بعد ثبوته لها وهو عين معنى العارض والمفارق واما
 خامسا فلانه لو سلم انه من لوازم حقيقة القضية ونسبتها التامة فمع عزل الملاحظ عن عدم بقاء القضية
 قضية حالة الاجمال بل يصير تمامها محكما فنقول لوازم الماهية ايضا لا يلزم ان تكون ثابتة لها في جميع الاحتمالات
 ومراتب الوجود الاتي الى مرتبة الماهية من حيث هي مرتبة واقعية لها من مواطن نفس الامر ولا يثبت لها
 في تلك المرتبة لانفسها ومقوماتها الذاتية لا عوارضها بالمفارقة ولا اللازمة فعلى هذا اذا انتقض هذا الكلية
 جاز ان تكون هذه المرتبة من الوجود والملاحظة اى الاجمال مانعة لثبوت بعض لوازم الماهية لها ثم جواب
 القاض وان كان متينا ظاهرا في تحليل هذه العقدة لكن فيه خدشة بعد على ما ادى اليه نظري هي انه
 انما يتم لو اريد به حكما كاذب على هذا المحمل في حالة اجمال وانصافه به في هذه الحالة ان يكون زمان
 وقوع الحكم حال الاجمال لكن هذا غير لازم لتقرير الشك فانه يجوز ان يراد به الحكم على هذا الجمل انصافه
 في غير حالة الاجمال بل في حالة التفصيل وان كان زمان الحكم عين زمان الاجمال لكن زمان وقوع
 الحكم والاتصاف الواقعي للمعتبر بحسب مرتبة المحكم عنه غير زمان عروضا لاجمال كما ان زمان الحكم
 في زيد قائما مس او غدا هو زمان التكلم والملاحظة والانتساب وزمان وقوع الحكم والاتصاف
 المحكم عنه هو امس والغدا فكم من فرق بين زمان الحكم وزمان وقوعه وهذا بما يقال هذه القضية
 صادقة اشارة الى زيد قائم عند الاشارة اليها وتعبير ما يفهم هذه القضية وان لم تصلح للاتصاف
 بالصدق والحكم عليها بانها صادقة لكن هذا الحكم عليها الصحيح ليس باعتبار هذه الملاحظة الاجمالية
 بل بملاحظة تفصيلية وتطير ذلك ما يقال في قولهم معنى من غير مستقل مع انه في هذه الملاحظة
 وزمان الحكم من حيث انه موضوع القضية مستقل فلا يصح الحكم عليه بعدم الاستقلال وكذا
 في قولهم المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم والحل هو تفارق الزمانين ولو سلمنا هذا الجواب لزمنا
 ان نقول بكذب قولنا هذه القضية صادقة مشيرابه الى قولنا الله واحد وقولنا هذه القضية
 كاذبة مشيرابه الى شريك الباري بوجود بناء على عدم صلوح المحمل للاتصاف بهما

واللازم ظاهر البطلان كما لا يخفى فالظاهر هو جواب السيد الزاهد انه قول غير محصل بعد
لافضائه الى معنى تقدم الشئ على نفسه ثم اعلم ان الشارح الفاضل رحمه الله كان مخملاً
مستغرقاً في بحار المعاني ولم يكن له نظر الى الالفاظ والتراكيب حتى لم يلتفت الى صلوات
الالفاظ في عامة عبارات الشرح كما لا يخفى على الفاحص حتى صدر منه ما صدر في
الصيغ وغيرها كما قال في بيان المعية الدهرية من بحث علم الواجب لفظ الدهر المعبر
عنه في الواقع والصواب المعبر عنه بالواقع وقال في بيان الوضع الشخصي من بحث دخول
الضماشر وغيرها في الجزئي لفظ ان يكون الواضع يوضع لفظاً آخر والصحيح يوضع وقال
في اواخر تحقيقه من بحث التشكيك واللعان لا توقف الدليل الخ بالتأئين والصواب
ان توقف بالتاء من باب التفعيل وامثال هذه ونظائرها كثيرة لا تخفى على العابر
العاقل المستقرئ فاما هذه من سهو قلم الشارح او من سهو اقلام بعض
النساخ ولعله لم يتيسر له النظر الثاني اليه على امثال هذا الكتاب
ولذا ترى انه ادرأج مفهوم اللامتكثرة في الكليات الفرضية
بنظرة العاجل وهو عجيب بل اعجب عن مثله وعن المحشين
بعد الغور فانه كل حقيقى صادق على كل فرد فرد
من جميع الجزئيات ولاشخاص فانه غير متكثر
اصلاً بل هو صادق على الكليات ايضاً بعد
الغور كما لانسان فانه ماهية واحدة ليست
متكثرة في نفسها العروض الوحيدة لها
وقد حققناه في التعليقات وغيرها
هذا اتمام الكلام في التحقيقات و
الدقائق المتعلقة بهذا الشرح
من اوله الى آخره مباحث
الالفاظ واخر دعوانا
ان الحمد لله رب
العالمين
تمام
شاه

القول الوسيط في جعل المؤلف والبسيط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض جعل الظلمات والنور وأصطفى على رسوله الذي جعل باشرافه فارقا للحق عن الباطل والخبرات عن الشرور على الحكمة الذين يذوقون في رواق مجاهداتهم السميكة كذا للنشاط والسرور وأصحاب المشايخ في نشر العمل المميز وكسر لغز المحبوس قلم يفرهم بالله الغرور **وبعد** هذا قول وجيز وكلام عزيز في بيان الجمل المؤلف والبسيط جعله الله مقبولا بين الوجيز والوسيط والبسيط وترجمته نظرا إلى نوع من التوسط فيه بين الإفراط والتفريط والإيجاز والمخل والأطناب الممل بالقول الوسيط في الجمل المؤلف والبسيط متجنباً عن التخبیط والتخليط ومتجنباً إلى التوسيط والتنشيط متوكلاً على الله وهو بكل شيء محيط **أعلم** أن الجمل من الأفعال المتعدية إلى مفعولين متحدين مصادقا متغايرين مفهوما كالأفعال القلوبية كالأفعال الاعطاء والاحفار والأطعام وغير ذلك وقد يحى بمعنى خلق فيتعدي إلى المفعول واحد ثم الجمل يتعلق إجماعاً بالصفات الزائدة المتأخرة عن الوجود المتفرعة عليه كالقيام والقعود ولا يتعلق اتفاقاً بالصفات المتقدمة عليه كالأماكن والاحتياج إلى العملة والوجوب بالغير وما يتعلق بالوجود وما يساوقه كالشخص والتميز والفرق فختلف فيه بين المشائية والإشراقية وكذا تتعلق بالذاتيات وينفس الشيء ويلوازم الماهية فختلف فيه بين الفلاسفة من حيث أنها محمولة بجمل الذات أو غير مجموعلة أصلاً بمعنى أن ثبوتها للذات ليس مجموعلاً بالكلية أما كونها محمولة بجمل مستأنف فجمع على بطلانه فننقله منها فصولاً ثلاثة وخاتمة **الفصول الثلاثة** في الجمل المؤلف والبسيط المختلف فيه بين الإشراقية والمشائية وجعل الذاتيات وجعل لوازم الماهية **والخاتمة** في تنقيح تعلق الجمل بالصفات المتقدمة وعدم تعلقها بها

الفصل الأول في الجمل المؤلف والبسيط **أعلم** أن منها ما يحكى **ثلاثة الأول** في صدق والمال والوجود

هل هو بالعلل المجاعلية او بلاعلة اختلف فيه فبعض من لا يعايه ذهب الى انه موجود بلاعلة وعلل عليه بان
 تأثير المجاعل في العلول اما في حال وجوده او في حال عدمه على الاول يلزم تحصيل الحاصل لان الوجود لما
 كان حاصلا لا للتاثير كان تحصيله تحصيل ما هو حاصل وهو محال لان التحصيل طلب الوجود والطلب قبل
 الوجود فهو في حالة العدم فحال التحصيل حال العدم فتتحقق الوجود وقت التحصيل اجتماع النقيضين وعلى
 الثاني يلزم ايضا اجتماع النقيضين لان التأثير مستلزم للوجود لان تاثر الوجود مطاوع للتاثير فيجب حصول
 الوجود حال التأثير بقضية اللزوم وقد فرض عدمه حال التأثير فيلزم اجتماع النقيضين كونه موجودا و
 معدوما حال التأثير وهذا الاشتباه المعبر عنه بالتعليل نشأ من قلة التدبر في معنى تحصيل الحاصل لان
 المحال هو تحصيل ما هو حاصل قبل التحصيل لا تحصيل ما هو حاصل بهذه التحصيل وتقدم التحصيل على الحصول
 انما هو تقدم ذاتي لازمي حتى يجب عدم الحصول وقت التحصيل والطلب قد يتقدم على الحصول زمانا كما
 في الحوادث وقد يتقدم عليه ذاتا لازما كما في القدماء وعلى التقديرين فهو من مقدمات التحصيل
 لا عينه ثم هذا التعليل كما يجري في تاثير الوجود يجري في تحصيل السواد ايضا لان جصل الثوب اسحق مثلا ما
 حال كونه اسود فيلزم تحصيل الحاصل او حال عدم سواده فيلزم اجتماع النقيضين بل يجري في حصول
 الوجود من غير تاثير وتحصيل من المجاعل ايضا فان حصوله اما حال الوجود او حال العدم على الاول تحصيل
 الحاصل بل حصول الحاصل لازم وعلى الثاني اجتماع النقيضين فاقم المبحث الثاني في العلل المجاعلة
 هل يجب كونها واجبة الوجود او يمكن كونها ممكنة الوجود المشهور الثاني فيما بين الحكماء ومن هم هنا حكموا
 بترتيب سلسلة العلل في جانب المبدأ وان العقل الاول علة جاعلة موجبة للثاني والثاني لالثالث وهكذا
 الى العاشر الموسوم بالعقل الفعال المعبر عنه بالمعقب القدسي وهو علة جاعلة لهيولى العناصر يتقسط طبيعة
 الصورة وللصورة الجسمية لكن المحققين منهم نصوصوا ان العلة المؤثرة الجاعلة بالذات هو المسمى الواجب
 الوجود لذاته لا غير وهو علة للمكانات قاطبة بنقيدها وقطيرها والجاثرات كافة باسرها بقضها
 وقضيتها كحوادث كانت وقد ما والعقول العشرة وغيرها كالوسائط والشروط لتعلق التأثير الواجب
 بغيرها ان الصورة الجسمية واسطة محضة لاعلة مؤثرة لصدور الهيولى عن المعقب القدسي على
 ما هو المشهور كيف والمأهية الامكانية عارية عن الوجود في حد نفسها مفتقرة في مرتبة نفس
 الحقيقة الى المرح المجاعل فكيف بنفس ذاتها تصلح ان تفيد الوجود للغير مع كونها فاقرة الذات
 بنفسها وانما وجودها بالاستعارة عن الواجب الوجود فهو المعطى بالذات للوجودات فان اعطاء المستعير
 ليس اعطاء حقيقة وانما هو اعطاء من تلقاء المالك كما ان استئجار خبازة العالم الى العالم ليس حقيقة بل
 بحسب الظاهر وانما هو مستند الى الشمس والقمر واسطة محضة لا تنقل ضوئها الى العالم فالنير بالذات
 للعالم كونه لا هو كما ان النير في انعكاس ضوءه من المرايا الى الجدار هل الشمس حقيقة والمرآة ظاهرة فعلية

الممكن للممكن بوجوده المستعار على ظاهرية مجازية فهذا الوجود الضعيف اللاحق الغير الماهية يصلح علة
 بمعنى الوساطة والشرط والمتمم والآلة لاعلة مؤثرة مفيدة للوجود حقيقة وقد استوفى هذا التحقيق في مقام
 المبحث الثالث في ان اثرا جعل بالذات ما اذا اهل هو نفس الماهية الممكنة من حيث هي مع
 قطع النظر عن عروض الوجود واتصافها به بمعنى ان المجعول بالذات حقيقة هو الماهية نفسها بجزئية كانت
 او كلية والمجعول بالعرض بمعنى الوساطة في العرض هو وجودها واتصافها به بمعنى الخلط الواقعي والارتباط
 النفس الامرى الاعتبار في مرتبة المحكم عنه او الماهية مع الوجود اى مرتبة الخلط المعبر عنها بمقادير الحياة
 التركيبية القائلة الماهية موجودة والمراد بفادها هو منشؤها ومصدرها ومرتبة المحكم عنه بهذه الماهية
 التركيبية الحملية الاسنادية الواقعة في خصوص ملاحظة الذهن وتعمل العقل في مرتبة الحكاية وتكواريدها
 بالماهية التركيبية مرتبة الخلط الواقعي والانضمام النفس الامرى الواقع في مرتبة المحكم عنه وبعبارة اخرى بالنسبة
 الخارجية والواقعية والاتصاف والعروض فلا افتياق في الانضمام المفاد المضاف اليها اليها فذهب
 الفلاسفة الاشراقية الى الاول والثاني الى الثاني واحتج على الاول بوجوه عقلا ونقل اوصاف العقل فلهذا
 الاول وهو انخفض انه يجب الانتهاء الى الجعل البسيط لان كل ما فرض بمجوعه بالذات سواء كان ماهية
 او وجودها واتصافها به فهو ماهية من الماهيات فيكون نفسها مجعولة لوقولها ان الاتصاف من حيث
 انه ماهية وحقيقة معتبر عند العقل ليس بمجوعه بالذات بل بالعرض والمجعول بالذات في هذا الاعتبار
 هو اتصاف الاتصاف بالوجود نقول فهذا الاتصاف الثاني المضاف الى الاتصاف الاول ايضا من الماهيات
 وهو جرافيقول الامر ان الجعل البسيط المتعلق بنفس الماهية واجب عنه بوجوهين الاول ان هذا
 تعليل قبل تنقيح محل النزاع فان محله ان اثرا جعل بالذات هو الاتصاف والخلط او غيره وهو احد طرفيه
 الذي هو الماهية المغايرة للنسبة التي هي الاتصاف لان مقتضى الجعل البسيط هو كون اثرا جعل بنفس
 الماهية اى ماهية كانت خلطا او غيره ومقتضى المؤلف كونه اتصافا بما به لا ليرتبان اثرا البسيط والمؤلف
 بل بينهما عموم وخصوص مطلقا بل هو مخالف لما يقوله القائلون بالبسيط لان الوجود والاتصاف وان
 كانا ماهيتين من الماهيات فهما عند هم مجعولان بالعرض بتوسط مجعولية الماهية التي هي احد طرفي
 الاتصاف والثاني ان الاتصاف ليس نفسه من حيث هي اثرا الجعل المؤلف بالذات بل هو من حيث انه
 نسبة غير مستقلة ورابطة بين الماهية والوجود مرآة لملاحظة ما هو بهذا الاعتبار ليس اثرا البسيط بل
 باعتبار اخذه مستقلا شيئا معتبرا ومفهوما برأيه في مرتبة الملاحظة الاستقلالية واثرا المؤلف
 هو من حيث كونه غير مستقل فان قلنا انه يجب الانتهاء الى الماهية مطلقا مستقلة كانت او غير مستقلة
 فهو غير مثبت المطلوب لان الاتصاف الغير المستقل ليس اثرا البسيط وان كانت ماهية من الماهيات
 وان قلنا انه يجب الانتهاء الى الماهية المستقلة فهو غير لازم لانه على تقدير الانتهاء الى الاتصاف

٩

عشر

بوجه

المتن

مئة

المتن

الاسلام

الاسلام

الاسلام

الاسلام

الاسلام

البسيط وقد يجاب بان المفعول الثاني مقدر وهو موجود او ثابتة او كائنة حذف لكونه من الافعال
 العامة وتعدى التمسك بهذا الوجه وامثاله سخيف جدا لا ينبغي ان يصغى اليه لان ما لا يترشح على ان
 نفس حقيقة الجعل للعرضة عن اخذ معنى الوجود هل هو متعلقة بالذات بنفس الماهية او بمرتبة الخلط
 وما بال المشائية ان لا يقولوا ههنا ان جعل بمعنى خلق فلاخذ معنى الوجود فيه لم يتعد الى المفعول الثاني وهو
 معناه من الفعل نفسه فلا حاجة الى تحكيمه في اللفظ وما استدل الاستدلال على المؤلف بقوله تعالى جعل
 لكم الارض فراشا وما اقل التدبر فيه فانه لا كلام في ان الجعل يتعدى الى مفعولين ولا في ان جعل الصفا
 المتأخرة عن الوجود جعل مؤلف كما اشترأ اليه سابقا والفرش صفة للارض متأخرة عن الارض متفرعة
 عليها فامثال هذه الاقوال ووجوه الاستدلال ملاعب الصبيان وملاهي الاطفال ومطاميات الفحول
 واضحا كابراريا لكمال واستدل على المنزلة الثانية القائل به المشائية من الجعل المؤلف بوجه
 اقواها ان علة الاحتياج الى العلة في الممكن هو صفة الامكان على ما تقر في موضعه محققا لا ترى ان
 الامتناع والوجوب رافعان للاحتياج فالامكان مثبت له فلو لا الامكان لم يفتقر الماهية اصلا كيف وبه
 يتساوى طرفاها في جاني قبول الوجود والعدم فينشأ به الاقتدار الى المرجح في الوجود والامكان عبارة عن
 كيفية خاصة لنسبة الوجود الى الماهية تحما ان الامتناع والوجوب كذلك فيكون الاقتدار ناشيا مما هو
 متعلق بالامكان بالذات وهو الجعول بالذات فان المفتقر الى العلة بالذات هو اثر جعلها كذلك ومتعلقة
 بالذات على ما عرفت هو نسبة الوجود الى الماهية وهو المعنى بالاتصاف والخلط فهو اثر الجعل بالذات
 فتحقق الجعل للمؤلف وما قرنا لك هذا الوجه ظهر انه لا يريد انه يجوز ان يكون علة الاحتياج هو العلة
 كما هو مختار المتكلمين وان يجوز قضية متعلقة بالاحتياج في كونه بالذات على خلاف قضية متعلقة بالامكان
 كونه بالذات وبالعرض فيكون المحتاج بالذات اظهر طرفي متعلقه بالذات وهو الماهية وهي متعلقة له
 بالعرض ويكون متعلقه بالذات الطرف الاخر المتعلق بالعرض محتاجين بالعرض والجواب عن هذا
 الوجه بوجوب الاول اننا نسلم ان الامكان عبارة عن كيفية نسبة الوجود الى الماهية بل يجوز ان
 يكون عبارة عن عدم اقتضاء الماهية للوجود والعدم ومن ههنا يقع صفة اللذات الممكنة كما ان
 الوجوب والامتناع صفتان للذات الواجبة والمتنعة من حيث اقتضاءهما للوجود والعدم بنفسها
 فيكون الامكان صفة الماهية والماهية متعلقة له بالذات فتكون محتاجة الى العلة بالذات
 ومحولة واثر الجعل كذلك على ما قررتم **والثاني** ما سبق في طريق الفاتر انه بعد التنزيل وتسلم
 الامكان عبارة عن كيفية نسبة الوجود الى الماهية نقول ان الامكان والاحتياج والصادقية
 والاتصاف والوجود وغيرها امور انتزاعية ليس منشؤها النفس الماهية من حيث هي بالحيثية
 لا بل على نفسها كاحتياج الاتصاف والخلط الى علة مثلا ليس باعتبار نفس مفهومه الانتزاعي بل

الانتزاع لا يتتابع للانتزاع والاعتبار فاحتياجه بهذا الاعتبار احتياج الامور القائمة بالذهن الى العلة بل
ما نحن فيه انما هو احتياج اعتبار الوجود الخارجى المنشئ المعارض له المنسوب اليه بالعرض فهو في الحقيقة احتياج
المنشأ اليها فهو المحتاج اليه بالذات حقيقة لانه هو المنشأ للاحتياج اليها لانه لا حاجة لامور المنتزعة الى العلة
الارباب اعتبار احتياج المنشأ اليها ولذلك لا يفتقر الامور المنتزعة عن المتعالي كالملا والاعتناء وغيرها الى العلة فتحقق الاحتياج بالذات
هو نفس الماهية التي هي المنشأ لا غير فممتنع الجعل بالذات وانته كذلك وهو الجعل البسيط فامل تأمل اصادا
عميقا وتفكرا فوافنا بما يحيق بالامعان الكامل ولا تمام الشامل **وتحقيق المقاصد في هذه المعركة عندى**
علما ادى اليه نظرى القاصد وقضى به الخاطر الفاتر ان ههنا مذهب اربعة في باب الوجود ولا يتنفع تحقيق
الجعل الابرار بتقيق معنى الوجود ولا امتزاع في ان المراد بالوجود الذي نحن بصدده هو الوجود بمعنى ما به
الموجودية وما هو مبدأ الاحكام ومنشأ الآثار فريد ور عليه روى الامور الوجودية **الاول** مذهب
الصوفية الصافية الكرام قدس الله اسرارهم النخاماز الممكنة قبل تعلق الجعل بهم كما كانت اعيان ثابتة بثبوتها
الذي لا يترتب عليه الآثار وبعد تعلق الجعل بهم صارت موجودة بالوجودات الترتيبية عليها الآثار وليست هذه
الوجودات دائمة على التعيينات المخصوصة الاعتبارية التي بها صارت المذوات الممكنة ممكنة فباعتبارها في تلك
الذوات الممكنة التي هي عين ذات الوجود تحقق فيها صفة الامكان والتعدد والتقييد والتعيين بتلك التعيينات
الاعتبارية منشأ التعدد ومدار الامكان والخلق عنها عين ذات الواجب هو مرتبة الوجود بالتغير بينهما
اعتبارى فالوجود والامكان عين التعيين الاعتبارى النوعى والشخصى فعلى هذا المذهب الحق القراح الصواب
الصالح بالنظر الدقيق والفكر العميق لا يكون انرا الجعل بالذات ومتعلق كذلك التعيينات الاعتبارية وهى
المجولة بالذات واما الذوات الممكنة فلا تعد فيها ولا هى غائبة لذوات الواجب حتى تكون صالحة لان يتعلق
بها الجعل والصدور والوجود عين التعيين فهو ايضا متعلق الجعل بالذات فيكون انرا الجعل امرا اعتباريا لا عينيا
خارجيا لعدم صلوحه لتعلق الجعل به فهذا التعلق بهذا التعيين الوصفى لا بالماهية والذات متناظر
لتعلق الجعل المتعلق بالذات بالصفات المتأخرة عن الوجود لا بالموصوف لكونه موجودا قبل الجعل لا بالانقضاء
لكونه حاصل الجعل تلك الصفات لان جعل الصفات هو جعلها في موضوعاتها وموصوفاتها فان وجودها
في نفسها هو وجودها كالحال كما سبقت للاشارة اليه **والثاني** مذهب الشيخ ابى الحسن الاشعرى رحمه هو
الحق بالانظار المتوسطة التي للعقول المتوسطة وليس خارجا عن طوالمقل الحكمى الكلامى وهوان وجود كل شئ
عين ولجبا كان او ممكنا جوهر او عرضا كجزئيا حقيقيا او كليا ذاتيا او عرضيا انضماميا او انتزاعيا وليس
ذلك اعل نفس الذات ولا جزئها فليس ههنا وجود هو غير الماهية ولا انصاف وخطا هو نسبة بينهما فان ليس
بينهما في مرتبة الحكمى عنه والصدق تغاير اصلا كما بين ذات الواجب وجوده فالجمل بينهما حمل اولى نظرى
بناء على اتحاد المصدق كما في حمل الوجود على الواجب عند الحكماء وان لم يكن بينهما اتحاد بحسب المفهوم

جوابه التحقيق الذي ادّعىه المحققون في استقارهم منقوض بهذه الوجودات المنضمة فان وجودها عينها كان
وجود الوجود المنضم ما عينه غير ذلك بل هو كونه ما عينه ممكنة متحدة مع وجودها او غير ذلك
فيلزم الدور والتسلسل ثم اذا قطعنا النظر عن بطلان هذا المذهب بالبراهين الكثيرة وفرضنا حقا
في الواقع نرجع الى تنقيح الجمل **هذا المذهب ايضا فقول** لا يخلو اما ان يسلب ضرورة وجود المنضم اليه وتعيينه
قبل وجود المنضم والانضمام وتعيينهما او لا على الاول يتحقق ههنا جملان احدهما وهو الاول السابق متعلق
بالماهية المنضم اليها لكونها سابقة الوجود والتعيين على وجود المنضم تعيينه فعملهما سابق على جملة
لتساوق الوجود والتعيين والتقدير المحمولية في الممكنات سواء كان وجودها وتعيينها السابقان عينيهما
او غيرهما والاخر وهو الجمل الثاني لا يحق متعلق بالوجود وجعله عين جعل الاتصاف والخلط لان ايجاد المتعلق
الناعتية واصلا رها ايجاد واصلا لوجودها في موضوعها اذ ليس لها وجود في نفسها على حدة عن وجودها
الرابط كما اشترط اليه غير ذلك فعمل الوجود عين جعل الانضمام والحق والعرض والاتصاف والخلط بهذا النظر
وليس بينهما تغاير الا اعتبارا بمعنى ايجاد الشيء بنفسه وايجادا في موضوعه كما في الوجود في نفسه والوجود في
في سائر الاعراض والمتعلق الناعتية سواء اعتبر وجود الوجود وتعيينه عينه حتى يلزم الخلف او غير حتى
يلزم التسلسل لكن هذا النحوى من الجمل متعلق بالذات بالوجود المنضم الموجود في الخارج وهو الوجود الحقيقي
واما بالاتصاف والانضمام والخلط وغير ذلك مما ينتزع عنه من حيث هو متعلق بالعرض كما اسلفناه
فيما سبق في غير واحد من المواضع وهذا الجملان كلاهما جعل بسيط متعلق كل منهما في الحقيقة بشئ واحد
بالذات ليس بشئ منهما جعلامثلا ومن ههنا عرفت ان الجمل المتعلق بالصفات المتأخرة عن الوجود
وان كان في بادى الرأي جعلامثلا ما يسبق الى الاوهام العامة انه عبارة عن ضم الصفات المتأخرة
الى موصوفاتها لكن التحقيق بالنظر الغائر قاض بانه ايضا جعل بسيط متعلق بوجود الصفات في نفسها بالذات
ويجوزها الرابطة ويضمها الى موصوفها وموضوعها واتصافها به وباختلاطها باطلا وغير ذلك بالعرض
وهو جعل ثان بسيط متفرع على الجمل الاول البسيط المتعلق بالموصوف والموضوع **فان** عينه بالجمل
المؤلف هذا المعنى من الجمل من حيث تعلقه بالانضمام والخلط والتركيب بحسب الوجود الرابطة في مرتبة
الحكمة فهو ثابت لان خاصه لا حجة بيننا وبينكم **وان** رُمت به معنى آخر على ما ينطوبه كلما تكلم من
تعلقه بالذات بالماهية التركيبية او مفادها والخلط والاتصاف وغير ذلك فهو قدام مع هباء منثورا
وصار كان لم يكن شيئا مذكورا وطارد بلج الرياح وسال باعناق مطية البطاح **والشق الثاني ايضا**
لا يخلو اما ان يسلم فيه استحالة وحدة الوجود لشيئين متغايرين متباينين غير متصادقين خالفين
وضرورة تعدد الوجود للاثوار المتعددة بحسب الخارج على حسب تعدد ما او لا على الاول ايضا لا يمكن
تعلق جعل واحد بالماهية والوجود المتغايرين بحسب الخارج المتعديدين في ظروف العين وان كان احد

قائما بالآخر كالسواد والثوب لا يستلزام تعدد الوجود لهما تعدد أحدهما لجعل المساوئتهما كما سبق التصريح به يكون
 الحال ههنا في تعدد الجعل كحال ما سلف في الشق الأول غير أن الجعلين هناك متعاقبان وههنا مجتمعان
 ويكون كل منهما جعلا بسيطا كما عرفت وعلى الثاني إما أن يتفرع ضم الشيء على وجوده ويجب تقدم وجوده
 على ضمه كما هو الحق ولا على الأول ليكون جعل الوجود قبل جعل الماهية لتقدم وجوده على الضم الذي به
 الماهية موجودة بناء على تساوق الجعل والوجود كما مر من قبل فيلزم تقدم وجود الجعل العرضي على وجود
 موضوعه وخلو عن القيام بالموضوع مع وجوده وإذا قطعنا اللحظ عن هذا المحدث وذهبنا بطلنا
 في هذا المقام فلا محالة يلزم ههنا أيضا تحقق جعلين لتعاقب الوجودين ولو فرض أن جعل الوجودين
 جعل الماهية بناء على أن وجود الوجود حينه وهو عين وجود الماهية وعلى أنه فرض في هذا الشق
 اتحاد الوجود في الوجود والماهية **نقول** فكما تمدى وجود الوجود إلى الماهية وصار عين وجودها
 بعد كونه مقدما على وجودها على هذا التقدير تعدى الجعل البسيط المتعلق بالوجود أيضا إلى
 جعل الماهية وإن كان متقدما على جعلها على هذا الفرض فلم يلزم تحقق جعل مركب صلاح على الثاني
 يكون أثرا للجعل بالذات هو الوجود الواحد للماهية والوجود المنضم إليها على قولين فمما هو جواز
 بوجود واحد ومقدار في الوجود وقصر أنه مآخيا عن الوجود والتعيين قبل هذا الجعل على
 هذا التقدير والفرض فإن جعلهما ليس لأجل وجودهما الواحد الذي به كل منهما صار موجودا
 فإن تخوفا لجعل المؤلف وتعلقه بالاتصاف والخلط هذا الجعل المتعلق بوجودهما الواحد سواء
 كان وجودا خارجيا أولا وعثرتم عن هذا الوجود الواحد بالاتصاف والخلط ومفاد الهيأة التركيبية
 وعثيتوه به فهو ثابت على هذا التقدير السخيف وإن اردتم به معنى آخر هو المعنى النسبي الرابط
 للاتصاف كما هو المنصوص في كلامكم فهو غير ثابت والثابت هو هذا الجعل البسيط المتعلق بذلك
 الوجود الواحد فأحسن أعمال الروية فإنه غامض عويص لانفهام مفتاق في تجريد الطبيعة
 وتلطيف القرينة فهو تحقيق ائق وتنقيح دقيق فصلناه نبذا قليلا من التفصيل وشئ يسيرا من التحليل
 مما يحتوي عليه الخاطر الخامد والطبع الجامد بأصابة العوائق وأناة البوائق واستباحة القوس
 ودمار الرخص وشتات الحال وشتات البال وعروض الزوال ولحوق البلبال واضطراب الخلد
 والجنان وتباب الأمن والأمان وأفكار كثيرة لانفاس مستعانة غيرة ولحاجات عميقة قصيرة وهما
 بيننا لك لتشقيقات في هذا المذهب بأن الخاطر الخادير والتكلفات والاستحالات والتعسفات غاية
 السخافات لا ياب هذا المذهب أبصار النظر الغائر والى لا يادي والبصائر ممن يعتقد عليهم الانامل
 من الفلاسفة السنية الظواهر الصفية الضامير **والرابع** مذهب جمهور المتكلمين الزاعمين
 بزيادة الوجود على كل من الممكن والنويجب كونه منضمًا إلى ذاتهما وهذا المذهب مع كونه مبالغًا فيه

النظر الدقيق وبراعته الفكر العميق على ما فصل في موضعه حاله ما عرفت سابقاً في بيان مذهبي الشائين
لاشتركاها في زيادة الوجع على الماهية وانضمامه اليها في المثبات فلا حاجة الى تطويل الكلام فيه وتبينه
لكونه منقحاً بما قد مناه من التفتيح ومنه ما قد اخذ من الصدور الشيرازي انه لا انضمام ههنا ولا زيادة
ولا عينية بل الموجود في الخارج هو الوجود الحقيقي بمعنى ما به الموجوعية والماهيات امور اعتبارية منترعة
عن الوجود الحقيقي العيني لان الموجود في الخارج هو الماهية والوجود عينية او منضم اليها او منترع عنها
او منفصل عنها كما هو مذهب الشيخ الاشعري والمشاكين وشيخ الاشراق والسيد الزاهد ومن في حوزة وهو
في حوزة من بعض الاقدمين **ولعل هذا مبني على نفى الكل الطبعي والخارج فيكون الموجود في الخارج هو العينية لا الشخصية**
الحقيقية المتحدرة بالوجودات الحقيقية وعلى هذا المذهب بايزوان كان مخالفاً لجمهور المحققين فيحقق الجمل
البسيط المتعلق بالوجود الحقيقي **وانما ذكرنا في هذا المقام المذاهب الاربعة السابقة وهذا المذهب**
الخامس ولم نذكر مذهب شيخ الاشراق القائل بانترعية الوجود ولا مذهب السيد الزاهد متعبرين من انه
منفصل عن الماهية الممكنة واجبا لوجود ذاته لعدم كونهم معتقداً بما في باب بيان المذاهب المشهورة من المذاهب
هو هذه المذاهب الاربعة المذكورة لا غير وفي هذين المذاهبين محذورات واستحالات شتى لا تكاد تستقصى
وقد ذكرنا بطالهما في فن الامور العامة قول مستوفى مع انهما في النظر الظاهر ايضاً اسخفت وفي عدل الملك
او من واضع **هذه اتمام الكلام في الجمل البسيط** والمؤلف المتنازع فيه بين الفحول الاعلى
والكسلة الكرام والذبله العظام والحجة الفخام والمهرة الجاهل قد ضلت فيه الاحلام وذلت في القوا
وذلت فيه الاقدام وكلت فيه الفهام وملت فيه الاقلام وحلت فيه الفثام وهذا العبد المستوعام
يعون الاعتصام بالتوفيق الازلي من الاعتصام قد فرغ عنه على حسن وجه واتم نظام بفضل التوفيق المنعم
الملك المفيرض العلام ذي الجلال والاکرام **الفصل الثاني** في بيان تعلق الجمل المؤلف او البسيط
بالذاتيات والمقومات للطبائع النوعية والكلام ههنا في المقومات الذهنية والذاتيات العقلية
فالشهر هو انها غير مجعولة ومعلولة ولا موهونة لا بد من الشرط لكن هذا القول من غير طريق المسامحة
فانها ماهيات ممكنة كيف يتصور كونها موجودة ومتقرة من دون علة ولا لزوم كونها واجبة الوجود
الا ترى انها لو تكن موجودة ومتقرة قبل وجود الذات وتقرر ما فهمي حادثة بالذات او بالزمان
فلا بد لوجودها من مرجح يرجح وجودها على عدمها ولا لزوم الترجيح بلا مرجح فليس الكلام في معلولية
نفسها ومعلولية وجوبها ومجعوليتها بآثار على مكانها انما الكلام والنزاع في ان ثبوتها للذات معلول
بعلو مجعول يجعل جاعلاً وهو ضروري بنفسه لا مدخل فيه للجعل والتعليل لا للجمل للذات ولا للجمل
مستأنف ومن هذا القبيل ثبوت الشيء لنفسه فاخترنا الجمهور الشق الثاني وهو قواعد وشبه
جملة من المعاند عموماً التدقيق من اساطين التحقيق وسلاطين النظر الدقيق الممكن الفاعل

قول في نظرية السلب لا اعدا اما ان يكون واجبا بالذات وممتنعا بالذات وممكنا بالذات لانحصار كل مفهوم في المواد الثلاث على الاول يلزم ان يكون واجبا حال الوجود ايضا وكذا لا يجاب يلزم ان يكون ممتنعا حال الوجود لا يمكن ايضا ان يكون ضروريا ولا يلزم الانقلاب من الوجوب الذاتي الى الامكان الذاتي او الامتناع الذاتي في السلب من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي او الوجوب الذاتي في الايجاب وعلى الثاني يلزم خلاف المفروض فانه فرض ممكن بالامكان العام المنطقي فيلزم عدم صدق السالبة الممكنة المفروضة الصدق ويلزم ارتفاع تقيضين لامتناع صدق الموجبة لعدم الموضوع وامتناع صدق السالبة على هذا الفرض على الثالث يلزم ان يكون ممكنا حال الوجود ايضا ولا يجاب ايضا ممكنا حال الوجود ولا يلزم الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي في السلب الى الوجوب الذاتي في الايجاب ولا انقلاب في المواد الثلاث محال عندهم بالبداهة وقد يستدل عليه ايضا على ما تقر في مقامه فلا يتصور الوجوب الذاتي في الايجاب بعد كونه ممكنا او ممتنعا بعدم الموضوع نعم يتصور الضرورة الغيرية والوجوب بالغير في الممكن الذاتي بعد كونه ممتنعا بالغير بارتفاع علة الارتفاع ووجود علة الوجوب والوجود فحينئذ ان كان يمكن انعقاد القضية الضرورية المطلقة بناء على اعتبار الضرورة بالمعنى الاعم ذاتية كانت او غيرية وعليه بناء تساوي للضرورة والدوام لكن لا يكون الضرورة مما لا يعمل فان الضرورة الغيرية والوجوب بالغير لا بد لهما من علة لا محالة كما تقر في موضعه فيلزم وجوب تحليل الجعل بين الشئ وذاتياته بناء على هذه الضرورة الغيرية **ثم نقول** من الراس ستانفا ان ثبوت الذاتي للذات حال وجود الموضوع لا يخلو من المواد الثلاث كما اشار اليه فان كان ممتنعا بالذات ولا تظنكم تقولون به فالمطلوب حاصل هو عدم كونه ضروريا واجبا عللا انه خلاف الواقع فانه صادق للكذب نقيضه وان كان ممكنا بالذات فلا بد لهما من علة لان تحقق الممكن بلا علة محال على ما تقر في مقرة فيكون معلولا ومجعولا وان كان واجبا لزم تعدد الواجب بل عدم تناهي افرادهم ولزم الوجوب الذاتي للحقيقة الضعيفة التي هي ضعف الوجود من الاعراض ايضا لان الثبوت الرباطي معنى نسبي حر في غير مستقل في حد ذاته متوقف في وجوده على وجود الطرفين فكيف سخافة القول بكون الوجود الاضعف لغير المستقل الرباطي الغير الموجود في الخارج ايضا **ثم نقول** في الجودات واحكمها واقومها **ثم نقول** من الراس ان هذا الثبوت المتنازع فيه اما ان يكون اقتضاء لتحقيقه واستدعائه لوجوبه على الاول يلزم الوجوب الذاتي وتعدده ويلزم ان يعتقد به القضية الضرورية الانشائية ولا اقل من الدائمة الانشائية واللازم باطل لعدم صدقه وقت عدم الموضوع وعلى الثاني لا يكون ضروريا بضرورة ناشية من نفسه من حيث هي فاما ان يكون ضروريا بالضرورة الغيرية او لا يكون ضروريا اصلا وعلى التقديرين

يترك الاحتياج الى العلة كما لا يخفى فافهم وتدبر **النظر** كيف جاء الباقرا فاقرا وكل من عرأش
 اباك ارفكاره عاقر أو أشتر المحققون ومنهم المحقق الدواني انه ضروري معلول بعلته الذات
 معمول بمجملها غير معلول بعلته منفردة وجعل مستأنف وهو الحق في النظر الادق والتزوي الالغف
 الاحق والفكر الخاضع الارق **كيف** وهذا الثبوت حادث بعد العدم وقت حدوث
 الموضوع فلا بد له من علة محدثة لان حدوث الحادث من غير محدث تخصيص بلا تخصص في
 كونه في زمان دون زمان من دون علة مرحة للوجود في زمان للوجود فهو امر انتزاعي ماخوذة
 من نفس الماهية من حيث هي كالوجود المصدرى وغيره واحتياج الامر الانتزاعية الى العلة
 والتجمل هو احتياج مناشيهم اليهم واحتياج المناشي والمبايى اليها بالذات واحتياج المنتزع عنهم
 بالعرض بتوسط احتياجهم اليها فعملها عين جعل الماهية كما ان جعل الماهية عين جعل
 ذاتياتها على ما فصله الفاضل السندى في شرحه لتصديقات السلم
الفصل الثالث في جعل لوازم الماهية هل هي مجعولة تجعل الذات أو معلولة للماهية
 من حيث هي أو من حيث التقرر والوجود فهذه ثلاثة شقوق وليس المراد بلوان مجعولة لانها بالمعنى
 الاعم بمعنى مطلق ما يمنع انفكاكه عن نفس الماهية من حيث هي حتى تشمل الوجود وما يساوقه
 وما يتقدمه كالشخص والتميز والتقرر والامكان والاحتياج والوجوب بالغير غير ذلك بل المراد بوجوب
 اللوازم الثابتة للماهية بعد الوجود وليس في مرتبة الوجود بل متأخرة عنها كالزوجة والفردية
 للاعداد كالمناطقية للتسعة بالمعنيين وللثمانية بالاحد المعنيين وللكمانية والاحد والعشرين مجدور
 احد عشر بالمعنى الآخر وكالتعجب والضحك والكتابة بالقول للانسان والسمع والبصر والذوق واللمس
 والشعر والنش بالقوة للحيوان وغير ذلك **اختار بعض** حران علمتها نفس الماهية من حيث
 الوجود وهي صادرة عن الماهية من هذه الحيثية ولوجودها دخل في صدورها عنها ككونها
 متوقفة على وجودها ولان العلة لا بد لها من وجود حتى يصدر عنها آخر فان العارى عن الوجود
 غير صالح للعلية وليس يراد بالوجود الوجود الخاص بالخارج الذهني والخاصي بل مطلق الوجود شامل لجميع الخواص اعتبارا
 ظروف **اختار السبل** الباقرة **كقولهم** وأتقوله وكثير من محقق المتأخرين ايضاً ان العلة للوازم الماهية
 هي الماهية نفسها من غير مدخلية وجودها في صدورها واللوازم عنها لانها تقتضيها بنفس مجموعها
 من حيث هي ولذا لا تستند الا اليها وانما يتوقف صدق اللوازم على وجود الماهية توقفاً بالعرض
 من جهة اقتضاء طبيعة الربط الايجابي لوجود الموضوع من غير ملاحظة خصوصية الخاصيتين
 ولان اقتضاء الملاحظة على مجرد خصوصيتها لا يستدعي الوجود للماهية كما فصله في بحث عدم
 تعلق الجمل بالذاتيات وعدم اشتراط شئها للذات بوجودها الا بالعرض على ما حذرنا في ما سبق

المراد
 بالذات
 هو
 الماهية
 بالذات

وفيه ما فيه والحق ان لوازم الماهية ايضاً مجعولة وكذا ثبوتها للماهية لكن لا يجعل مستقلاً
بل يجعل الذات وكذا هي مشروطة وكذلك ثبوتها بوجود الماهية وتقررهما كما فصلنا فيما تقدم
الخاتمة في جعل الصفات الانتزاعية المتقدمة على التقرروا الوجود قال المشهور على
ما القينا عليك انها غير مجعولة اصلاً لتقدمها على الجعل والوجود والتقرر ولأن الامكان
علة الاحتياج الى الغير فلو كان مجعولاً لزم الدور ولأن الامكان مثلاً لو كان مجعولاً لقل
الجعل أما ان يكون الشيء ممكناً فيلزم تقدم الشيء على نفسه لأن وجود الامكان بعد جعله
فكيف يمكن ان يكون الشيء قبل جعله ممكناً بل غير ممكن وأما ان يكون متمتعاً او واجباً
وعلى التقديرين يلزم الانقلاب منهما الى الامكان الذاتي وهو محال على ما مر ومن ههنا
قيل ان امكان كل شيء اذ لا يبدى وان لم يمكن كونه اذ لا يابداً ومن ثم ترتبت السلسلة
فيقال للماهية امكنت فاحتاجت فجعلت وصدرت فقررت فوجدت **والحققون**
انها موجودة بوجود الذات مجعولة بجعلها لا اثنائها غير موجودة بوجودها لتقدم وجودها
وغير مجعولة اصلاً ولا اثنائها مجعولة بجعل مستانف لانها لو كانت غير مجعولة اصلاً لم توجد بلا
لكانت واجبة الوجود فيلزم ما الزمناه فيما قبل ولأنه أما ان يكون المراد بهما مفاهيم الانتزاعية
الموجودة في الذهن بعد الانتزاع بوجود منفرد عن وجود المنشأ هو الوجود الظلي المحاط
من تلقاء اعتبار العقل وملاحظة الذهن او الوجود الاصل الحاذي حد والوجود الخارجي
بعد كونها قائمة بالذهن مكتنفة بعوارضها في الجولية حال سائر الامور الداهية
معتبرة في مرتبة المحاط كانت او في مرتبة القيام والاكتناف فهي بهذا الوجود المنفرد
ليست صفة للماهية بل امور مباينة لها منفصلة عنها في الوجود وليست قائمة حالة فيها
وانما قيامها بها باعتبار الوجود المنشئ المستند اليها بالعرض والى المنشأ بالذات وأما ان يراد بها
الامور الانتزاعية الموجودة في الخارج بالعرض بتوسطها شيئا بوجودها الخارج المنسوب اليها
بالعرض والى المنشأ بالذات وهو وجودها الحاذي حد والوجود الخارجي في مرتبة الآثار الخارجية عليها
كما هو شاكلة الوجود الخارجي للانتزاعيات وباعتبار هذا الوجود ليس له وجود الا وجود واحد
للمنشأ بالذات ولها بالعرض فكما هي موجودة بوجوده كذلك هي مجعولة بجعله الحاصل به وجود المنشأ
فلا يتصور كونها غير مجعولة اصلاً لا بجعل الذات ولا بجعل مستانف كيف ومتشبهها نفس الماهية
من حيث هي فوجودها وجودها وتقررها وتقررهما وجعلها جعلها هذا ما قيل في هذا
المقام وما يخطر بالبال الكثير البلبال المنشئت بالال المتفرق الحال في هذا المقال بافاضة
عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال هو ان يقال ان هذه الامور ليس لها حظ من الوجود العيني لها

اصلا وانما هي مفهومات محضة فهي امور سلبية او ما يحذو وحذوها منشؤها نفس الذات من حيث هي
مع قطع النظر عن كونها موجودة او معدومتنازعاها من نفس الماهية من حيث هي كاتنازع الامتناع والعدا
والشركة والنسبة الشريكة من الممتنع والمعدومات وشريك الباري وكاننازع البعد وتوهمه من الخلاء
لا يتوقف هذا الانتزاع على وجود هذه الامور ولا على تقريرها وجعلها بل هي منتزعة عن نفسها من حيث
هي فكما ان اقتضاء العدم منتزع عن نفس ماهية الممتنع كذلك اقتضاء الوجود والعدم
منتزع عن نفس ماهية الممكن فلا تعلق لانتزاعها بمجولية المنتزع او وجوده وتقرره فاننازع الامكان
وامثاله انما هو عن نفس مفهوم الشيء الحاصل في الذهن لكن لا من هذه الحيثية فقط بل منه من حيث
وجوده بالنفس الامر الذي هو الخارج كما ان انتزاع الامتناع انما هو عن نفس مفهوم الشيء الحاصل
في الذهن من تلك الحيثية فيحضية ملاحظة الوجود والعدم في مناشيها اما حيثية تعليلية اي من جهة
ان هذه الماهية قابلة للوجود او غير قابلة له مثلا ينتزع عن نفسها احد هذه الامور او حيثية تقييدية
لحاطية عنوانية معتبرة في مجرد الحاظ والعنوان لا مدخل لها في العنوان الذي هو المنشأ بالذات
لحيثية ملاحظة البصر في تعيين حقيقة العي وملاحظة تحصيلها المفهوم في الذهن او الواقعي فكما لا تعلق
للمجولية بمفهوم وصف الامتناع الا باعتبار حصوله في الذهن حصولا ظليا او قايما كما في زوجية الخمسة
الاعتبار الواقعي وباعتبار الحكم عنه ومنشأ الانتزاع كذلك لا تعلق للمجولية بالامكان وامثاله الا باعتبار حصولها
الظلي والاكتمال في الاعتبار وجوده الواقعي بالنظر الى المنشأ الحكم عند مصداق حمل **فتلخص من هذا**
بعدا لنظر الدقيق والامعان في التحقيق ان امثال هذه الامور ان اريد بها هي من حيث هي مفهومات ذهنية
حاصلة في ملاحظة الذهن او قائمة بمقياسا اكتفيا فهي موجودة متقررة في الذهن مجعولة كجمل الامور
الذهنية الحقيقية والانتزاعية عن المناشئ الصحيحة الموجودة والمعدومة الممكنة والامتناع
او الاختراعية وان اريد بها هي من حيث مناشيها ومبادئها المنتزعة عنها هذه الامور فلا وجود لها
ولا تقرير في حيز وجودات مناشيها او اعداد امها بل هي بمنزل عنها لكونها مفهومات كاشفة عما هي في
نفس الماهية من حيث هي من غير توقف انتزاعها عن وجودها وعدمها فلما لم يكن لها حظ من الوجود والتقرير في
هذا الاعتبار فكيف يمكن مجوليتها ومعلوليتها بهذا الاعتبار فانها متفرقة عن كل صلوح الوجود في ظرف المجولية
والمعلولية وهذا هو معنى عدم المجولية وعدم كونها معللة بعلة والافلا معنى لكونها امورا ممكنة موجودة بلا
تقدير وان يقال ليست لمعقولات الميزانية بمجولة في الخارج مع انها امور ممكنة موجودة في الذهن ليست
الشخصيات الخارجية بمجولة في الذهن مع كونها امورا ممكنة موجودة في الخارج اما ازلية الامكان وامثاله
وقد هو استقرار وجودها في جميع الأزمنة مثلا فليس الاعتبار جهة انتزاعها في كل زمان واستمرار هذا المعنى واستمرارها
بجميع الأزمنة مثلا بالنظر الى استمرارها في كل زمان الى مادة الامكان الى مادة اخرى من المادتين وبهذا المعنى ازلية

الامتناع وقد مره ايضا ثابت حق الاستحالة لا انقلابا متناع شريك الباري متلاقيا ثم ذاته ازلها بدو بمعنى انه
لا يمكن ان لا يتحقق امتناعه في زمان او في مرتبة من الدهر والواقع بل هو صحيح الانتزاع عن مفهومه وان لا وابد
هذا وجزء ما يحويه الذهن القاصر والعقل الغائر قصيرا على هذا القدر اليسير الوافي لفهم البصير
والكافي لادعان المنصفنا بخير ابتلاء بمقتضى الزمان وبوائق الدوران وقلة الفهمة نحو اسباب
الامعان بل عدم الفهمة في هذه الآوان حررنا له بسؤال من لا يسعني الا اسعافه ولا يمكنني في هذا
المسؤل الا اتحافه وهو المشغوف بفلسفة الدقيقة اشد من الشغوف والمشغول المصروف في الحكمة
اليمانية في امنون ودقيقها عشيق نفسه الزكية الذكية العلية السنية قد شغفها حبا بحسن الزين
المخدوم المرقوم عروجه في الدارين الملزوم خروجه عن نقائص الخافقين شيخ الشيوخ ومعلم المعلمين
العمري عن الشين والمبري عن المين والمصفي عن الغين والجليل العين **المولوى محمد حسين**
ابعد الله عن البون والبين ورحمه حين الحين ونشطه في النشاطين وسره بالريحين زعزع ومرخاه وفي
الحالين بؤس ومرخاه فقط **وانا العبد الضعيف** الادون المذنب المحن المدعو **عبد محمد حسن السنبلي**
موطن الاسراشيلي نسبيا الخفي مذموبا والماتريدي مسلكا والقادري مشريا والكنعاني ثم المداني ثم
الدهلوي محتلا والمولوى مطلبيا واليوسفى شرفا والسلاحي مكرها والعمري فحذا والدرسي منصبا والبلادي
مدرسا قد سطره وغقه في الحادى عشر من الشوال سنة الف ومائتين وستة وتسعين من الهجرة
النبوية على صاحبها الف الف تحية وصلوة وسلام وشكروم الثلاثة في البلدة المباركة المسماة بدايون
لازال مصونا عن شرك كل ما يكون ولم يكن عنده من يد والتصنيف الى ختمه شى من الرسالت والكتاب
فى شى من هذا الباب غير الهجرة والبراع والدواة والقلم المرتاع من الزلزل في هذا الطرس المشاع
والقرطاس المذاع **وقل نقله العاصى الراعى** ان يلحق بالقلم الناجى يصان عن الم الفاجى وهو الهاجى
فى الحادى والعشرين خلعت من ذى القعدة فى السنة المذكورة يوم الجمعة عن مبيضة المنصف

اعلان

چونکہ مجموعہ ان چہ سالون کا
جناب مولانا وقت رانا ابو الحسنات مولوی
محمد عبدالحی صاحب جناب مخدومنا مولوی محمد خا و حسن
صاحب دام فیضہما الواہب سے اجازت لیکر اقم نے بصر
زیر کشیر و صحیح دلپذیر مطبع نظامی واقع کانپور میں چھپوایا ہوا
کوئی صاحب بن و ن اجازت صاحبین موصوفین کے
اس مجموعے کو نہ چھاپیں نہ بار تکاب جرم حلیفی
حفظ کتاب کے قانونا ماخوذ ہونگے

فقط

حافظ محمد عبدالستار خان تاج سر
دکان کتب واقع چوک
گمنام

